١٩٩٩

القدس والحال الفلسطينيّ وقراءات في الأمن القوميّ العربيّ

هيثم الكيلاني — محمود سويد
مصطفى علوي — عبد العزيز الدوري
أحمد عبد الحليم — حازم نسيبة
علي الجرباوي — فيصل الحسيني



المؤسسة العربية



مؤسسة عبد الحميد شومان
عمان - الأردن

القدس والحال الفلسطينيّ
وقراءات في
الأمن القوميّ العربيّ

القدس والحال الفلسطينيّ.. وقراءات في الأمن القوميّ العربيّ / فكر عربي«سياسة»
هيثم الكيلاني وآخرون / مؤلفون عرب
المحرّر الموضوعيّ . توفيق أبو بكر / الأردن
الطبعة العربيّة الأولى ، ١٩٩٩
حقوق الطبع محفوظة





مؤسّسة عبد الحميد شومان
هاتف ٥٦٧٩١٦٦ (٦ ـ ٩٦٢)
فاكس ٥٦٧٢٥٤١ (٦ ـ ٩٦٢)
ص ب (٩٤٠٢٥٥) ـ عمّان (١١١٩٤) ،
المملكة الأردنيّة الهاشميّة

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، ساقية الجنزير ، بناية برج الكارلتون ،
ص ب : ٥٤٦٠-١١ ، العنوان البرقي : موكيّالي ،
هاتفاكس ٨٠٧٩٠٠ / ٨٠٧٩٠١

التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب ٩١٥٧
هاتف ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتفاكس ٥٦٨٥٥٠١
E-mail mkayyali@nets com jo
تصميم الغلاف والإشراف الفنّي
®
الصفّ الضوئي :
أزمنة للنشر والتوزيع / عمّان

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٧٦٠ / ٧ / ١٩٩٩
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبات والوثائق الوطنيّة ١١٦٣ / ٧ / ١٩٩٩

الآراء الواردة في هذه المحاضرات تمثّل وجهة نظر أصحابها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الناشرين .

القدس والحال الفلسطينيّ وقراءات في الأمن القوميّ العربيّ

هيثم الكيلاني — محمود سويد
مصطفى علوي — عبد العزيز الدوري
أحمد عبد الحليم — حازم نسيبة
علي الجرباوي — فيصل الحسيني

المحرّر الموضوعي : توفيق أبوبكر


المؤسسة العربيّة


مؤسّسة عبد الحميد شومان
عمّان / الأردن

مقدّمة

يجمع هذا الكتاب، الصادر عن مؤسسة عبدالحميد شومان، عددا من المحاضرات التي ألقتها نخبة من الأساتذة الباحثين في منتدى المؤسسة الثقافي، في مواضيع ذات صلة بأبرز التحديات الاستراتيجية التي تواجه الأمة العربية في العقود القادمة.

وقد جاء ترتيب هذه المحاضرات ضمن نسق يبدأ بالمنظور القومي الشامل لهذه التحديات، وصولا الى بؤرة الصراع التي كانت، وما تزال، الأكثر توترا بما تختزنه من أخطار كبيرة تهدد الأمن القومي العربي بمجمله، وهو الصراع العربي-الاسرائيلي. ويتعمق بعض الأبحاث في أبعاد هذا الصراع عبر تسليط الضوء على جانب من أطرافه العربية ذات الاحتكاك المباشر بأخطاره في فلسطين ولبنان، مع التركيز أيضا على قضية القدس التي تحمل الكثير من نذر التفجر حاضرا ومستقبلا.

يتضمن القسم الاول من هذا الكتاب عددا من الدراسات المتميزة حول قضايا وهموم الأمن القومي العربي وما يتصل به ويتفرع عنه.

ففي الدراسة الهامة التي ألقاها الدكتور هيثم الكيلاني في المنتدى، وهو باحث استراتيجي عربي متميز، ناقش بكثير من الإسهاب والعمق التحديات التي تجابه الأمن القومي العربي، متطرقا الى عوامل تكوينه من مفاهيم ووسائل وأجهزة، لينتقل بعدها للحديث عن المتغيرات الدولية التي تفرض نفسها على مفردات نظام الأمن العربي. ومن أهم تلك المتغيرات هيمنة الولايات المتحدة بالسيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية على مسارات النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والتراجع المطرد في مفهوم السيادة الوطنية، لصالح مجالات أخرى، كالعولمة وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب، وسيادة أولوية متقدمة للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على الاعتبارات السياسية في نطاق التفاعلات الدولية والإقليمية،

وكذلك تغليب استخدام الطرائق السلمية في حل النزاعات. أما حالة الأمن القومي العربي راهنا، فقد أسهب المحاضر في شرح أوضاعها غير المريحة، محددا ثغراتها الرئيسة بالمرحلة الانتقالية التي تمر بها المنطقة العربية، وتدني مستوى التضامن العربي، واستمرار عجز النظام العربي عن تعزيز أجهزته وتوظيفها للأهداف القومية، واختلال موازين القوى بتفوق اسرائيل العسكري، وتوافر متغيرات لبناء المشروع الشرق أوسطي على مرتكزات وظيفية اقتصادية وسياسية وأمنية وإقليمية فوق قومية. وتحدث الباحث حول تحديات الأمن القطري العربي للأمن القومي بعد حرب الخليج الثانية التي أدت الى أن يصبح الأمن القومي العربي مفهوما سائبا من حيث تعريفه وتحديده ورسم معالمه، وأن تكون صلته بالأمن القطري ضبابية غائمة، فأين يبدأ (القومي) وأين ينتهي؟ وأين أول (القطري) وأين آخره؟ وكيف يتم الانتقال من القطري للقومي؟ ومتى يعتبر خطر ما قوميا؟ وما حدود السيادة القطرية في تجاوز مفهوم الأمن القومي؟ وأين هذه الحدود؟ وهل تم رسمها ومن يرسمها؟ وما هي القوى القطرية التي يمكن احتسابها في خانة الأمن القومي؟ وكيف يمكن تحويل هذه القوى القطرية الى قدرات قومية تنظمها وتعبئها وتطورها وتستخدمها قيادات قومية متخصصة؟

وتطرق الدكتور الكيلاني الى الحديث عن السلاح النووي الاسرائيلي وانعكاسه على قدرة العرب على تحدي الوجود الأجنبي في الوطن العربي في هذه المرحلة، وهو وجود غير مسبوق منذ الأربعينات بشقيه السياسي والعسكري، كما نبه المحاضر إلى أهمية دول الجوار التي تشكل رصيدا انسانيا وحضاريا لا ينبغي تجاهله، بل يمكن توظيفه ايجابيا لتعزيز الأمن القومي العربي، وذلك على الرغم من بعض التوتر الذي ينشأ أحيانا مع هؤلاء الجيران.

أما الدكتور مصطفى علوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة ورئيس تحرير سلسلة دراسات دورية بعنوان "دراسات في الأمن والاستراتيجية"، فقد تحدث في محاضرته حول الآفاق المستقبلية للأمن القومي العربي في القرن القادم، مبينا أن أحد مظاهر الأزمة هو غياب سياسة أمن قومي عربي واحدة، وعدم وجود حلف عسكري عربي يترجم مفهوم الأمن القومي العربي، وكذلك إشكالية غياب القاعدة العلمية والتكنولوجية التي تعمل على توفير سياسة أمن قومي ناجحة، لأن أساس

القـدرة العـسكرية – وهـي درع الحـمـاية من الأخطـار والتـهـديدات – هو القـدرة الاقتصادية، أما أساس القدرة الاقتصادية فهو القدرة العلمية والتكنولوجية.

وحول المستقبل، فإن الباحث يتحدث عن مخاطر تهدد الأمن القومي العربي في القرن القادم، وتتعلق باحتمالات تضاؤل تطوير القدرة التسليحية العربية، واحتمالات نجاح مشروعات اقليمية بديلة لمشروع الأمن العربي. غير أن الباحث يؤكد، مع ذلك، بأن المستقبل ليس مظلما من جميع جوانبه، فهناك إرهاصات ايجابية للتقدم يمكن أن تبدد الظلام الذي أحاط بالأمن القومي العربي خلال العقود الخمسة الماضية. ومن هذه الإرهاصات بدء ادراك القوى السياسية العربية لأهمية القاعدة العلمية والتكنولوجية، وبداية الوعي على ضرورة وأهمية الاصلاح الاقتصادي، وبدء انحسار الكثير من الصراعات العربية الأهلية، إضافة لوجود ثوابت عربية حولها إجماع.

ويستطرد الباحث ليقول: "بأن وجود ثوابت لأول مرة بين جميع الدول العربية دون استثناء حول بعض ركائز مفهوم الأمن القومي العربي يمثل خطوة صغيرة متواضعة غير محسوسة الآن، ولكن يمكن البناء عليها في القرن الواحد والعشرين الذي سيشهد تفوقا هيكليا عربيا يمكن أن يوازن التفوق العسكري والتسليحي الاسرائيلي في المستقبل. وهو تفوق ديموغرافي وجيوبولتيكي من حيث الحجم والعمق الاستراتيجي والقوة البشرية".

من جهته فقد استخلص الباحث الكبير في المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط بالقاهرة د. أحمد عبدالحليم في محاضرته المعنونة بـ "إسرائيل والأمن القومي العربي" أبرز المستجدات على هذا الصعيد، حين بيّن أن الصراع العربي الإسرائيلي سيستمر، وما السلام الا أحد مراحل هذا الصراع .

وشدد د. عبدالحليم على ضرورة أن يتجنب العرب خوض حرب غير مستعدين لها، مبينا في الوقت ذاته، أهمية استغلال الفترة الراهنة (فترة عدم الحرب) كما أسماها، في مجال الاصلاح الاقتصادي والتنمية وبناء القوة.

وتوقف المحاضر أمام الخلل في توازن القوى بين البلدان العربية وإسرائيل، الأمر الذي وفرّ للأخيرة فرصة التفوق في التصنيع الحربي، والتفوق فوق التقليدي في الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والتفرد النووي والفضائي.

وأوضح د. عبدالحليم بأن اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، وبدعم

أمريكي، ونجاحها في إقامة تحالفات جعلها ترتد عن الاتفاقيات السابقة، ومكنها من اتباع سياسات فرض الأمر الواقع والتفاوض عليه بعد ذلك.

أما القسم الثاني من الكتاب، والذي يقارب تحديات الأمن القومي العربي في أكثر مناطقها تركزا، فيبدأ بمحاضرة الدكتور علي الجرباوي أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، الذي يقدم رؤية راهنة في الحال الفلسطيني بعد مضي بضع سنوات على مسيرة أوسلو، مبينا أبرز ملامح الأزمات التي يعيشها الشعب الفلسطيني جراء تعثر مسيرة السلام، ومراوحة المفاوضات في دوائر معقدة، نتيجة التعنت الاسرائيلي الذي يعمل على فرض أجندته الخاصة على هذه المفاوضات بما ينسجم ورؤيته لآفاق الصراع ومستقبل المنطقة، بعيدا عن حسابات الشعب الفلسطيني الذي بات يعاني اليوم من جملة إجراءات اسرائيلية قاسية، وفي مقدمتها العزل المتكرر لمناطق الضفة والقطاع، إضافة إلى عمليات الاستيطان المتواصل، وخصوصا في مدينة القدس. كما يعاني من تدهور اقتصادي حاد في معظم مرافقه الحيوية، ومن ضمنها البطالة التي وصلت في قطاع غزة إلى نحو ٦٠٪، وفي الضفة الغربية الى ٤٠٪.

ويحذر الباحث، بهذا الصدد، من أن أخطر الأزمات على الاطلاق يكمن في أسلوب التفكير المرحلي الذي بات نهجا في التفكير السياسي الفلسطيني في ظل التعقيدات المتوالية للمفاوضات، معيدا الى الأذهان أن اتفاق اوسلو نفسه كان عبارة عن اتفاق اجراءات، وليس اتفاق مبادئ.

وفي محاضرة أخرى يتطرق الأستاذ محمود سويد، مدير مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت الى موضوع "الجنوب اللبناني تحت الاحتلال". وهو موضوع يرتبط بقضايا الأمن القومي العربي ميدانيا، ذلك أن عمر معاناة الجنوب، كما يقول سويد، هو من عمر الحرب العربية الاسرائيلية الأولى، التي شارك فيها لبنان بجيشه الناشئ، وبمتطوعين مدنيين في عداد جيش الإنقاذ. ولم تنته الحرب بتوقيع اتفاقية الهدنة اللبنانية الإسرائيلية في ٢٣ آذار سنة ١٩٤٩، بل تواصلت طوال نصف قرن، وأثرت على مئات الألوف عبر الأجيال المتعاقبة، وغيرت هذه المعاناة المستديمة أقدارا ومصائر، وولدت أنماط حياة لا تزال مستمرة في الجنوب ومناطق أخرى من لبنان والعالم.

ويتحدث المحاضر حول الاجتياحات التي شهدها لبنان، فيقول: "لقد شهد لبنان في هذه الحقبة أربعة اجتياحات كبيرة كان الجنوب ساحتها الرئيسية. وأطلق الاسرائيليون على كل منها إسما معبرا: عملية الليطاني – ١٩٧٨، عملية سلامة الجليل – ١٩٨٢، عملية تصفية الحسابات – ١٩٩٣ وعملية عناقيد الغضب – ١٩٩٦. وعقد لبنان الكثير من الاتفاقات وعنوانها الرئيس المسألة الجنوبية: إتفاق الهدنة ١٩٤٩، إتفاق القاهرة ١٩٦٩، إتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، تفاهم تموز ١٩٩٣، تفاهم نيسان ١٩٩٦. وحلت على أرضه جيوش عربية (قوات الردع) ١٩٧٦، وقوات متعددة الجنسيات – ١٩٨٢، وقوات الأمم المتحدة التي لا تزال ترابط على تخوم (حزام الأمن). وعرفت هضاب الجنوب وأوديته ومسالكه الوعرة كل أنواع المقاومين من لبنانيين وفلسطينيين وعرب وأمميين حالمين بالثورة، علمانيين ومتدينين، ثم إسلاميين.

وفي الدراسة المتميزة توثيق دقيق لمواقف كافة الأطراف المحلية والعربية والدولية من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجنوب، وخاصة قرار (٤٢٥)، ويخلص الباحث اللبناني الأستاذ محمود سويد الى طرح تساؤلات ذات مغزى في نهاية محاضرته فيقول: "هل اللبنانيون مجمعون على الاستمرار في تقديم التضحيات الباهظة من أجل القضية العربية؟ وما هي حدود هذه التضحيات؟ وما هو الثمن الذي يجب أن يدفعوه، وإلى متى؟".

ويشتمل القسم الثاني من الكتاب أيضا على ثلاث محاضرات حول مدينة القدس، حملت الأولى منها للمؤرخ المتميز الدكتور عبدالعزيز الدوري، عنوان "القدس في التاريخ الاسلامي"، وتحدث فيها حول تاريخ القدس ومواقف الخلفاء المسلمين في التسابق لبناء وترميم الأماكن المقدسة، وفي إسباغهم أكبر قدر من القداسة على هذه المدينة، وكذلك كفاحات المسلمين لتحرير المدينة من الغزاة.

وركز الباحث في محاضرته كذلك، على الغزو الصليبي لمدينة القدس في وقت لم يتنبه المسلمون لجدية هذا الخطر، ولعل في ذلك إشارة خفية لربط الماضي بالحاضر، لا سيما وأن الخطر ما زال يحيق بهذه المدينة المقدسة. ويقول بهذا الصدد: "لم تتبين عامة المسلمين طبيعة الغزو الصليبي الجديد، وظنوه عابرا، ولم يروه إلا امتدادا للغزوات البيزنطية".

كما يفرد، في المقابل، فقرات واسعة تبحث في الصحوة الإسلامية لمواجهة تلك الغزوات، وتنادي المسلمين لتحرير القدس التي ظلت تمثل للمسلمين رمزا روحيا بالغ الحساسية، وهذه أيضا، تمثل إشارة ذكية من قبل الباحث، ذلك أنها تعبر عن مدى الحاجة لتكرار مثل هذه الصحوة في زمننا الحاضر.

أما الدكتور حازم نسيبة فقد قدم محاضرته حول ذكرياته في المدينة التي ترعرع فيها وسار في شوارعها، حيث تجمعت الذكريات العذبة وغير العذبة في المكان لتصبح تاريخا حيا نابضا بالحياة، نافذ البصيرة، جلي الرؤية. وسيجد القارئ في هذه المحاضرة أدق التفاصيل حول طبيعة الحياة في المدينة المقدسة وحول شوارعها وأزقتها منذ عصور غابرة، مع التركيز على النصف الأول من هذا القرن، مرورا بالاحتلال الإسرائيلي الأول لأغلب المدينة عام ١٩٤٨، وانتهاء باحتلالها الكامل عام ١٩٦٧. ومما جاء في محاضرته: "هذه القدس الكبرى التي تحدثت عنها، بأحيائها وبيوتها وفللها وأثاثها وحدائقها ومرافقها كانت مدينة من أرقى مدن العالم". وشرح ابن القدس الدكتور نسيبة كيف كان اليهود يخططون منذ زمن طويل للاستيلاء على المدينة حيث يقول: "كان لليهود خط الباص رقم ٩ الذي يعمل بين الجامعة العبرية ومستشفى هداسا على جبل سكوبس، وبين الأحياء اليهودية غرب القدس، لقد ركبت في هذا الباص بضع مرات عندما كان يتأخر الباص العربي عن الوصول، وما زلت أذكر كيف كان كل راكب يهودي يصعد الى الباص يخرج من جيبه مليما واحدا يضعه في صندوق تبرع للصندوق القومي اليهودي، نعم هكذا كان اليهود يخططون لإنشاء الوطن القومي اليهودي بالمليم الواحد".

وفي المحاضرة الأخيرة قدم الأستاذ فيصل الحسيني مسؤول ملف المدينة المقدسة، شرحا متعمقا في تفاصيل الوسائل الكفاحية التي اجترحها أهل القدس للصمود في وجه الاحتلال الذي فاجأ مدينتهم في حزيران سنة ١٩٦٧، وأكد على أن المؤسسات الأهلية كان لها الدور الريادي في الصمود في وجه المخططات الاسرائيلية. ورغم وسائل العزل والطرد والاستيطان التي طبقتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة لتفريغ المدينة المقدسة، إلا أن الحسيني بدا متفائلا لأن اكثر من مائة وثمانين ألفا من الفلسطينيين ما زالوا يعيشون في المدينة التي بقيت حتى يومنا هذا عربية الوجه واللسان.

أخلص للقول في النهاية، ان أمام القارئ في هذا الكتاب الذي تصدره مؤسسة عبدالحميد شومان، دراسات متميزة وموثقة تتوفر على معلومات بالغة العمق يحتاجها الناس في بلادنا لإشاعة أكبر قدر ممكن من التنوير بحقائق الأمس واليوم في سبيل استشراف المستقبل، ذلك أن المعرفة العلمية النقدية هي مفتاح التطلع نحو التغيير والسعي إليه بخطوات ثابتة متوازنة، لا تجرفها العواطف ولا تسيرها الشعارات.

المحرر

التحديات التي تجابه الأمن القومي العربي

د. هيثم الكيلاني

لا شك أن عنوان الحديث يثير مشكلة منهاجية، قبل أن يخوض الباحث ميدان بحثه. فالعنوان يحتوي على عنصرين رئيسيين، هما: التحديات والأمن القومي العربي. أما التحديات فموجودة وملموسة ومعاشة، وأما الأمن العربي فلا يعدو، اليوم، أن يكون الخوض في لجته حديثاً عن أمن يفترض السعي إليه وإيجاده. وقد كان الأمن العربي، في ظروف معينة، متجسداً في وقائع وأجهزة، وهو اليوم قد بلغ حالة طويت فيها رايته، ودُمّرت بنيته، وغُيِّبت أجهزته. سيتناول الحديث حالة الأمن القومي العربي الراهنة، ومدى قدرته على مجابهة التحديات التي تواجهه. ثم يتطرق إلى البحث في أهم تلك التحديات، لينتهي ببعض الخلاصات.

أولاً – حالة الأمن القومي العربي

١ – تكوّن عوامل الأمن القومي العربي :

إذا ما عدنا، بإيجاز، إلى الحال التي كانت فيها عوامل تكوين الأمن القومي العربي، مفهوماً ووسائل وأجهزة، فإننا نجد بغيتنا في بعض النصوص للأمن القومي ووقائعه. ففي العام

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٨/٥/١٩٩٨.

١٩٤٥، اتفقت الدول العربية في ميثاق جامعتها على رد العدوان إن وقع على إحدى الدول الأعضاء. وفي العام ١٩٤٨ ذهبت جميعها إلى حرب تحرير فلسطين، وبعد ذلك بعامين عقدت الدول العربية معاهدة للدفاع المشترك، ورفضت في العام ١٩٥٥ حلف بغداد، وتضامنت في مواجهة المطالبة العراقية بالكويت في العام ١٩٦١، وجابهت المشروع الإسرائيلي لتحويل مجرى نهر الأردن (١٩٦٣-١٩٦٧)، وحملت جميعها، عبء هزيمة ١٩٦٧ ، وتضامنت في حرب ١٩٧٣. وفي العام ١٩٨٠ (مؤتمر القمة العربية الحادي عشر بعمان) أكملت بناء الأمن القومي بـ " ميثاق العمل الاقتصادي القومي" و "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ".

بيد أن هذه الصورة، التي تبدو أنها وردية، لم تدم سوى لمحات متقطعة من عمر الزمن. وقد حلت محلها، وبخاصة منذ صيف ١٩٩٠، صورة أخرى بدا فيها الوطن العربي مفتّت الأوصال، وموزّع الاتجاهات إلى حد التعاكس والتضادّ، وتتجاذب أقطاره مراكز استقطاب أجنبية، عسكرية واقتصادية. وعلى الرغم من جميع معالم هذه الصورة المحزنة، أثبت الأمن القومي العربي في حزيران (يونيه) ١٩٩٦ أنه قادر، في مستوى معين من مستويات التفكير والتدبير، على أن يتحرك، أو على الأقل، أن يواجه تحدياً مشتركاً في إطار عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي.

وعلى هذا، فإن الحديث عن الأمن القومي العربي والتحديات التي تواجهه، يصبح أمراً له ما يسوّغه من الناحيتين النظرية والواقعية، وبخاصة أن أداء الدول العربية في دائرة أمنها القومي يعكس الإحساس المشترك بوحدة الخطر ووحدة المصير. وهذا هو الفيصل والمعيار في وجود دائرة الأمن القومي، أو في تصورنا لتلك الدائرة.

٢ - المتغيرات الدولية :

من الطبيعي أن يتأثر النظام العربي، وفيه أمنه القومي، بالمتغيرات التي طرأت على النظام العالمي، ويتحمل تبعاتها ونتائجها، حتى أنه يمكن القول: إن الوطن العربي أصبح ساحة انتشار لتلك المتغيرات، ومختبراً لها. لقد طالت تلك المتغيرات مفردة الأمن العربي، فقوضت فعاليته، على ضعفه وهزاله. وإذ ترافقت تلك المتغيرات مع نتائج حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١)، فقد أصبح النظام العربي، بصورة عامة، عاجزاً عن أداء دوره، وفاقداً القدرة على إيجاد آلية يتفاعل في إطارها الفكر الاستراتيجي العربي مع تلك المتغيرات، ويصون مفهوم الأمن القومي وينقذ ما أمكن من أهدافه ووسائله.

ويمكن تلخيص أبرز المتغيرات في النظام العالمي، التي طالت في تأثيرها مفهوم الأمن العربي، في السمات التالية :

١ - تبوؤ الولايات المتحدة الأميركية، في الوقت الراهن، منزلة القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية المسيطرة على مسارات النظام العالمي.

٢ -التراجع المطرد في مفهوم السيادة الوطنية، واتساع نطاق تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول، وبخاصة في مجالات العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب.

٣ -إعطاء أولوية متقدمة للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على الاعتبارات السياسية في نطاق التفاعلات الدولية والإقليمية.

٤ -تغليب استخدام الطرائق السلمية في حل النزاعات.

٥ -غلبة الطابع الدولي العالمي على العديد من القضايا والمشكلات الإقليمية.وفي إطار هذه المتغيرات في النظام العالمي، وقعت حرب الخليج الثانية، التي أدت - من بين ما أدت إليه - إلى أن يعتمد الأمن العربي على الشرعية الدولية، التي تمثلت في قرارات مجلس الأمن. ولقد جاءت تلك القرارات في شأن الأزمة التي نشبت في صيف ١٩٩٠ والحرب التي تلتها، والتدخل العسكري للقوى الأجنبية فيها، لتؤكد أن الأمن العربي، في جانب من جوانبه، وفي مواقع محددة من مجاله الجغرافي، قد وقع تحت تأثير بعض القوى العالمية الكبرى، التي استطاعت أن تستند إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وأن توظف مجلس الأمن لتطبيق تلك الأحكام من خلال احتكار تفسير مفهوم الأمن الدولي، وقصور الأمن العربي عن أداء دوره.لقد تضافرت مجموعة متغيرات، كالنظام العالمي والوضع الإقليمي وحرب الخليج الثانية، على التأثير في الأمن العربي، وبخاصة في المظاهر الآتية :

١ -انكشاف الأمن القومي أمام المخاطر والتهديدات ضد الوطن العربي، مع تصدع بنية النظام العربي.

٢ -إصابة الأمن العربي في صميم مفهومه وجوهره، حين احتلت دولة عربية دولة عربية أخرى، وحين استدعت بعض الدول العربية قوات مسلحة أجنبية لتسهم الإسهام الأكبر في إنهاء الاحتلال، وحين سمحت تلك الدول العربية لقوات الدول الأجنبية بأن تغزو دولة عربية وتدمر قواتها المسلحة وبنيتها الاقتصادية والعلمية، وتعرض وحدة أراضيها وسلامتها للتفتت والتجزئة. لقد أضافت حرب الخليج هذه الوقائع إلى تاريخ الأمن العربي، لتكون عناصر جديدة فيه. ويخشى أن تصبح سوابق

يُقتدى بها في مثل هذه الحالة التي استدعتها، وربما في حالات أخرى لا تشبه تلك الحالة، وإنما يغلب فيها الاجتهاد والقياس والاقتباس. إن الأزمة التي نشأت بين العراق واللجنة الدولية للتفتيش على أسلحة الدمار الشامل (يونيسكوم) في أوائل العام ١٩٩٨ أحد الأمثلة على ذلك.

٣ -تغييب ثلاث سمات من سمات الأمن العربي، هي :

أ- أن السلاح العربي لا يشهر قط في وجه الشقيق.

ب- وأن الاستعانة بقوة مسلحة أجنبية لمقاتلة قوة عربية أمر لا يمكن تصور حدوثه.

ج- وأن الأمن العربي ينبع من المنطقة العربية، ويُبنى بالإمكانات العربية، وأن العرب يتحملون مسؤولية أمنهم وسلامة وطنهم دون الاعتماد على قوى أجنبية. وإذ حدث ذلك كله، كان من الطبيعي أن تبرز الدولة القطرية كمؤسسة قادرة على العمل باستقلالية وسيادة، وعلى تجاوز الحد القومي إن رأت في ذلك مصلحة لها. وهذا ما يفسر توجه بعض الدول العربية إلى إقامة علاقات متنوعة مع إسرائيل، قبل أن يتم تحرير سائر الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. كما يفسر في الوقت نفسه حماس بعض الدول العربية لتأسيس نظام شرق أوسطي.

٣ -حالة الأمن القومي العربي

إن الحالة الراهنة للأمن القومي العربي، في مواجهة التحديات التي تنتصب أمامه، تبدو في الملامح التالية :

١ -إنغلاق الأبواب أمام أي تفكير يخص الأمن القومي العربي، ذلك أن المنطقة العربية تعبر مرحلة انتقالية، تأخذها من حال إلى حال.

٢ -تدني مستوى التضامن العربي، واستمرار عجز النظام العربي عن تعزيز أجهزته وتوظيفها للأهداف القومية.

٣ -استمرار السيطرة الغربية، وبخاصة جناحها الأميركي، على المنطقة العربية والحزام المحيط بها، مع تغيير بعض أشكالها وأنماطها.

٤ -ثمة تلازم، من وجهة نظر الولايات المتحدة - القوة المسيطرة على المنطقة - بين تأصيل وجود إسرائيل في قلب المنطقة العربية، وتطوير دورها، وحل القضية الفلسطينية حلاً يضمن تصفية عناصرها الحادة من جهة، وبين مشروع إعادة

صياغة الخريطة الجغراسياسية للمنطقة وفق مشروع النظام الإقليمي الجديد للشرق الأوسط.

٥ -توافر المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية لتحقيق هدف تأصيل اسرائيل، وتوافر بعض المتغيرات لبناء المشروع الشرق أوسطي على مرتكزات وظيفية اقتصادية وسياسية وأمنية وإقليمية فوق قومية.

٦ -خضوع المنطقة لميزان القوى، وغلبته على ميزان المصالح.

٧ -من صفات الساحة العربية أنها ساحة متحركة، حبلى بالتغيرات والتناقضات وليس مستحيلاً أن تتحرك القوى العربية الكامنة لمراجعة الترتيبات التي فرضتها التسوية، في ظل عدم التكافؤ في ميزان القوى. وفي مقابل ذلك، ليس متوقعاً قط أن تتخلى إسرائيل عن طبيعتها العنصرية الإحلالية، ودورها السياسي والأمني الوظيفي في المنطقة، وعن صدقية المشروع الصهيوني.

٨ -تفوق إسرائيل عسكرياً على الدول العربية.

٩ -بناء عملية التسوية السلمية للصراع، من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، على أساس أن أمن إسرائيل هو المرجعية الواقعية لعملية السلام في مختلف المسارات.

على الرغم من هذه الملامح التي ترسم حالة الأمن القومي العربي، لابد من صوغ تعريف - لغرض الدراسة - نقيس به وعليه نوع التحديات التي تجابه الأمن القومي، وحجمها وتأثيراتها. وعلى هذا، فإننا نذهب إلى طرح تعريف للأمن القومي، مضمونه أن " الأمن القومي العربي هو قدرة الدول العربية مجتمعة على تحقيق أهدافها المشتركة، وعلى حماية الوطن العربي وقيم الأمة العربية وحضارتها إزاء أي تهديد خارجي "، إن جوهر هذا التعريف هو القوة، بمختلف أشكالها وأنواعها ومجالاتها.

ثانياً : القطرية

سيبدو تحدي " القطرية " للأمن القومي العربي تحدياً غريباً نابياً، إذ كيف يُنشئ أصحاب مشروع الأمن القومي العربي تحدياً لمشروعهم، وهم مؤسسوه والعاملون فيه والمدافعون عنه. بيد أن واقع الحال، حين غلبت القُطرية القومية، جعل من القطرية التحدي الأكبر والأخطر في مواجهة الأمن القومي، حتى أصبح

هذا التحدي مصدر العطالة التي أصابت الأمن القومي، والأساس الذي بنيت عليه معظم التحديات الأخرى، وبخاصة الإقليمية والدولية.

من الملاحظ أن الوعي بالأمن القومي، قد بدأ بالتكون، في الأربعينيات من هذا القرن، في إطار النضالات القطرية من أجل الاستقلال، وفي إطار قضية فلسطين، التي بدأت، يومذاك، تستقطب، بتفرعاتها وإفرازاتها، العمل العربي المشترك، وبخاصة جانبه النضالي والعسكري.

وتأسيساً على التحدي الأكبر، وهو الغزوة الصهيونية لفلسطين، وكذلك التحديات الأخرى، يمكن القول إن الإدراك الأولي للأمن القومي، والوعي البدائي به، وولادة نواة الشعور بالحاجة إليه، قد أخذت تظهر رويداً رويداً، وتتمثل في حدث بعد آخر، حتى انتظم الأمن العربي وتقنن في تنظيم عربي جماعي هو " معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي "، التي جاءت لتكون تعديلاً غير مدون لميثاق جامعة الدول العربية. فقد تنازلت الدول في هذه المعاهدة عن بعض مظاهر السيادة، والتزمت بحكم أغلبية الثلثين بدل حكم الإجماع الوارد في الميثاق، وقد دخلت المعاهدة مرحلة التنفيذ القانوني في ٢٢ /١٩٥٢/٨.

ثمة إجماع على أن القصد من المعاهدة كان تعويض الخلل الذي لوحظ في ميثاق الجامعة، فيما يخص الأمن القومي، فقد تضمنت المعاهدة مبدأ التكافل الجماعي في الدفاع، وذلك باتخاذ التدابير واستخدام الوسائل، بما في ذلك القوة المسلحة، لرد الاعتداء. كما تضمنت المعاهدة أيضا دعوة الدول الأعضاء إلى توحيد خططها الدفاعية، وتعزيز مقوماتها العسكرية. وأقامت المعاهدة – لتحقيق هذه الأغراض – ثلاثة أجهزة – هي : مجلس الدفاع المشترك، والهيئة الاستشارية العسكرية، واللجنة العسكرية الدائمة، إضافة إلى الأمانة العسكرية التي تشكل جزءاً من الأمانة العامة للجامعة.

وهكذا يمكن القول إن مفهوم الأمن القومي، كان، في أصله ومنطلقه، وفي نصوص ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك، محدداً بالدفاع العسكري. وقد استمر مجلس الدفاع المشترك، المؤلف من " وزراء الخارجية والدفاع الوطني "، والأجهزة التي أقامتها المعاهدة، تعمل في شؤون الدفاع القومي ضمن المفهوم المحدد للدفاع من خلال العمل العسكري تحديداً، وما يستدعيه من تعبئة وحشد في إطار كل دولة عربية.

لم يتجمد مفهوم الأمن العربي عند هذا الحد، بل تطور في إطار الجامعة تطوراً

جذرياً تمثل في مرحلتين هما : مؤتمر القمة الحادي عشر (عمان ١٩٨٠) ثم مشروع الميثاق الجديد المقترح للجامعة العربية.

ففي مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في العاصمة الأردنية (١٩٨٠) بدأ مفهوم الأمن القومي يخرج من إطاره العسكري الضيق، ليصبح مفهوماً مجتمعياً شمولياً، له أصوله وقواعده واستراتيجياته وخططه الاقتصادية والاجتماعية المشتركة. وسنكتفي بالإشارة إلى وثيقتين من وثائق تلك القمة، استندتا إلى فكرة محورية، جوهرها أن الإنماء والأمن، بمعناهما العميق والشامل، يشكلان معاً حاجة مركزية ملحة للوطن العربي بأكمله، في الحقبة الراهنة، وغرضاً يجب أن يتجه إليه العمل الاقتصادي الاجتماعي المشترك، كجزء أساسي من العمل العربي المشترك في كليته. والإنماء والأمن، معاً، يختزنان ويلخصان معاني وعناصر التصدي للتحديات الكبرى التي تجابه العرب. فالإنماء القومي بأبعاده المتعددة - وأبرزها تحرر الإنسان العربي وتحرير قدراته - يوفر القاعدة البشرية والمادية الصلبة للأمن، بل للمصير القومي ذاته. والأمن الجماعي بأبعاده المتعددة - وأبرزها القوة المسلحة الرادعة - يوفر السياج الواقي للأمة والوطن والمصير القومي ذاته.

انطلقت الوثيقة الأولى " ميثاق العمل الاقتصادي القومي " من مبدأ أساسي هو أن العمل الاقتصادي يشكل الأرضية الصلبة للأمن. في حين اختصت الوثيقة الثانية " استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك " بالأمن الجماعي، ويضم الأمن الفكري والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن التقاني (التكنولوجي). واحتل "تحقيق الأمن العسكري للوطن العربي بتعزيز القدرة العسكرية العربية الذاتية في مختلف الميادين المتعلقة بهذا الأمن " المنزلة الأولى في سلم أولويات الاستراتيجية الاقتصادية، وتليها " الصناعة العسكرية " وتطوير القدرات التقانية والبحث الاستراتيجي وتعزيز دور البحث العلمي في مختلف ميادينه.

وجنباً إلى جنب، خططت الجامعة للتنمية الاجتماعية الشاملة، بجوانبها المختلفة، وبخاصة جانبها الأمني الجماعي. فوضعت مشروع ميثاق لها، تضمن مجموعة من الاتجاهات التي حكمت محاور الميثاق، منها : إبراز مخاطر التحديات الخارجية التي تواجه الأمة العربية، وضمان الأمن القومي، وتحقيق الديمقراطية في مضامينها السياسية والاجتماعية، وتنفيذ عملية التغيير الاجتماعي.

واصلت الجامعة مسعاها لتطوير مفهوم الأمن القومي، من خلال اقتران المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمفهوم العسكري للأمن، فعكفت طوال عقد الثمانينيات على وضع مشروع ميثاق جديد للجامعة. وقد جعل المشروع " ضمان

الأمن القومي العربي " أحد السبل المؤدية إلى تحقيق الهدف الأول للجامعة، وهو "السير بالأمة العربية نحو ما يؤدي إلى تحقيق الوحدة ". وأوجد المشروع الأجهزة والآليات والقوات التي تعمل للأمن الجماعي، وتخطط له وتضع استراتيجياته وتنفذها.

لم ير مشروع الميثاق الجديد المقترح للجامعة العربية النور. فبعد أن ارتأى مؤتمر القمة (بغداد، ١٩٩٠/٥/٣٠) النظر في المشروع في مؤتمر القمة الذي كان مقرراً عقده في القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، جاءت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠/٨/٢) لتطوي المشروع وما فيه من أمن قومي، بمفهومه ومقوماته وأجهزته.

من ثنايا هذه السيرة الموجزة التي عاشها مفهوم الأمن القومي العربي، منذ ولادته في منتصف الأربعينيات حتى اليوم، يمكن القول إن الأمن العربي، بمفاهيمه وخططه ومؤسساته، ولد وهو يعاني الأمراض والعلل. وما نقصد إليه في هذه المواصفة :

١ -أن مفهوم الأمن الجماعي العربي ولد في ظروف ضاغطة نشأت إثر الهزيمة في الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى في العام ١٩٤٨.

٢-وجد مفهوم الأمن العربي - بعد ذلك - أسباب انبعاثه وعناصر تكونه في المشروع القومي الذي عمت ملامحه المنطقة العربية في الخمسينيات والستينيات، والذي كانت الوحدة المصرية السورية أبرز إنجازاته. ولكن حرب ١٩٦٧ أطفأت جذوة المشروع، فانحسر مفهوم الأمن العربي ليقتصر على معالجة نتائج الهزيمة وإزالة آثارها.

٣-لم يستطع مفهوم الأمن القومي ومؤسساته وأجهزته أن تغير معالم الخريطة الأمنية الناجمة عن حرب ١٩٦٧، وما جرى في حرب ١٩٧٣ كان ثمرة اتفاق ثنائي بين مصر وسورية. وعلى الرغم من هذه الثنائية الظاهرة، يمكن القول إن حرب ١٩٧٣ كانت تجسد المفهوم الشمولي الحركي الفاعل للأمن العربي. ولقد كانت تلك الحرب - وبخاصة في مراحلها الأولى - آخر مشهد - حتى اليوم - من مشاهد الأمن القومي العربي في مظاهره السياسية والعسكرية والاقتصادية.

٤ -إثر مباشرة مصر عملية التسوية السلمية بينها وبين إسرائيل في العام ١٩٧٧، أخذ الأمن العربي يتراجع، بمفهومه ومؤسساته، حتى غاب عن ساحة التداول والفعل شيئاً فشيئاً، حتى إذا جاء غزو العراق للكويت وما تلاه من حرب ومتغيرات، لم يبق من الأمن العربي سوى الأطلال والذكريات.

٥ -ظل الأمن القومي - وما يزال - مفهوماً تتجاذبه جدلية الثنائي " القومي والقطري " في إطار المؤسسة القومية (جامعة الدول العربية)، ذلك أن الدول الأعضاء حجبت عن الجامعة السلطة أصلاً وفرعاً، فلم تخولها أي سلطان على الدول الأعضاء منفردة أو مجتمعة، لأن هذه الدول تشبثت بالسلطات والصلاحيات، وتمسكت بالسيادة القطرية لكل منها. وكان من نتيجة ذلك أن وقع الأمن القومي عليلاً عاجزاً بين سيطرة المفهوم القطري وطموح المفهوم القومي.

وهكذا ولد الأمن القومي ونشأ، وهو يحمل سمات تميّزه عن غيره من أشكال الأمن، ويواجه أنواعاً من التحديات والمشكلات، تختلف عن سواها من التحديات والمشكلات التي تواجهها مجتمعات أخرى، سواء أكانت دولية أم إقليمية أم وطنية. ذلك أن الأمن القومي العربي ليس تجمعياً تراكمياً للأمن الوطني لكل دولة عربية، وإنما هو تكوين جديد تعمل لتخليقه عناصر تتفاعل فيما بينها، حتى ليبدو الأمن العربي وليداً ذا سمات وخصائص ينفرد بها ويتصف بها دون غيره. إنه يتخطى الشعب إلى الأمة، ويتجاوز القطر إلى الوطن العربي كله. ومن هذه السمات التي تساعد على تبيان مفهوم الأمن العربي :

١ -السمة الأولى هي تلك الثنائية: القومية والقطرية، ذلك أن مفهوم الأمن القومي العربي يواجه التباساً في تعريفه وتحديد جوانبه ومقوماته، ومصدر هذا الالتباس طبيعة الرابطة القومية التي تجمع الدول العربية، والتناقض بين " الوحدة " التي تشكل جوهر الرابطة القومية، وبين " التجزئة " التي تشكل واقع الدول العربية. ويتجسد ذلك التناقض في أمة تعتقد أنها جماعة واحدة في أصلها، ولها جميع مقومات الأمة الواحدة. وهي، في الوقت نفسه، مجزأة إلى كيانات سياسية مستقلة، تشكل دولاً ذات سيادة في النظام العالمي والنظام العربي الإقليمي. وقد تولد عن هذه السمة تنامي الروح القطرية، بترسخ الدولة القطرية، وتغليب المنطق القطري، وسعيه إلى البحث عن مصالحه الذاتية، في مقابل تقزيم المنطق القومي، وإهمال المصالح القومية.

وهكذا تعددت الإرادات القطرية - وقد بلغت اثنتين وعشرين إرادة - في دائرة الأمن القومي. وعوضاً عن أن تعني هذه الكثرة نمواً في القدرة الدفاعية الجماعية، لم تنتج سوى التشادّ والتخالف أحياناً، والتنصل من المسؤولية والواجب القومي في أغلب الأحيان، وذلك باختلاق الأسباب للخروج من دائرة الأمن القومي.

٢-والسمة الثانية نشأت عن سابقتها، فقد خلقت القطرية العربية واقعاً مادياً له وجوده الملموس، وأمنه الوطني بكامل مفاهيمه وأجهزته وقياداته وقواته وأسلحته.

وليس في هذا الأمر ما يضير الأمن القومي، لو أمكن لمفهوم هذا الأمن أن يتصالح مع "الأمون " القطرية، وأن يحتويها في إطاره، فيحقق لها أهدافها، في الوقت نفسه الذي يحقق فيه أهدافه أيضاً، وذلك من خلال المؤسسات القيادية والقوات المشتركة، وبواسطة التخطيط المشترك.

لهذا أصبح الأمن القومي الضحية الأولى الدائمة للعلاقات العربية البينية، وللمتغيرات السياسية العربية والدولية. ولقد تبين، بمرور التجارب والمحن، أن المحاولات التي هدفت إلى أن تجعل المنطق القومي يسيطر على الأمن القومي، ليخفف من حدة تأثيرات العلاقات العربية البينية وانعكاساتها على الأمن القومي ومؤسساته، قد أخفقت، إذ انحدر المنطق القومي أمام المنطق القطري ومصالحه. وتكاد هذه المقولة تكون في منزلة القاعدة التي تنظم العلاقة بين الأمن القومي، وبخاصة في بعض وقائع الصراع العربي - الإسرائيلي، وهي حالات لا تنقض القاعدة بصورة عامة.

٣ -والسمة الثالثة هي تلك الخصوصية التي تميز الأمن القومي العربي عن "الأمون " المماثلة. فالأمن العربي أمن إقليمي، حاله في ذلك حال التكتلات الإقليمية الأمنية الأخرى في العالم، إضافة إلى أنه أمن قومي، يظلل أمة موزعة على دول كثيرة، وهي حالة خاصة بالأمة العربية، ليس لها مثيل أو شبيه في الأمم الأخرى.

٤ -والسمة الرابعة هي تعدد الرؤى في تحديد التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي، في حاضره ومستقبله، نوعاً واتجاهاً ومستوى. ذلك أن هذا التحديد يجسد الدعامة الأساسية لبنية الأمن القومي. ولقد مرّ حين من الدهر، كان فيه إجماع على أن إسرائيل هي الخطر الرئيسي والمهدد الأول للأمن القومي. ومنذ أن بدأت عملية التفاوض بين مصر وإسرائيل بعد حرب ١٩٧٣، لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي بطريقة سلمية، تغيرت مكانة إسرائيل التي كانت عليها قبل عام ١٩٧٣ في سلم المخاطر المهددة للأمن القومي. وما أن انتهت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠- ١٩٩١) حتى أخذت إسرائيل تنتقل، رويداً رويداً، من دائرة المخاطر المهددة للأمن العربي لتطلّ على دائرة التعاون الإقليمي.

٥ -والسمة الخامسة جديدة على الأمن القومي، وطارئة عليه، حتى أنه ليصعب اعتبارها سمة ملازمة له، لكن حدوثها طرحها في ساحة الحوار والحسبان، تلك هي احتمال عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى. وقد لا نقول شططاً، إذا زعمنا أنه لم يكن يوجد - قبل صيف ١٩٩٠ - في الخطط الدفاعية في أية وزارة دفاع عربية خطة جاهزة متكاملة للدفاع ضد دولة عربية مجاورة.

أدت هذه السمات الملازمة للأمن العربي - وقد اخترنا منها خمساً هي الأبرز في تقديرنا - إلى أن يتصف مفهوم الأمن القومي بالميوعة والاضطراب. فبقدر ما هو الأمن الوطني واضح وراسخ، لارتباطه بالدولة، يبدو الأمن العربي قلقاً رجراجاً، وتبدو دائرة اختصاصه ملأى بالرؤى ووجهات النظر التي تبلغ حد التباين حيناً والتناقض حيناً آخر، وتظهر محاولة تأصيل مفهومه صعبة معقدة، لارتباطه بمؤسسة تتازعه الدول الأعضاء فيها السلطة والسيادة.

كان من نتائج تحدي الأمن القطري للأمن القومي، وبخاصة إثر حرب الخليج الثانية وتداعياتها، أن ارتسمت ملامح جديدة على الأمنين: القطري والقومي. ومن أبرز تلك الملامح :

١ -إن الدولة القطرية العربية، بأمنها ومصالحها، هي الحقيقة الواقعة، التي لا يمكن تناسيها أو تجاوزها. وعلى هذا، فالأمن القومي يجد نفسه ملزماً بأن ينطلق من الأمن القطري، ويتفاعل معه، ويبتكر الصيغ التي لا تولّد تناقضات معه.

٢-إن الدولة القطرية في عالم التكتلات الاقتصادية والكيانات الحضارية الكبرى لم تعد تستطيع أن تحقق، بمفردها وبإمكاناتها الذاتية وحدها، أمنها الوطني، أو أن تصون سلامة أرضها ووحدة ترابها.

٣ -إن الدولة القطرية أصبحت، في أمنها الوطني، عبئاً على نفسها، فأمنها يثقل كاهلها، ويستنزف طاقاتها المادية والبشرية، استنزافاً يبلغ حد الإفقار والتقتير على مشروعات التنمية، في حين تنتقل الأموال المصروفة على الأمن القطري إلى احتكارات الصناعات التسليحية العالمية انتقالاً هو أشبه ما يكون بالنهب والابتزاز منه بصفقات البيع والشراء العادية.

٤ -إن حرب الخليج الثانية دلّت على أن الأمن الوطني لكل قطر عربي يمكن أن يصون نفسه بقدراته الذاتية في حدود معينة، وتجاه خصوم معينين، وأن أمنه هذا يتعرض للخطر أو ينهار فيما وراء تلك الحدود وتجاه خصوم آخرين. وتختلف تلك الحدود وأولئك الخصوم من قطر إلى آخر، فهي حدود وخصوم نسبية. فإذا ارتقينا إلى المستوى القومي، فإننا نجد أن الأمن القطري يضخم قدراته الذاتية بالقدرات القومية، وأن قدرته على الدفاع عن نفسه تزداد بقدر ما أضيف إليه من قدرات قومية.

٥ -إن الحفاظ على جيوش جاهزة حديثة، مسلحة تسليحاً متطوراً، ومسايرة للإنجازات التقانية العسكرية، قادرة على الاستمرار في خوض حالة التسابق في

التسلح، أمر ثقيل الأعباء من جميع النواحي، وفي مختلف المجالات، وبخاصة في دول نامية، كالدول العربية، تعاني وتواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية، وتزداد هذه الأعباء ثقلاً في كل دولة عربية على حدة. وتبلغ حد الاستحالة في تحملها في بعض هذه الدول، وفي بعض الحالات في جميعها، في حين تهون تلك الأعباء، وتقل نسبة تلك الحالات، إذا ما اعتمدت الدول العربية على بنية الأمن القومي لتأمين استقلالها وسلامتها، وذلك في إطار التكافل الدفاعي والتكامل في المؤسسات والوسائل الدفاعية.

لقد تولدت عن هذا التحدي القطري ضد الأمن القومي، إشكالات كثيرة، أدت إلى أن يصبح الأمن القومي العربي مفهوماً سائباً من حيث تعريفه وتحديده ورسم معالمه، وأن تظل صلته بالأمن القطري ضبابية غائمة. فأين يبدأ القومي وينتهي؟ وأين أول القطري وأين آخره؟ وكيف يتم الانتقال من القطري إلى القومي، وكذلك العكس؟ ومتى يعتبر الخطر القطري قومياً؟ وما هي معايير اعتبار خطر ما قومياً؟ وما هي حدود السيادة القطرية في تجاوز مفهوم الأمن القومي؟ وأين هي هذه الحدود؟ وهل رسمت؟ ومن يرسمها؟ ما هي القوى القطرية التي يمكن احتسابها في خانة الأمن القومي؟ وكيف يمكن تحويل هذه القوى القطرية إلى قدرات قومية تنظمها وتعبئها وتطورها وتستخدمها قيادات قومية متخصصة؟ وما هي هذه القيادات والمؤسسات والأجهزة التي يجب أن تتولى شؤون الأمن القومي بجوانبه السياسية والاقتصادية والتقانية والعلمية؟ ما هي العلاقة بين الأمن القومي والأمن القطري من جهة، وبين حقوق الإنسان والحريات السياسية للمواطن العربي من جهة أخرى؟ كيف يمكن الانتقال من الأمن القومي كأمل منشود إلى الأمن القومي كسياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج؟ ثمة اشكالات وتساؤلات كثيرة مطروحة أمام أهل العلم والفكر والاختصاص بشؤون الأمن القومي العربي، وتنضوي جميعها تحت راية "القطرية"، وتشكل التحدي الأول والأكبر أمام الأمن القومي العربي. وهو تحدٍّ، كما قلنا، تبنى عليه سائر التحديات الأخرى.

ثالثاً - إسرائيل

من الطبيعي أن تبقى إسرائيل، لأمد غير منظور، التحدي الأكبر الذي يجابه الأمن القومي العربي، أو، على الأقل، أمن عدد من الدول العربية. وتأخذ هذه المقولة قيمتها وقدرها في حال افتراضنا أن تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ستنجز، على أساس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وقيام

السلام على تعاقدات والتزامات متبادلة. وفي جميع الأحوال، ومهما كانت الصيغ الأمنية المتبادلة، التي ستنتهي إليها عملية التفاوض، والتي ستكون إطاراً للسلام، فإن من غير المقبول، بل من ضرورات التحوط والحذر، ومن مستلزمات حماية الأمن العربي، وموجبات الدفاع عن الأمة ووطنها، أن لا نطوي من أمام أنظارنا التحدي الإسرائيلي، وخطط إسرائيل التوسعية وأهدافها العدوانية.

١ - الصهيونية :

يمكن أن نستخلص جوهر التحدي الإسرائيلي من بعض مبادئ الصهيونية ومقومات نظرية الأمن والسلام الإسرائيليين وسياسات وممارسات حكومات إسرائيل المتعاقبة. ومن هذه المجموعة من المبادئ والمقومات والسياسات، تتكون لدينا عناصر التحدي الإسرائيلي التالية :

١ -القوة فوق الحق، واستناداً إلى هذا المبدأ، قرر هرتزل مؤسس الصهيونية أن "هذه الأمة اليهودية سوف تبقى. أما ما عداها فسوف يزول، بل ويجب القضاء عليه لأنه غير أهل للبقاء " (١).

٢ - القوة ضرورة حتمية لبلوغ أهداف الصهيونية، والعمل السياسي سبيل لتعبئة الطاقات للحركة، وتجنيد الهيئات والمنظمات الصديقة من أجل المساعدة على بلوغ تلك الأهداف، وتوسيع دائرة سيطرة الدولة على ما حولها، ونفوذها في الخارج.

٣ -الاستعمار الاستيطاني هو الوسيلة للاستيلاء على الأرض، وهو الذي يجسّد الإنجازات السياسية عن طريق فرض الوجود الصهيوني في فلسطين وما حولها.

٤ -العمل العسكري ضرورة لا غنى عنها لفتح المجال أمام الاستعمار الاستيطاني، ليستولي على الأرض، وليوسع حدود الدولة، وليحمي وجودها وإنجازاتها. فالعمل العسكري والاستعمار الاستيطاني والتوسع تشكل جميعها وحدة ذات أقانيم ثلاثة.

٥ -أساس العمل العسكري : التفوق، وميزان قوى غالب.

٦ -بناء السلام في منطقة الشرق الأوسط على أساس أمن إسرائيل وسيطرتها باحتلالاتها وممارساتها وسياساتها.

٧ -بناء جيش ذكي، يتميّز بقوة نارية جد غزيرة ودقيقة ومتنوعة، وقدرة كبيرة على الحركة والمناورة.

وإذا كانت الصهيونية قد تجسدت في دولة إسرائيل كجهاز منفذ لأهدافها، فإن طغيان مفهوم الدولة ومؤسستها العسكرية ومصالحهما استدعت حيناً بعض

التساهل أو التمهل في تطبيق بعض مبادئ الصهيونية. بيد أن قيادة الصهيونية الجديدة تتولى الآن إحياء تلك المبادئ وصياغة برنامج المشروع الصهيوني بما يتلاءم مع المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية.

كانت مجموعة من الخبراء الأميركيين برئاسة ريتشارد بيرل، المساعد السابق لوزير الدفاع الأميركي قد صاغت وثيقة عنوانها " تغيير كامل : استراتيجية إسرائيل الجديدة نحو العام ٢٠٠٠"(٢) . وقد أوصت المجموعة حكومة إسرائيل بإنهاء عملية السلام، والبدء بحملة حرب باردة في الشرق الأوسط على النمط الريجاني (نسبة للرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان)، وذلك أن إسرائيل، كما ورد في الوثيقة "تتمتع بفرصة إجراء تغيير كامل. فهي تستطيع صياغة استراتيجية وعملية سلام تعتمدان على أساس فكري جديد تماماً، أساس يحتفظ بالمبادرة الاستراتيجية ويعيد بناء الصهيونية" .

وتدل الأنشطة والممارسات التي تعيشها الصهيونية وأداتها إسرائيل على أن الحركة الصهيونية، وهي تدخل في المئة الثانية من عمرها، تخطط وتضع تصوراتها لما تنوي فعله في القرن القادم. فالمشروع الصهيوني لم يكتمل بعد، وما أنجزه من إنشاء الدولة على جزء من أرض فلسطين وترسيخ لكيانها وجعلها قوة إقليمية كبرى، ووحيدة بسلاحها النووي، وما ينوي تحقيقه كهدف جد قريب بكسر إرادة المقاومة لدى العرب وحملهم على التسليم بحق الصهيونية في كل فلسطين وفي قيادة المنطقة، ليسا سوى بعض مراحل المشروع الصهيوني.

وإذا كان المشروع الصهيوني قد تميز بوضوح الرؤية ودقة التخطيط والتنفيذ، بحيث استطاع أن يحقق بعض النجاحات والإنجازات، فإن عقبات تحدّته وجابهت تنفيذه، وأثرت على توجهاته وآلياته على مدى الأعوام المئة الماضية. ومن بين تلك العقبات : إيمان الجماهير العربية – على الرغم من ضمور فعلها وقصور مبادراتها – بأنها تواجه غزوة استعمارية قوية وذات امتداد زمني قد يكون طويلاً، استعادة القوات العربية عزيمتها وإرادتها في أعقاب كل هزيمة عسكرية، سواء بعد ١٩٤٨ أو ١٩٥٦ أو ١٩٦٧، أو حرب ١٩٧٣ التي وضعت حداً لقدرة إسرائيل على تحقيق المشروع الصهيوني، الذي بدأ انحساره الحقيقي إثر تلك الحرب، و حرب لبنان (١٩٨٢ – ١٩٨٥) التي أكدت لإسرائيل أن إرادة المقاومة الوطنية أقوى من الآلة العسكرية الإسرائيلية المدعومة بالسلاح الأميركي والتقانة العسكرية الأميركية، إضافة إلى انتفاضة الشعب الفلسطيني (١٩٨٧ – ١٩٩١).

وحتى يكتمل بناء التحدي الإسرائيلي، أصبح لزاماً تجديد الصهيونية، بعد أن تشكل تيار فكري وسياسي يرى أن الصهيونية قد بلغت غرضها وهو إنشاء الدولة وترسيخ كيانها. ويعتبر كتاب بنيامين نتانياهو " مكان تحت الشمس " [٣]وبرنامج حكومته الذي نال على أساسه ثقة الكنيست في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ مرجعين رئيسيين للتعرف على المبادئ والأفكار الصهيونية التي تسعى إسرائيل إلى إحيائها وتجديدها. ويختزن كتاب نتانياهو، زعيم المدرسة الصهيونية المتجددة، معظم شرور الصهيونية وآثامها، ومعظم رذائل العنصرية والنازية والفاشية. ففيه كم كبير من تزوير التاريخ، وتزييف الحقائق، واصطناع الأسباب للحروب والإبادة والتطهير العرقي. فالعالم في نظره مبني على الخير والشر، ولا سبيل إلى الأمن والاستقرار إلا بقضاء الخير على الشر، وأن إسرائيل ودول الحضارة الغربية هي الخير، وأن أعداء إسرائيل هم الشر[٤]. ولابد من انتزاع بؤر الشر في الشرق الأوسط، المتمثلة في القومية العربية والإسلام الأصولي.

وتجزم الصهيونية المتجددة، على يدي مدرسة نتانياهو، أن السلام الذي يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط هو السلام المبني على قوة الردع، وفي حال فشل هذه القوة فلا بد من استخدام السلاح لإقامة السلام. ويرتبط إمكان ذلك كله بقدرة إسرائيل على الردع، ولا أمن قط إلا بتوافر تلك القدرة وباستخدامها حين الضرورة كوسيلة للحسم وفرض الأمن. " هذا هو السلام الوحيد الممكن تحقيقه حالياً بين إسرائيل والعرب" [٥]. وتعتمد قوة إسرائيل في الردع على عناصر عدة، منها : قوتها العسكرية، والأرض، وتزداد أهمية الأرض، في نظر الصهيونية المتجددة، في عصر الصواريخ، ولا تنقص [٦]. إن اعتقاد الدول العربية أن امتلاك إسرائيل السلاح النووي " يشكل مانعاً مهماً لردعها عن مهاجمة إسرائيل " [٧]، اعتقاد خاطئ " لقد كانت قوة الصهيونية وثباتها دائماً وأبداً المفتاح الحقيقي للسلام مع العرب "[٨].

ويرى نتينياهو " أن هضبة الجولان والضفة الغربية تمثلان جداراً لا يمكن أبداً التخلي عنهما ... وهما يمثلان عمقاً وارتفاعاً استراتيجيين ضروريين حتى في ظل امتلاك السلاح النووي. والتخلي عنهما هو انتحار لإسرائيل، وهما من القضايا غير القابلة للتفاوض ". أما الاستيطان فهو " حق مشروع لكل يهودي أن يبني ويمتلك ما يريد على أرض إسرائيل كلها ".

وترى الصهيونية المتجددة أنه لا عودة إلى حدود ١٩٦٧، ولا دولة فلسطينية غربي نهر الأردن، ولا سلب لمكاسب إسرائيل في "حرب الأيام الستة - ١٩٦٧". ومن أجل إملاء هذه اللاءات على أرض الواقع، لابد من تثبيت حق الصهيونية على أرض

إسرائيل، "فهي مكان الشعب الإسرائيلي تحت الشمس". والصهيونية المتجددة في نظر نتينياهو هي "تجربة لنسج مستقبل جديد، لشعب عريق، بخيوط الإرادة القومية، التي غُزلت في فجر التاريخ،ولا تزال مستمرة حتى يومنا هذا" [٩]وحتى لا تتهم هذه المدرسة الصهيونية المجدَّدة بأنها من دعاة الحرب والتوسع، طرقت باب السلام وشرحت معناه ومبناه. فالسلام في رأيها لا يكون إلا مع الديمقراطيات وفيما بينها، أما مع الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية فلا بدّ من القوة سلاحاً يُشهر في وجهها، وهنا تبدع المدرسة وهي تُنظِّر للقوة، وتمجّد السيطرة، وتلقِّن الغرب درساً أخلاقياً، حين تحدد له واجباً عليه أن يؤدّيه، وهو مساعدة إسرائيل الديمقراطية، في تصديها للأنظمة الديكتاتورية والشمولية التي تملأ الشرق الأوسط. فإسرائيل، وحدها ولا ثاني لها، هي المجسِّدة للديمقراطية، شكلاً وموضوعاً.

وهنا تتساءل المدرسة الصهيونية الجديدة عن ماهية هذا السلام في الشرق الأوسط، طالما أنه سيكون بين ديمقراطية وحيدة ودكتاتوريات متنوعة. وتخلص إلى نتيجة واحدة وحيدة، هي أنه لا بدّ من أن تكون القوة والردع السلاح في وجه كل دكتاتورية، لأن أيّ رضوخ للدكتاتورية لا يعني سوى زيادة احتمالات الحرب.

ويرى منظرو هذه المدرسة الصهيونية أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لم ينصّ على إلزام إسرائيل بالانسحاب من الجبهات كافة، ومن جميع الأراضي. والمعيار الوحيد الذي يفسّر القرار هو معيار الأمن وحده. ولهذا فإن المدرسة تعارض، بوضوح، مبدأ " الأرض مقابل السلام " الذي بُنيت عليه عملية السلام في مؤتمر مدريد (١٩٩١/١٠/٣٠)، وتخلص إلى رفض قيام دولة فلسطينية رفضاً قاطعاً، مهما كان شكل تلك الدولة. أما الفلسطينيون اللاجئون، فليس لهم سوى التوطين في أماكن لجوئهم، وتبقى القدس خارج كل حديث، فهي " العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل". وحين يتحدث منظرو المدرسة عن الحكم الذاتي الفلسطيني، فإنهم يوجزونه بأنه نظام حكم داخلي يسمح للفلسطينيين بإدارة شؤونهم تحت سيادة الحكم الإسرائيلي: إدارة ذاتية لعرب الضفة والقطاع، وتبقى أزمة السيادة والأمنين: الداخلي والخارجي والحدود والسياسة الخارجية والدفاع ووظائف أخرى تتعلق بالسيادة، تبقى جميعها بين يدي إسرائيل.

من المخاطر التي غذّتها الصهيونية الجديدة، إحياء مفهوم " السيادة اليهودية " بدلاً من " السيادة الإسرائيلية " على الأراضي المحتلة. وبذلك صُبغ " المفهوم القومي " بصبغة دينية، وأخرج ذلك المفهوم إخراجاً دينياً، بحيث أصبح التنازل عن

قطعة من " أرض إسرائيل " يعني التنازل عن السيادة اليهودية، أي التنازل عن الركائز الأساسية التي بُنيت عليها الأيديولوجية الصهيونية، وعلى رأسها " أرض إسرائيل " و " شعب الله المختار "، وقد أدى ذلك كله إلى أن تصبح الصهيونية المجدّدة، موجَّهة للعنف بمختلف أشكاله. وأصبحت الحرب – أو على الأقل الاقتراب من حافتها – أمراً هيّناً عليها. إن تصورات نتانياهو – كما يقول أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق – تقوده إلى تصور أن العالم بأسره يجب أن يكيّف نفسه مع قرارات إسرائيل (١٠).

وهكذا تقود المدرسة الجديدة تياراً يجدد دمج الصهيونية باليهودية، بعد أن حاول جناح كبير من الصهيونيين، وبخاصة في بدايات الحركة والدولة، الادعاء بتميّز الصهيونية عن الديانة اليهودية. وبنشوء هذا التيار، وظهور معالمه، وبخاصة في عهد نتانياهو، يصبح الخطر أعظم مما كان عليه، إذ لن تبقى عناصر الصراع هي الأرض والاستيطان والهجرة ومصادر المياه والسيطرة فقط، وإنما سينبعث الصراع من جوهره الحضاري الديني. وتؤدي ممارسات المدرسة الجديدة وسياساتها إلى تغذية ذلك الجوهر وإنمائه، وتصعيد الاحتكاكات والصدامات العربية – الإسرائيلية تصعيداً يزيد التشدد الإسرائيلي قوة وتوجهاً نحو العنف.

٢ – التفوق :

يوفر التفوق لصاحبه إمكان التحدي ويتجسّد، في المحصلة النهائية، في الميزان العسكري بين الطرفين العربي والإسرائيلي. ولقد طورت إسرائيل، فيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانطلاق مسيرة السلام في الشرق الأوسط، مفهومها عن الميزان العسكري، بما يحفظ لها القدرة على التحدي. ويتمثل ذلك المفهوم في تحسين "نوعية الجيش "، وتزويده بـ " أسلحة ذكية "، والاعتماد على " السلاح النووي غير المعلن " وعلى تقانة حرب الفضاء. وتمثل النقاط التالية الأسس التي يجري على أساسها تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية لتظل متفوقة قادرة على التحدي، وهذه النقاط هي :

١ – تكوين وحدات نيران برية وجوية، تملك وسائل لتدمير آلاف الأهداف الموجودة في أراضي العدو بعمق لا يقل عن خمسين كيلو متراً وراء الحدود، وتعمل هذه الوحدات فى الليل والنهار ومختلف حالات الطقس.

٢ –تفضيل التقانات الحديثة على حجم القوة.

٣ –تفضيل النيران المستخدمة في التدمير من بعيد على نيران المواجهة المباشرة.

٤ – بناء القوات العاملة على أساس زيادة قوتها النارية، بحيث يقلّ الاعتماد على القوات الاحتياطية لزيادة قوة النيران.

٥ –إنشاء وحدات جوية ذات قوة نارية ضاربة وحاسمة وذراع طويلة قادرة على تغيير معالم بداية الحرب وتحويلها لمصلحة القوات الإسرائيلية.

٦ –إنشاء وحدات صاروخية ذات آماد قريبة ومتوسطة وبعيدة، وقادرة على ضرب الأهداف الحيوية للعدو وتدمير قواته المهاجمة أو إعاقتها عن التقدم، ومن ثم الانتقال إلى تدمير طاقته الاقتصادية .

٧ –تعديل المذهب العسكري، وبخاصة جانبه القتالي، من خلال التركيز على النوعية في بناء القوة العسكرية، بشقّيها البشري والسلاحي. وعلى هذا، فإن إسرائيل تسلك، منذ عدة سنوات، مسلك إذكاء قواتها المسلحة بالاعتماد على "الجندي الذكي " و " السلاح الذكي" ولدى إسرائيل بعض الإمكانات التي تساعدها على بلوغ هدفها هذا، وبخاصة في مجال التسلح. فهي تجسّد مجتمعاً متقدماً في صناعته العسكرية وتطوير التقانة العسكرية إذا ما قيس بدول المنطقة، على الرغم من الفارق الكبير في حجم السكان والناتج القومي والمواد الخام بين إسرائيل وتلك الدول. ولم يكن لإسرائيل – وهي دولة صغيرة جغرافياً، محدودة ديمغرافياً، محاصرة استراتيجياً، فقيرة في مواردها وثرواتها الطبيعية – أن تبلغ هذه المرحلة المتقدمة من الصناعة العسكرية لو لم تكن الولايات المتحدة قد ردفتها بمعظم إنجازها الصناعي التقاني العسكري المتطور، ولو لم تكن قد استعانت بالعلماء الأجانب غير الإسرائيليين، تستوردهم من الخارج، وتقدم إليهم مختلف الحوافز، إضافة إلى العلماء اليهود في مختلف أنحاء العالم، وهم كثر ومتنوعو التخصصات.

٣ – السلاح النووي

ثمة ارتباط جد وثيق بين امتلاك إسرائيل السلاح النووي وقدرتها على التحدي، ومبعث ذلك الارتباط أن السلاح النووي يرسم السقف الذي يمكن أن يصل إليه التحدي الإسرائيلي. وإذا كانت إسرائيل تتفوق على الدول العربية فرادى بالأسلحة غير النووية، فإن تفوقها هذا يزداد تضخماً وعلواً زيادة كبيرة باحتكارها السلاح النووي، وباستثنائها، بدعم من الولايات المتحدة، من الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

ومن يتتبع الأدبيات العسكرية الاستراتيجية الإسرائيلية، الرسمية والثقافية العامة، يلاحظ أن هناك إجماعاً على أن الوسيلة الوحيدة لإشهار التحدي هي ما

يسميه الاستراتيجيون الإسرائيليون " الرادع الاستراتيجي الإسرائيلي الذاتي "، ويقصدون به السلاح النووي. ويرى هؤلاء أن السلاح النووي " يمكن أن يوازن في المستقبل أي تعديل محتمل في ميزان القوى التقليدية على حساب إسرائيل. إن القدرة التي تضفيها وسيلة ردع قوية - وهي أخيرة في الوقت نفسه - يمكنها إقناع العالم العربي بأن إسرائيل غير قابلة للتدمير، وبالتالي تصبح التسوية السياسية أمراً لا مفر منه " (١١).

ويستند أنصار حيازة إسرائيل السلاح النووي، سواء من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، أو من الصهيونيين المؤيدين للتوجه النووي الإسرائيلي، إلى حجة قوامها قلق إسرائيل من الفارق الكمي، البشري والسلاحي التقليدي، بينها وبين العرب. فمن المؤكد أن هناك حداً إذا بلغته إسرائيل في تسلحها فقد بلغت حد الإشباع الذي لا مزيد عليه، وفي هذا المجال يستطيع العرب - من الناحية النظرية على الأقل - أن يكون حد تشبعهم بالسلاح فائقاً على الحد الإسرائيلي بدرجات كبيرة.

والسلاح النووي في يد إسرائيل سلاح رادع، وتستخدمه إسرائيل، في إطار مفهوم الردع تلميحاً وتلويحاً وإشهاراً، دون الإقدام على إطلاقه، في حالة الردع، ليقينها بأن الردع النووي يكفي لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، في مرحلة ما أو موقف ما. أما الاستخدام الفعلي فمرهون بحالات محددة، لها مقاييسها ومعاييرها وتوازناتها الإقليمية والدولية.

ولنا أن نتصور احتمالات استخدام إسرائيل لسلاحها النووي قتالاً، فنحصرها، مبدئياً، في حالتين : أولاهما دفاع إسرائيل عن كيانها الذي ترسمه حدود ما قبل ٤ حزيران / يونيه ١٩٦٧، إذا لم يكن تأمين الدفاع ممكناً بالأسلحة التقليدية. وفي تصورنا أن هذا الاحتمال يمكن إخراجه من " دائرة الاحتمالات "، فهو تصور إسرائيلي ذرائعي قديم، ويحييه الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي - الذي يسميه الملاذ الأخير للبقاء - ما بين فينة وأخرى، لأغراض محددة. أما الحالة الثانية لاحتمال استخدام إسرائيل لسلاحها النووي، وبخاصة التكتيكي منه، فتتمثل في سعيها إلى تحقيق :

١ - هدف استراتيجي عام، كالتوسع في الاحتلال، أو السيطرة على مصادر المياه في الأرض العربية، أو إجهاض أي تطور سياسي أو اقتصادي أو عسكري في دولة عربية ترى فيه إسرائيل ما يهدد أمنها، أو غير ذلك من أهداف استراتيجية إسرائيلية كبرى.

٢ - أهداف عسكرية في مسرح العمليات، كانت توكل، سابقاً، للأسلحة التقليدية.

إن أخطر معالم المرحلة الراهنة للسلاح النووي الإسرائيلي، هو أن احتمال استخدامه قد تجاوز حد " الملاذ الأخير للبقاء "، ليحتل مكانة أصيلة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، ولينتقل إلى إطار مسرح العمليات. إن احتواء المذهب العسكري الإسرائيلي لمبدأ استخدام السلاح النووي في مسارح العمليات يشكل أبرز وأخطر تحدٍّ راهن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ومذهبه العسكري.

رابعاً :الوجود الأجنبي

لم يشهد الوطن العربي، منذ تجسّد النظام الإقليمي العربي في مؤسسة قومية، هي جامعة الدول العربية، في منتصف الأربعينيات، وجوداً أجنبياً طاغياً، بشقيه السياسي والعسكري، كما يشهد اليوم.

فبعد أن أسهمت الدول الغربية في إنشاء دولة إسرائيل، وفي إلحاق الهزيمة بالدول العربية، تولت الولايات المتحدة الأميركية، بتحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، حماية الدولة العبرية ودعمها، أمناً وسلامة واعتداء وتوسعاً وطغياناً وسيطرة وتسليحاً وصناعة عسكرية وتقانياً وعلمياً وحضارياً. ولم تبق الولايات المتحدة ذريعة من الذرائع من دون أن تستخدمها من أجل إبقائها متفوقه (تفويق إسرائيل) ونصرتها، دون أي حسبان لمصالحها وعلاقاتها العربية ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد أسهمت، إسهاماً جد عميق وواسع، في تكوين التحدي الإسرائيلي وطغيانه، حين تطور التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل تطوراً لا يبدو أنه سيبلغ مستوى أو حداً أو سقفاً ينتهي عنده، وإنما هو متوالد بعضه من بعض، صاعد إلى الأعلى ومتسع أفقياً، دوماً، فإنها هي أي الولايات المتحدة، أصبحت تشكل، بزعامتها الوحدانية على النظام العالمي، وبنفوذها السياسي ووجودها العسكري في المنطقة العربية، تحدياً قائماً بذاته.

لقد قادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً عسكرياً وسياسياً، لتحرير الكويت، ثم لتدمير العراق عسكرياً وعلمياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وقد انتهت حرب الخليج الثانية (١٩٩١) إلى نتائج جاءت ضداً على الأمن القومي العربي. فإلى جانب شطب القوة العراقية من دائرة القوى العربية، والسيطرة على منابع النفط العربي ودورته في العالم، وفرض صياغة معينة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، ونشر نفوذها على المنطقة العربية كلها، ترسخ الوجود العسكري

الأجنبي، وتركز في منطقة الخليج العربي، بحراً وبراً وجواً، وتقنّن باتفاقيات ثنائية، حتى كاد الوجود العسكري الأجنبي، وبخاصة الأميركي، يصبح ركناً أساسياً من أركان الاستراتيجية الأمنية الأميركية العالمية.

ومن ملاحظة الأزمة التي اصطنعتها اللجنة الخاصة لنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق (يونسكوم) في شباط (فبراير) ١٩٩٨، بإشراف الولايات المتحدة وتهديدها باستخدام السلاح ضد العراق، يتبين مدى رغبة الولايات المتحدة في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أي نفوذ غير أميركي، وفي جعل نفوذها وحده القادر والحاسم والحازم في المنطقة، وفي صياغة نظام جديد للشرق الأوسط على أساس مشروع السلام الإسرائيلي.

لقد تم بناء هيكل الوجود الغربي في منطقة الخليج والشرق الأوسط على خمس ركائز رئيسية هي :

١- الترتيبات الأمنية الثنائية : فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، كل دولة على حدة، وبين الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا وروسيا الاتحادية، كل على حدة. وقد تجسدت تلك الترتيبات في معاهدات أمنية أو دفاعية مشتركة ثنائية.

٢ - نوع الوجود : اتجهت الدول الغربية، بصفة عامة، إلى عدم الاحتفاظ بوجود عسكري ضخم بالقوات البرية لأمد طويل فوق أراضي الدول الخليجية العربية. وركّزت بدلاً من ذلك على مجموعة من الترتيبات، منها : إقامة مخازن طوارئ للأعتدة والأسلحة والذخائر، وإقامة مركز قيادة متقدم للولايات المتحدة في البحرين قادر على توسيع نطاق الأعمال العسكرية الأميركية حين الحاجة، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة بين دول الخليج والقوات الأميركية والبريطانية والفرنسية، ومضاعفة الجهد الأميركي لتدريب القوات المسلحة التابعة لبعض دول مجلس التعاون الخليجي ورفع مستوى أدائها القتالي.

٣ -الوجود البحري الأميركي الدائم في منطقة الخليج العربي : وهو وجود ذو قوات كبيرة ومتكاملة، يجوب مياه الخليج وما حوله، ويلبي أغراضاً شتى، فهو : يساعد على حماية ممرات إمدادات النفط من دول الخليج، ويشكل عامل ردع للعراق وإيران، ولا يثير نفس القدر من الحساسية السياسية التي يمكن أن تنجم عن الوجود البري في دول تلك المنطقة.

٤ - تعزيز القدرات العسكرية لدول الخليج : وذلك بإمداد تلك الدول بنوعيات متقدمة من الأسلحة والمعدات لزيادة قدراتها العسكرية، علاوة على أن الصفقات

التسليحية مع دول الخليج كانت بمنزلة عامل جد مهم لتعديل موازين المدفوعات للولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا.

٥ - المساعدات العسكرية : وتمثل هذه المساعدات ركيزة من ركائز الوجود العسكري الغربي في المنطقة، لا سيما من حيث ما يمكن أن تفضي إليه من إعادة هيكلة التوازنات العسكرية في المنطقة لمصلحة دولة أو مجموعات معينة من الدول في مواجهة دول أخرى. وتمثل المساعدات العسكرية أداة هامة بيد الولايات المتحدة ذات النصيب الأكبر في تقديم تلك المساعدات، وبخاصة من أجل تمويل عمليات شراء المعدات والخدمات الدفاعية.

ويلاحظ أن الركائز الخمس السابقة تعكس رغبة الولايات المتحدة في إجهاض أية إمكانية أو محاولة لبلورة صيغة عربية للأمن الجماعي في الخليج العربي والشرق والأوسط، طالما أن هذه الصيغة تنطوي على استبعاد الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى من ترتيبات الأمن في المنطقة.

خامساً : المشاريع الإقليمية

تواجه الأمة العربية، تحدياً لهويتها وأمنها القومي، ويحمل هذا التحدي مسمى "النظام الشرق أوسطي "، المبني على التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، والمنبثق وليداً منها، وهو مشروع لم يبادر إليه طرف عربي، وإنما بادرت إليه إسرائيل بدعم معلن من الولايات المتحدة. وقد طرح أصحاب المشروع دعوتهم، في حين كانت المجموعة العربية - وما تزال - أقل تماسكاً، وأكثر تفككاً وهزالاً مما كانت عليه في سالف السنين.

وإذا كان المشروع الشرق أوسطي قد خبا بعض وهجه في عهد حكومة الليكود الإسرائيلية، فإن تأجيل تنشيطه وإعماله مؤقتاً يعود إلى سببين : أولهما فتح السبيل أمام التحالف التركي - الإسرائيلي للتجربة والنجاح، وثانيهما التمهل حتى تبلغ التسوية غايتها.

يُطرح مشروع النظام الشرق أوسطي ليملأ فراغاً استراتيجياً في المنطقة، عجزت القوى العربية عن إشغاله، منذ أن طوت مشروعها الأمني القومي.

من الطروحات المعروضة، أن يحمل المشروع الشرق أوسطي مسمى " مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط - Conference on Security and Cooperation in the Middle East، مهمته التنسيق والتعاون في مجالات الاقتصاد والأمن

وتبادل المعلومات وصيانة السلم والأمن في المنطقة. ويقوم المشروع على أساس الاستفادة من التجربة الأوروبية في هذا الشأن، والمتمثلة في "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ". ومن الطبيعي أن تستهدف المنظمة الموعودة استبدال الأمن الإقليمي بالأمن القومي العربي، ويعني ذلك من حيث :

١ – التركيبة العضوية للمنظمة الجديدة : أن تكون الدول العربية وإسرائيل وتركيا ثم إيران – حينما تتطور إلى ما يرشحها لعضوية المنظمة – أعضاء أصليين فيها.

٢ – المرجعية في التنظيم والأداء : معاهدات السلام الثنائية، واتفاقيات التعاون متعددة الأطراف، ويشترط إنهاء نفاذ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية (١٩٥٢).

٣ – مصادر التهديد : أن يشطب اسم إسرائيل من قائمة مصادر التهديد.

شهد مشروع النظام الشرق أوسطي، حتى الآن، أربعة مؤتمرات اقتصادية، في الدار البيضاء (١٩٩٤)، وعمان (١٩٩٥)، والقاهرة (١٩٩٦)، والدوحة (١٩٩٧). وقد خبا بريقه، في الوقت الراهن، بسبب سياسات حكومة إسرائيل المدمرة لعملية السلام ونتائجها في الشرق الأوسط.

يكمن في خلفية المشروع الشرق أوسطي توجه الاستراتيجية الأميركية نحو تنظيم علاقتها بالعالم العربي من خلال إقامة نظام مستقر قوامه الهيمنة الأميركية– الإسرائيلية على المنطقة، وتغييب الأمن القومي العربي بتدمير مفهومه وبنيته. وثمة أدبيات غربية كثيرة تزخر بهذه الأفكار. ولعل مقالة برنار لويس تعبر خير تعبير عن جوهر الشرق أوسطية القائم على " التخلي الرسمي عن حلم القومية الذي طال تقديسه والمتعلق بدولة عربية موحدة أو حتى بكتلة سياسية متماسكة"[١٢]. لقد أصبح واضحاً أن غرض الخطة الأميركية – الإسرائيلية من إقامة النظام الشرق أوسطي نزع الهوية القومية من الوجود العربي، وتحويل المنطقة من موطن للأمة العربية إلى مكان لشعوب شتى تجمعها هوية إقليمية ومصالح مشتركة، وذلك بتأصيل إسرائيل عضواً طبيعياً في المنطقة التي توضع تحت السيطرة المباشرة للولايات المتحدة، وبخاصة في المجالات النفطية والأمنية، وبإفراغ النظام العربي من مضمونه الاستراتيجي الأمني، لتتحول شعوبه من كيان أمة واحدة إلى شعوب ناطقة باللغة العربية.

هناك مشروع آخر، يحمل معنى المشاركة العربية – الأوروبية، وقد تجسّدت انطلاقته في مؤتمر برشلونة (١٩٩٥) الذي تمثلت فيه ١٥ دولة أوروبية، و٨ دول

عربية وهدف إلى إنشاء نماذج للتعاون التجاري والأمني. وعلى الرغم من أن مشروع المشاركة لا يزال في طور التفكير والتأسيس، ومازال غير شامل، بسبب صفته الجغرافية، لجميع الدول العربية، فقد لجأت أربع دول أوروبية، هي فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال، إلى تشكيل قوتين عسكريتين للتدخل : إحداهما برية (Eurofor) والثانية بحرية(Euromarfor) وكلفت القوة الأولى " فض المنازعات في حوض البحر المتوسط، وتقديم إعانات إنسانية، والمشاركة إلى جانب قوات عسكرية أخرى (مثل حلف الأطلسي، والأمم المتحدة)، والدفاع عن المصالح الأوروبية في جميع الميادين ". أما القوى الثانية (البحرية) فليس لها ملاك ثابت، وإنما تؤلف وفق المتطلبات التي قد تستدعي التدخل بموجب قرار من مجلس الأمن أو توصية من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو أية منظمة دولية أخرى. وتنحصر مهامها في : ١- التدخل السريع من أجل : الحفاظ على الأمن والاستقرار في حوض المتوسط، ٢- مراقبة ومقاومة الأخطار التي قد تنشأ في بلدان المتوسط، ٣- تنسيق وتحضير الهجوم للقوى البرية للتدخل السريع، ٤- مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات.

سادساً - الحرب الباردة

يواجه الأمن القومي العربي حرباً باردة تنظمها وتديرها حكومة إسرائيل وتتجسد مظاهر تلك الحرب، حتى الآن، في الوقائع التالية : إنهاء عملية التسوية السلمية، وإعادة بناء الصهيونية، واحتساب الأمن أساس السلام، وطيّ مبدأ الأرض مقابل السلام، وتعريض بعض الدول العربية، للعزلة وعدم الاستقرار.

وتقصد الحرب الباردة الإسرائيلية إلى ما قصدت إليه الحرب الباردة الأميركية - السوفييتية، وهو النصر على الطرف الآخر دون حرب ساخنة. وقد صاغت إسرائيل نوعاً جديداً من الحرب الباردة، يتلاءم مع ظروف المنطقة وشروطها وبيئتها، ومع الحالة الدولية وحركة القوى الكبرى في النظام الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة. ويعني هذا تكييف الحرب الباردة لتكون على قدر الأهداف المطلوبة منها، وعلى قدر ما يمكن أن تقدمه إلى إسرائيل من نتائج ومكاسب.

إنطلقت إسرائيل للتمهيد للحرب الباردة، على أساس أن مقوّمها الرئيسي هو خلق الذرائع لدفع المنطقة إلى حافة الحرب، وتركها تستقر على تلك الحافة، دون دفعها إلى الحرب ذاتها، حتى تتحلل عناصر القوة العربية، أو ينفد صبرها وتحمّلها، فتقبل بالشروط المعروضة عليها.

ومن أجل أن توفّر إسرائيل العوامل والذرائع لحربها الباردة، اتبعت سياسات ذات أهداف محددة، مثل : توسيع الاستيطان، ترسيخ الاحتلال، محاصرة الشعب الفلسطيني وتيئيسه حتى يستكين للاحتلال أو يهاجر، الالتفاف على الوجود والنفوذ والمصالح العربية أينما وجدت، حسم مسألة القدس بجعلها كلها عاصمة إسرائيل وحدها، استخدام الردع وإشهاره لتحقيق أمن إسرائيل، الإنذار بالحرب.

استطاعت حكومة إسرائيل بزعامة بنيامين نتانياهو أن تخطط لحربها الباردة، وأن تبتكر لها الوسائل، مستندة إلى ركيزتين رئيسيتين : أولاهما العجز العربي الذي وقف عند حدّ تبنّي السلام هدفاً استراتيجياً وحيداً، لا يحيد عنه ولا يخرج منه ولا يوفّر له الأسباب والوسائل اللازمة لدعمه وتحقيقه. أما الركيزة الثانية فهي ذلك الهامش الواسع وغير المحدود الذي فتحته الولايات المتحدة، بسياساتها المنحازة لإسرائيل والمعادية للعرب، أمام إسرائيل كي تنطلق عليها بحربها الباردة. ويدخل في إطار تشجيع الولايات المتحدة إسرائيل على مواصلة حربها الباردة ضد العرب، وتسهيلها شؤون تلك الحرب، عناصر وعوامل عدة، منها : إشهار سلاح العقوبات الاقتصادية والحصار ضد دول عربية، التصدي للمحاولات والمساعي التي تبذلها قوى عالمية من أجل إخراج عملية التسوية السلمية من المأزق الذي صنعته الحرب الباردة الإسرائيلية، عدم اعتراض الولايات المتحدة على خطة حكومة إسرائيل في الحرب الباردة.

سابعاً - الالتفاف والتطويق

١- مداخل الالتفاف والتطويق :

لم تعد الاستراتيجية الإسرائيلية الهادفة إلى إحاطة الوطن العربي بطوق يخلق ويبثّ ويعقدّ المشكلات بين الدول العربية وجوارها، لم تعد تلك الاستراتيجية مجهولة، وبخاصة أنها تركب مركب المشكلات والنزاعات القائمة بين الدول العربية ودول الجوار، وعجز العمل العربي الجماعي عن حل تلك المشكلات والنزاعات.

وحين نستعرض العلاقات العربية مع القوى الكبرى، ودول الجوار، من أجل توظيف تلك العلاقات لخدمة البعد الاستراتيجي العربي للصراع بين الدول العربية وإسرائيل، وعلى أساس توفير الحد الأدنى من التضامن العربي، فإننا ننتهي، في مجال العلاقات مع القوى الكبرى المؤثرة في العلاقات العربية - الجوارية، إلى خلاصات هذه بعضها :

١ - لا تزال الولايات المتحدة هي القوة العظمى الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، والمديرة لعملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، بانحياز يكاد يكون كاملاً إلى جانب إسرائيل وسياساتها وأهدافها.

٢ - سيبقى الوطن العربي، في أحسن الحالات، في موقع المتلقي لسياسات واستراتيجيات القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة، في إطار علاقات يعوزها دائماً التوازن، كما سيبقى موضعاً للتنافس والتفاعل المتنوع مع القطبين الغربيين، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

هذا في إطار العلاقات مع القوى الكبرى، أما في مجال العلاقات مع دول الجوار، فإن العلاقات مع كل من إيران وتركيا وأثيوبيا تستأثر بالاهتمام العربي. وتبدو إيران وتركيا من أكثر دول الجوار حضوراً في الفكر الاستراتيجي العربي وهما الأكثر قدرة، في الوقت الراهن، على اختراق النظام الإقليمي العربي في ظل الواقع الحالي لميزان القوى، الذي يميل لمصلحتهما.

إن عوامل التوتر بين الدول العربية وكل من إيران وتركيا وأثيوبيا ودول الجوار الأخرى - باستثناء إسرائيل - متعددة وتشمل فيما تشمل :

١ - وجود قوميات عرقية ومتصادمة خاضت فيما بينها معارك محفورة في الذاكرة الجماعية لشعوبها.

٢- مذاهب متشكِّكة في مصداقية بعضها بعضاً، وعلى كافة المستويات بما في ذلك المستوى الشعبي والثقافة الشعبية.

٣ - مشكلات حدودية تم توارثها من العهد الاستعماري، ولم يتم حسمها بعد، ولا يُتوقع أن تُحسم في المستقبل القريب.

٤ - خلافات مائية مستعصية أخذت تزداد إلحاحاً مع تفاقم الأوضاع المائية في المنطقة العربية.

٥ - نزعات سياسية توسُّعية وطموحات باستعادة أمجاد تليدة.

٦ - تناقض في المصالح، واختلال في موازين القوى.

٧ - تعاون تركيا مع إسرائيل، واحتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث.

٨ - دعم الدول الإفريقية المجاورة للسودان حركة التمرد في جنوبي السودان.

لكن على الرغم من كل مظاهر النزاع والتوتر الحقيقية والمفتعلة، فإن دول الجوار

ليست، بالضرورة، دولاً معادية. وإذا كانت العلاقات سيئة حالياً فإنها لم تكن كذلك دائماً، ولا ينبغي لها أن تكون كذلك مستقبلاً، وبخاصة في ظل وجود الانتماء الحضاري المشترك والعلاقات الإنسانية والاجتماعية المتداخلة. وعلى الرغم من التهديدات الحالية، التي تشكلها دول الجوار، أحيانا، سواء كان التهديد سياسيا أم عسكريا، فإنها أيضاً رصيد إنساني وحضاري لا ينبغي تجاهله أو الاستهانة به، وبالإمكان توظيف هذا الرصيد البشري والحضاري الكامن توظيفاً إيجابياً، لتعزيز الأمن القومي العربي.

٢ - تركيا:

أتاحت حرب الخليج الثانية لتركيا الفرصة لتعزيز عودتها إلى دائرة الشرق الأوسط، والسعي إلى أداء دور ينتظر أن يصبح هاما وأكثر فاعلية في شؤون المنطقة الأمنية وإدارة أزماتها، وفي بنية نظام أمنها، وأن تكون لها اليد الطولى في إدارة استثمار نهري دجلة والفرات، على حساب الحقوق المشروعة للدولتين الجارتين: سورية والعراق.

وفي إطار خروج الشرق الأوسط في الوقت الراهن من دائرة الصراعات المسلحة،من المنتظر أن تستمر تركيا في أداء الدور العسكري في إطار حلف الأطلسي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك زوال الهم الشيوعي الذي كان رابضاً على الحدود التركية مع الاتحاد السوفييتي السابق، فلنا أن ننتظر نمو الاهتمام التركي بمصالح تركيا وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، وتجاه سورية والعراق وإيران بالذات، وهي مصالح وأهداف ليست متطابقة، دائماً وبالضرورة، مع المصالح والأهداف العربية.

وفي ضوء ما تتصف به العلاقة العربية - التركية، بصورة عامة، من حذر وعدم رغبة في تصعيد التوترات وتعقيد المشكلات إلى حد استخدام القوة أو التهديد بها، فإن احتمالات الصراع المسلح محدودة، وبخاصة أن تركيا لا تزال منشغلة عسكرياً بقضية قبرص، وبمشكلاتها مع اليونان، وقضية الأكراد في الأناضول. كما أن من المستبعد في الظروف الراهنة، أن يتحول النزاع على مياه الفرات بين تركيا من جهة، وسورية والعراق من جهة ثانية، إلى صراع مسلح.

ولقد جاء التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي ليشكل حلقة جد مهمة في الالتفاف على الوطن العربي بعامة، وعلى سورية والعراق ولبنان وفلسطين بخاصة. لقد أصبحت تركيا عمقاً استراتيجياً لإسرائيل، وقاعدة تتحرك منها القوات الجوية الإسرائيلية لتضرب ما حولها من "أعداء".

شكلت الاتفاقية العسكرية التركية - الإسرائيلية (١٩٩٦/٢/٢٣) احتكاراً للقوى المتفوقة في المنطقة العربية وما جاورها. وفي ذلك تطابق واضح بين مصالح التحالف الثنائي ومصالح الولايات المتحدة، سواء في مواجهة إيران والعراق والإحياء الإسلامي، أو لوأد أي احتمال لإحياء الأمن القومي العربي، أو لتهيئة المناخ لفرض شروط السلام الإسرائيلي، أو لتهيئة تركيا لتكون قوة إقليمية كبرى في المنطقة، ولتشكل مع إسرائيل قوى ردع مشتركة. وتلقي النقاط التالية الضوء على بعض أهداف الاتفاقية التي ترقى إلى مستوى تحالف عسكري سياسي.

١ - ليس بعيداً عن الذاكرة أن تركيا طرحت، أثناء حرب الخليج الثانية، فكرة تفكيك الكيان العراقي في إطار كونفدرالية تضم ثلاث دويلات : عربية وكردية وتركمانية. وقد أبلغت تركيا الولايات المتحدة فكرتها هذه. ووافقت واشنطن - حسب قول أجهزة الإعلام التركية - على المشروع [١٣].

٢ - يلاحظ أن تركيا بدأت، في أثر انتهاء حرب الخليج الثانية، غزواتها على شمالي العراق. وتهدف تركيا من عملياتها العسكرية المتتالية هذه إلى إقامة شريط حدودي عازل مشابه للشريط الحدودي الإسرائيلي في جنوبي لبنان، وتحويل المنطقة العراقية شمالي خط العرض ٣٦ إلى منطقة مقفلة على نفوذها. ونظراً إلى افتقار الجيش التركي إلى معدات الكترونية ذات تقانة عالية تضمن مراقبة دقيقة للتحركات عبر الحدود، فقد استعانت تركيا بإسرائيل لتقدم إليها تلك المعدات، إلى جانب خبرتها في إقامة المنطقة العازلة جنوبي لبنان، وتبرعت الولايات المتحدة بمبلغ سبعة ملايين دولار لتحقيق المشروع التركي[١٤].

٣ - إذا كانت إسرائيل تسعى إلى استخدام تحالفها مع تركيا للضغط على سورية كي تقبل شروطها المعروفة في تسوية احتلال الجولان، فإن تركيا تستخدم التحالف نفسه من أجل الضغط على سورية والعراق في قضية مياه نهري دجلة والفرات. ذلك أن تركيا ليست راغبة في الوقت الحالي في الاستجابة إلى الطلب العربي الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٩٧/٣/٣١، وهو دعوة الدول الثلاث (سورية والعراق وتركيا) إلى الدخول في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة تضمن حقوق جميع الأطراف في المياه على أساس أحكام القانون الدولي.

٤ - تشكل الاتفاقية، بغرضها العام في المنطقة العربية، تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي، لتطويقه والالتفاف عليه وزرع مواقع الوجود العسكري الأجنبي فيما حوله.

٥ - يمكن القول إن الاتفاقية تجيء توثيقاً لموجبات الارتباط الجذري بين تركيا والاستراتيجيات الأميركية. وهو ارتباط يضمّ في دائرة واحدة تركيا وإسرائيل معا، وهذا هو أحد الأسس التي بنيت عليها الاتفاقية.

٦ - ربط مدير " معهد موشي دايان " في تل أبيب بين الاتفاقية وبين احتلال اريتريا جزيرة حنيش الكبرى اليمنية في البحر الأحمر بأنهما " يندرجان في إطار استراتيجية وقائية تنفذها إسرائيل تحسباً لتهديدات محتملة تعرض للخطر الخطوط الملاحية في المياه الدولية في البحر الأحمر... إن ما يحدث في تركيا (أي الاتفاقية العسكرية التركية - الإسرائيلية) وما حدث في البحر الأحمر هما وجهان لعملة واحدة : تمركز مبدئي في الوقت الحالي تحسباً لحاجة مستقبلية " [١٥].

٧ - قد تشكل هذه الاتفاقية مقدمة لترتيبات أمنية إقليمية تنتهي إلى " حلف شرق أوسطي " أو شكل من أشكال الحلف الإقليمي، وتغيّر معالم ميزان القوى في المنطقة.

لقد تمّ التحالف التركي - الإسرائيلي بمباركة أميركية، والمناورة العسكرية الثلاثية التي جرت في الأسبوع الأول من العام ١٩٩٨، في شرقي البحر المتوسط، كانت بقيادة وتخطيط أميركيين. ومهما حاولت الدول الثلاث المشتركة في المناورة أن تعطيها صفة خيرية إنسانية (كإنقاذ سفينة تطلب النجدة)، فإن العملية ليست سوى مناورة عسكرية، تحمل أهدافاً عسكرية، وترسل رسالة لا تخطئ في مدلولها القائل أنه تحالف عسكري.

تجمعت الأحكام الناظمة للتحالف العسكري التركي - الإسرائيلي، حتى الآن، في ثلاث وثائق وُقّعت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤، شباط (فبراير) ١٩٩٦، آب (أغسطس) ١٩٩٦. واستناداً إلى ما نشر عن هذه الوثائق في أجهزة الإعلام التركية والإسرائيلية، يمكن رصد المعلومات الآتية :

١- يُنشأ " المنتدى الأمني للحوار الاستراتيجي ". ويهدف إلى رصد " الأخطار المشتركة " التي تهدد أمن تركيا وإسرائيل، وإلى إقامة " آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار ".

٢- لإسرائيل أن تنصب في الأراضي التركية أجهزة تنصُّت الكترونية لرصد أية تحركات عسكرية في المنطقة.

٣- تتعهّد إسرائيل بأن تزوّد تركيا بمعلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التنصت والتجسس الإلكترونية.

٤- تتولى إسرائيل تحديث طائرات سلاح الطيران التركي، ببرنامج تكلفته ٦٣٠ مليون دولار.

٥- يقوم الطرفان بدوريات بحرية مشتركة، هدفها الحيلولة دون وقوع "أعمال عدوانية" شرقي البحر المتوسط، وتتعاون هذه الدوريات وتنسق أعمالها مع وحدات الأسطول السادس الأميركي.

بيد أن ما نشر عن مضمون تلك الاتفاقيات، لا يشتمل على جميع الأحكام والأهداف، فثمة ما هو مكتوم غير معلن، بقصد التمويه على الطرف العربي والتخفيف من المعوّقات والصعوبات أمام الهدف الأساسي وهو إقامة النظام الشرق أوسطي، وعلى هذا يمكن إطلاق مصطلح " التحالف العسكري" على الحالة التركية - الإسرائيلية. وقد جاءت تصريحات المسؤولين الأتراك والإسرائيليين، وبخاصة أثناء زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي "السابق" إسحاق مردخاي لتركيا (١٩٩٧/١٢/٩) لتعبر عن هذه الحالة.

وإذا ما أردنا أن نطبق المعلومات / الأهداف التي أشرنا إليها، تطبيقاً يأخذ في الحسبان : تاريخ العلاقات العربية - التركية والعلاقات العربية - الإسرائيلية، والحالة العربية إثر حرب الخليج الثانية، وتدمير قوة العراق، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وسيطرة الولايات المتحدة على قيادة حكومة الليكود في إسرائيل، وما آلت إليه عملية السلام في ظل تلك القيادة، وغير ذلك من المتغيرات الإقليمية والدولية - إذا ما فعلنا ذلك فإننا ننتهي إلى أن تطبيق المعلومات / الأهداف التي ذكرناها يؤدي إلى المظاهر والنتائج والتفسيرات التي أتينا على ذكرها.

٣ - البحر الأحمر :

تسعى إسرائيل إلى إلغاء الصفة العربية عن البحر الأحمر (طول سواحله ٤٩٥٨ كلم، منها ٤٢٦٣ كلم لست دولٍ عربية + ٦٨٤ كلم لأريتريا + ١١ر٢٦ كلم لإسرائيل). ووسيلة إسرائيل إلى ذلك أن تشرك دولة إفريقية في حق الإشراف على مضيق باب المندب، بوابة البحر الأحمر، فلا تتركه بإشراف دولة عربية، هي اليمن، حتى لا تتكرر واقعة إغلاق المضيق من قبل القوات البحرية المصرية، بالاتفاق مع اليمن، كما جرى في حرب ١٩٧٣.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، شجعت إسرائيل أريتريا وزودتها بالأسلحة الكافية لتحتل جزيرة حنيش الكبرى اليمنية. وكانت إسرائيل، قبل استقلال أريتريا، تستخدم بعض الجزر الأثيوبية في البحر الأحمر، مثل : دهلك، حالب، مرسى، ولها فيها

مطارات ومراس ومنارات ونقاط إنذار. وبعد استقلال أريتريا وإتباع هذه الجزر بها، نشطت إسرائيل لكي تصنع سبباً لنزاع بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ولتجرد البحر الأحمر وباب المندب من صفتهما العربية.

٤ - القرن الإفريقي :

تشكل النزاعات القبلية والحدودية والإثنية والدينية في إفريقيا بيئة مناسبة للوجود والتأثير الأجنبيين. فعلى امتداد حوض النيل، بدءاً من البحيرات العظمى، ومروراً بالهضبة الاثيوبية، وانتهاء بجنوبي السودان، حيث تتواصل الأحداث الدموية والانقلابية، يبدو طيف إسرائيل واضحاً مرة، ومتدثراً بالغطاء الأميركي مرة ثانية، ومختفياً متسللاً مرة ثالثة. إنه يحاول أن يسير مع النيل، من منابعه وروافده، ويجري مع اتجاه مياهه. وهدفه الأقصى أن تصبح إسرائيل شريكاً في استغلال قَدْر من مياه النيل. والسبيل إلى ذلك هو الالتفاف على مصر والسودان، عبر التأثير عليهما من خلال دول حوض النيل الإفريقية الأخرى (اثيوبيا، أوغندا، رواندا، بوروندي، تنزانيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية).

يعتبر القرن الأفريقي مثالاً على تسلل التهديدات والمخاطر من جانب جغرافي واحد. وللقرن الأفريقي منزلته الهامة في بنية الأمن القومي العربي فهو يشاطئ طريق النفط الآتي من الخليج، ويمسك بزمام الملاحة في البحر الأحمر، الذي يشكل وحدة استراتيجية مع الخليج وهو المنفذ البحري الوحيد لإسرائيل على آسيا وأفريقيا. وإذا كان الحديث قد جرى على وصف البحر الأحمر بأنه بحيرة عربية، فإن كل ما يجري في القرن الأفريقي الآن، يفتح الباب واسعاً أمام الساعين إلى إسقاط الصفة العربية عنه.

فإذا أضفنا إلى ذلك وجود قاعدة فرنسية في جيبوتي، ووضع الصومال الحالي حيث انهارت بنية الدولة، وتغلغل إسرائيل في بعض نواحي القرن الأفريقي، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وما يتعرض له جنوبي السودان من احتمال الانفصال، فإن هذا لا يعني سوى أن الجبهة الجنوبية للأمن القومي العربي مشرعة للمخاطر، وتتراكم فيها التهديدات.

ثامناً- تخريب المجتمعات العربية

من أهداف الأمن القومي أن يحمي المجتمعات العربية من الأذى والتفتيت والتخريب، وبخاصة إذا ما كانت الوسائل المستخدمة في ذلك وسائل أجنبية أو بدفع

منها. وتتناول مساعي إيذاء الأمة العربية تقسيم الوطن العربي إلى دوائر جغرافية، يجري التركيز على خصائصها، حتى تبدو كل دائرة وكأنها دائرة متكاملة الخصائص، متباينة عن جاراتها. وهناك خرائط لتقسيمات أخرى، إثنية أو مذهبية أو طائفية، تهدف جميعها إلى إبراز التباين والتمايز، قصد تفتيت وحدة الأمة العربية ووطنها.

وإلى جانب هذا التخطيط الذي اتخذ مظاهر عدة، وبخاصة منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، تتعرض الدول العربية القطرية، بصورة عامة، لمجموعة من المشكلات والضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة إثر المتغيرات الإقليمية والدولية التي طرأت على النظام العالمي، والتي غيّرت معالم الصراع العربي - الإسرائيلي ونقلته من دائرة التوتر واحتمال التصعيد إلى دائرة التسوية والتعايش. وهذا الانتقال حالة جديدة على الفكر السياسي العربي، لم يستطع أن يتعامل معها قومياً، وإنما عالجها قطرياً، وهو ما أدى إلى نشوء مصالح قطرية علت المصالح القومية وغيّبتها، حتى بدت خريطة الوضع العربي، اليوم، وكأن إمكانات تسرب الهيمنة الإسرائيلية أو التدخل المستور في شؤون بعض المواقع العربية ميسورة أو غير مستحيلة.

إن رغبة إسرائيل في اختراق المجتمعات العربية رغبة قديمة [١٦]. ومن المتوقع أن تعمل إسرائيل لتحقيق هذه الرغبة بقدر ما تسمح ثغرات التطبيع الثنائي، وبخاصة أن التسوية تسمح بالدخول - بشكل ما وبوسيلة ما - إلى المجتمعات العربية، وأن الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي يرى أن منطقة الشرق الأوسط ليست سوى مجمع من الأقليات، وخليط من القوميات والشعوب والأديان والإثنيات والأعراق واللغات. ويستخدم هذا التوجه سبيلاً لإلغاء مفهوم القومية العربية والوحدة العربية، ولإثبات شرعية وجود إسرائيل عنصراً طبيعياً من عناصر ذلك الخليط. ويختصر أبا إيبان في كتابه " صوت إسرائيل " تاريخ العرب بأنهم عاشوا في فرقة عن بعضهم بعضاً، وأن فترات الوحدة بينهم كانت قصيرة، وأنها تمت بقوة السلاح، وأن التجزئة السياسية الراهنة لم يحدثها الاستعمار، وإنما أرادها العرب أنفسهم، أو لم يعترضوا عليها، وأن الروابط الثقافية والتراثية التي تجمع البلاد العربية لا تكفي لتكون أساساً لوحدة سياسية[١٧].

وللعرب مع إسرائيل تجارب في مجال سعيها إلى تخريب المجتمعات العربية من خلال دعمها المادي والمعنوي لبعض الأقليات الإثنية والطائفية والحركات الانفصالية في الوطن العربي. وثمة أمثلة كثيرة نأخذها من حروب أهلية واضطرابات وقعت في

لبنان وجنوبي السودان والجزائر واليمن وشمالي العراق وموريتانيا. إن طائرة الهليكوبتر الإسرائيلية التي اسقطها مقاتلو حزب العمال الكردستاني أثناء الغزو التركي لشمالي العراق في أواخر العام ١٩٩٧، وقتل فيها أربعة ضباط إسرائيليين، مثال على ذلك (١٨).

إن جوهر التدخل الإسرائيلي المحتمل مبني على أساس نقل بؤر الصراع مع الدول العربية إلى مجتمعات هذه الدول نفسها، وإلى ما بين هذه الدول بعضها بعضاً، وإلى ما بين هذه الدول والدول غير العربية المجاورة لها، بهدف تفتيت البنيات العربية وتدميرها من الداخل، وإقامة دويلات عربية وغير عربية طائفية أو إثنية.

ويشكل هدف تفتيت المجتمعات العربية من داخلها، السبيل إلى سائر الأغراض الأخرى وبخاصة أن الأحداث في بعض أنحاء الوطن العربي تتكشف عن احتمالات التفجر والتآكل من جراء الإرهاصات والحركات السياسية والعرقية واللغوية والطائفية. ومن الطبيعي أن يتيح هذا الانكشاف الأمني القومي، الذي يتزامن مع مسيرة التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، لإسرائيل التحرك والعمل لتحقيق طموحاتها داخل المنطقة العربية، وذلك من خلال استغلالها وتحريكها لحالات التأزم والنزاع والصراع التي تمر بها تلك الدولة.

إن نظرة إلى أحد أدبيات المشروع الصهيوني، وهو كتاب " استراتيجية عظمى لإسرائيل"(١٩)، توضح اقتناع الفكر الصهيوني بأن الظروف في عقد التسعينيات في المنطقة أصبحت مواتية لتحقيق هدف إسرائيل في تفتيت وحدات العالم العربي وتجزئتها من خلال تشجيع وتحريك حالات التجزئة الكامنة فيها. وقد طور الفكر الصهيوني هذه المقولة في ندوات وأدبيات كثيرة (٢٠). ومن مراجعة أوراقها يرتسم توجه الفكر الصهيوني في إسرائيل نحو ضرورة استغلال الأحداث والتطورات والمتغيرات في المنطقة، وتوظيف انهيار الاتحاد السوفييتي ونتائج حرب الخليج الثانية، من أجل تفجير التناقضات داخل العالم العربي، ومع دول جواره.

وقد شارك الفكر الرسمي الإسرائيلي في هذا الهدف، ونشير هنا - كمثل فقط دون أي تفصيل - إلى بعض الدراسات الموجهة الصادرة في هذا الشأن :

- في عام ١٩٧٠ : أصدر مركز الأبحاث السياسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية مشروعاً لتقسيم وتفتيت الوحدات الجغرافية العربية، وركز على سورية والعراق ومصر والسعودية والجزائر.

- في عام ١٩٨٥ : أصدرت رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية كتاباً عنوانه "الأقليات في الشرق الأوسط " وفيه تخطيط لتفتيت العالم العربي، وقد أضاف إلى الدول العربية السابقة لبنان والسودان.

ولن يكون أمراً غريباً أو عجيباً أن نرى إسرائيل تؤدي دوراً نشيطاً في اللعب بميزان القوى في المنطقة، فترجح هذه الكفة على تلك، وتصطف إلى جانب هذه الدولة في نزاعها أو صراعها ضد تلك الدولة، والدولتان عربيتان. إن إسرائيل، بدورها المنتظر هذا، ستكون عاملاً مثيراً للنزاعات، ومشكلاً لمحاور وتحالفات وهو دور يرسخ قدرتها على الفعل والتأثير والهيمنة على شؤون المنطقة وسياسات دولها، مستندة إلى قوتها العسكرية المتفوقة.

ولم يخف نائب وزير الخارجية الإسرائيلي" السابق" يوسي بيلين هذا الاحتمال، إذ قال في محاضرة في مؤسسة بروكنغز بواشنطن في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ " هناك اهتمام من جانب العرب بإدخال إسرائيل في بعض النزاعات القديمة الدائرة في العالم العربي، وأعتقد أن هذا سيكون إحدى المسائل الرئيسية في المستقبل القريب، فهل ندخل في مثل هذا الأمر... إن الإغراء كبير وأعتقد أن من الحكمة التزام الحذر، إن هناك ضغطاً علينا فعلاً الآن للوقوف إلى جانب (عربي) ضد آخر " (٢١).

تاسعاً - المياه

تشكل المياه في منطقة الشرق الأوسط، من حيث كمها وكفايتها لحاجة الإنسان والمجتمع، تحدياً أمام معظم دول المنطقة، تزداد حدته بمرور الزمن، ومع تزايد السكان وتنوع خطط التنمية. ولهذا أصبحت المياه عامل نزاع بين بعض دول المنطقة حيناً، وسبباً للصراع حيناً آخر، ويؤثر تحدي المياه في مجمل العلاقات العربية الجوارية، وبخاصة في أحواض أنهار الأردن ودجلة والفرات والنيل وحوض الجنوب اللبناني، وحوض مياه الجولان السوري.

وتكمن المعضلة المائية في سياسات الجوار : فإسرائيل تسرق مياه الجنوب اللبناني، والجولان السوري، وحوض الأردن، ومياه الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحرم أصحابها الشرعيين منها، والنهران العظيمان، النيل والفرات، يصبان في الأرض العربية، لكنهما لا ينبعان منها. وهذا معناه أن يكون لدول الجوار الجغرافي القدرة

على التحكم بمجراهما ومنسوبهما، وأن يؤدي ذلك إلى إمكان إيقاع الأذى بمصر والسودان وسورية والعراق، ولا سيما في ظل غياب التفاهم الإقليمي، وعدم توافر قوة ردع عربية قادرة على حماية الحق العربي في هذه الموارد المشتركة.

وتشير الدراسات إلى أن العجز المائي في بعض الأقطار العربية أصبح ظاهراً، وأن هذا العجز على المستوى القومي سيظهر واضحاً في نهاية التسعينيات (٢٢). ومن المتوقع أن يواجه مشرق الوطن العربي ووسطه في الفترة ذاتها عجزاً في احتياجاتهما المائية يقدر بمئة مليار متر مكعب من المياه (٢٣).

وتكمن ذرائعية النزاع من أجل المياه في طبيعة الوضع الجيوستراتيجي للوطن العربي / الشرق الأوسط. ولهذا تعدّ مسألة المياه في هذه المنطقة من أكثر المسائل إثارة للجدل والاختلاف والتصارع. فإلى جانب أنها مسألة اقتصادية واجتماعية وقانونية، فهي مسألة أمنية استراتيجية في الوقت ذاته، تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها، وتتشابك مع مشكلات أخرى توالدت منها في الماضي - وقد تتوالد في المستقبل - نزاعات وصراعات مسلحة، مثل مشكلات الحدود والاحتلال والتوسع والأقليات. ويضاف إلى ذلك أن إسرائيل وتركيا تتطلعان إلى أن تقوما بدور إقليمي من خلال مسألة المياه.

من المتوقع أن يظل موضوع المياه في المنطقة العربية محور الاهتمام والتركيز في العلاقات بين دول المنطقة، فتنتاب تلك العلاقات مختلف أشكال الاحتكاك، بدءاً بالتعاون وانتهاء بالصراع المسلح، ومروراً بالتوتر والتهديد باستخدام العنف.

ويمكن رد الأسباب والدوافع التي تكمن وراء نشوء النزاعات بشأن المياه، واحتمالات تحولها إلى صراع مسلح، إلى ثلاثة أسباب رئيسية :

أ - وقوع بعض منابع المياه خارج الأرض العربية.

ب- تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه.

ج - الاعتداء المباشر على موارد المياه العربية أو الحقوق العربية في المياه.

وتأتي إسرائيل في طليعة مصادر التهديد. ويكفي أن نلقي نظرة على خرائط التواجد البشري الصهيوني في فلسطين قبل قيام إسرائيل، وخرائط الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧، لنلاحظ القيمة الكبرى التي أعطتها تلك الخرائط للمياه ومواردها. ويرى أحد الخبراء الأميركيين في

موضوع اقتصاديات المياه والزراعة، أن الإطلاع على الخرائط العسكرية الإسرائيلية واختيارات المواقع العسكرية الإسرائيلية، تقدماً أو انسحاباً، يثبت ارتباط تلك الخرائط والاختيارات بمنابع المياه (٢٤). ويمكن تفسير جميع الاحتلالات الإسرائيلية للأراضي العربية تفسيراً مائياً، ففي كل غزوة أو معركة أو حرب قامت بها إسرائيل، ثمة جانب مائي فيها. ذلك أن العوامل الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والتوراتية تتداخل فيما بينها لتجعل الماء كامناً في كل عمل عسكري إسرائيلي.

وتبدو أهمية النفط والمياه جد كبيرة إذا قرأنا المشروعات التي عرضت في دورات " المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، حيث نجد أن معظمها يعتمد على مادتين استراتيجيتين لا تملكهما إسرائيل، وهما النفط والمياه، في حين يملك العرب النفط، وتتجه تركيا إلى استخدام المياه كسلاح. وترمي إسرائيل من خلال المشروعات الكبيرة التي قدمتها إلى المؤتمر الاقتصادي المذكور في دوراته السنوية أن تصبح شريكاً فاعلاً في استثمار ما لا تملك، أي النفط والمياه. ولعل ذلك يعود - في أحد أسبابه - إلى إدراك إسرائيل أنها لن تستطيع أن تحوّل تفوقها العسكري إلى تفوّق اقتصادي إذا لم تكن شريكاً فاعلاً - بشكل من الأشكال - في إدارة النفط والمياه كعنصر اقتصادي حيوي مؤثر في المنطقة وفي العالم.

إن قراءتنا للعناصر الثلاثة الآتية :

١ - العلاقة بين الماء والاستراتيجيات الصهيونية منذ العام ١٨٨٢، حين أسست أول مستعمرة "بتاح تكفا " في فلسطين، حتى قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨.

٢ - والعلاقة بين الماء والاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية والاحتلالات المتتالية للأراضي العربية من خلال جميع الحروب والمعارك التي شنتها إسرائيل منذ قيامها حتى اليوم.

٣ - والعلاقة بين الماء والاستراتيجيات والآفاق المستقبلية التي تطمح إسرائيل إلى تحقيقها من خلال الوسائل المتاحة لها، سواء باستخدام ميزان القوى الراجح لمصلحتها في إطار المفاوضات في " مؤتمر السلام للشرق الأوسط "، أو بالتهديد باستعمال القوة، أو باستعمال القوى المسلحة على نطاق محدود أو واسع.

إن قراءتنا لهذه العناصر الثلاثة، والربط بين الواقع المائي في إسرائيل وحاجتها للماء، وبخاصة في ضوء تدفق الهجرة اليهودية، يؤديان بنا إلى استخلاص النتائج التالية :

١ - أن إسرائيل في أزمة مياه ملحة ضاغطة.

٢ - ولا حل لهذه الأزمة إلا على حساب المياه العربية.

٣ - وأن إسرائيل تستخدم مؤتمر السلام معبراً من خلال توظيف اختلال ميزان القوى اختلالاً كبيراً لمصلحتها من أجل أن تحقق مطامعها في المياه العربية.

ثمة مصدر آخر للتحدي والتهديد، يتمثل في مشكلة نهري دجلة والفرات. فمن المعروف أن تركيا استخدمت هذين النهرين ورقة ضاغطة على سورية والعراق، هادفة من وراء ذلك إلى بلوغ أغراض مختلفة، منها ترسيخ موقعها الاستراتيجي في إطار أي تنظيم مستقبلي إقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. ولقد أدت الطريقة التي اتبعتها تركيا في استثمار مياه الفرات، إلى أن أصبح المشروع التركي أشبه بسلاح سياسي يهدد حياة وأمن دولتين مجاورتين، ويعتدي على حقوقهما المشروعة، ويخلق نزاعاً يعرض الأمن والاستقرار الإقليميين للخطر، ويضر بالمصالح المشتركة الكثيرة التي تجمع بين الدول الثلاث.

ولقد أدت تصريحات تركية على مدار العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ إلى تأزيم الموقف، ومثال ذلك ما قاله رئيس الوزراء التركي من أن تركيا ترفض تقديم أية ضمانات لسورية والعراق بشأن المياه، وأن لتركيا حق التحكم في مياه دجلة والفرات حتى آخر نقطة حدودية مع الدولتين [٢٥]. وكذلك بيان وزارة الخارجية التركية الذي أشار إلى " أن تقاسم مياه الفرات مع العراق وسورية غير وارد حالياً في الظروف الدولية"[٢٦]، والذي اعتبرته دمشق وبغداد خرقاً للاتفاق الذي وقعه رئيس وزراء تركيا أثناء زيارته دمشق، والذي يقضي بالتوصل إلى " اتفاق لتحديد حصة كل دولة من الدول الثلاث من المياه قبل نهاية ١٩٩٣ " [٢٧].

وتطل تركيا على مشكلة المياه في المنطقة من خلال مشروعها الخاص الذي يحمل اسم " مياه السلام ". والغرض منه نقل ٦ ملايين م^3 يومياً من مياه نهري سيهان وجيهان (من روافد الفرات) عبر أنبوبين إلى ثماني دول عربية، هي : سورية والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي الست. ويبلغ طول الأنبوب الأول ٣٩٥٠ كلم، والثاني ٢٦٥٠ كلم. وتهدف تركيا من مشروعها هذا، إلى تعزيز دورها الإقليمي الذي تتطلع إلى أدائه في منطقة الشرق الأوسط، لتغدو عنصراً هاماً وفعالاً في ميزان القوى فيها. ولهذا المشروع، في حال إنجازه تأثيرات ضارة بالأمن القومي العربي، منها :

١ - سيكون المشروع وسيلة للضغط على الدول العربية الثماني التي يمر فيها، لكي توائم سياساتها مع المصالح التركية بخاصة، والمصالح الأميركية والغربية بعامة، وللتدخل في شؤون هذه الدول إذا ما حدثت فيها تطورات تتعارض مع هذه المصالح وليس من المستبعد أن تلجأ تركيا، سواء بإرادتها أو رضوخاً لضغط أميركي، إلى التهديد بقطع الماء عن هذه الدول.

٢ - في حالة تنفيذ المشروع مع استبعاد إسرائيل من الاستفادة منه، قد تلجأ إسرائيل إلى إحدى وسيلتين : ضرب المشروع أو نسفه والاستمرار في ذلك حتى تطوى صفحة المشروع، أو الابتزاز للحصول على مكاسب معينة نظير عدم اعتدائها على المشروع.

وإذ ننتقل الآن إلى حوض نهر النيل، فإننا نلاحظ أن هذا النهر يشكل شريان الحياة في مصر، ولهذا كان من الطبيعي أن يمتد حزام الأمن المائي الاستراتيجي لمصر إلى المنابع الرئيسية في حوض النيل، وأن يكون أي عمل يجري في هذا الحوض ويؤدي إلى إحداث اضطراب في جريان النيل إلى مصر، أو في إنقاص من حصة مصر التاريخية من مياهه، عملاً يمس الأمن الوطني المصري مساً مباشراً ويعرضه للخطر، وتنطبق هذه الحقيقة نفسها على السودان أيضاً.

ثمة خطر آخر على علاقة مصر والسودان بالنيل، مصدره محاولات إسرائيل اختراق أمن الدولتين العربيتين بمحاصرة مياه النيل في حوضه الأعلى، طبقاً لاستراتيجيتها الأفريقية، وبخاصة مع دول الحوض الأفريقية، وذلك للضغط على مصر كي تقبل بتزويد إسرائيل بقناة من مياه النيل. ومن أجل ذلك خططت إسرائيل لمساعدة أثيوبيا على بناء مشروعات سدود على النهر الأزرق، تؤدي إلى إنقاص المياه التي تصل إلى السودان ومصر. كما خططت في الوقت نفسه، لدعم حركات التمرد في جنوبي السودان، من أجل بث الاضطراب في حوض النيل، وهو ما عطل استكمال مشروع قناة جونغلي الذي كان يستهدف الحفاظ على مياه النيل من الهدر والضياع، وهو مشروع مصري سوداني مشترك.

عاشراً - إيران

لا تشكل إيران، بطبيعتها، تحدياً ثابتاً أو شبه ثابت للأمن القومي العربي، بقدر ما تشكل، بطبيعتها أيضاً، عامل تعاون وتنسيق إذا ما رغب الطرفان، العربي والإيراني، في توظيف العلاقات التاريخية والجوارية لتنظيم التعاون والتنسيق

بينهما. وقد أدى غياب الأمن العربي إلى ظهور بعض المطامع الإيرانية في منطقة الخليج العربي، وأبرز تلك المطامع استمرار احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث.

لقد نشطت إيران لتوظيف نتائج حرب الخليج الثانية في تعزيز دورها الأمني في منطقة الخليج، وفي التطلع إلى أن تصبح قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وتتوسل إلى ذلك بتحديث جيشها وإعادة تنظيمه وتسليحه بأحدث أنواع الأسلحة. وقد باشرت ايران، فعلاً، مساعيها إلى أن تظهر بمظهر تلك القوة، فهي تبدي عدم رضاها عن إقامة نظام أمني لمنطقة الخليج يتجاهل دورها فيه، ولقد ذهبت إلى التصريح بأن أي نظام للأمن في المنطقة لا تشارك فيه، أو لا يأخذ في اعتباره الدور الإيراني، سينتهي إلى الفشل. وتستغل إيران، في هذا الصدد، النتيجة التي انتهت إليها حرب الخليج، وهي أن الأمن القومي العربي غير قادر على صون الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وأنه وهم لا أساس له في الواقع. وترى أنه لا مكان لدول مثل مصر وسورية أو غيرهما في بنية النظام الأمني للخليج.

إن احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث يشكل عائقاً دون إمكان الانفتاح التعاوني المتبادل مع الطرف العربي، وبخاصة الدول العربية في الخليج، ويحول دون توظيف السياسات والمواقف المتماثلة أو المتقاربة بين الطرفين العربي والإيراني لصالحهما.

الخاتمة

يقودنا البحث في حالة الأمن القومي العربي، وفي التحديات التي تواجهه، إلى استخلاص بعض الملاحظات :

١ - على الرغم من ضمور مفهوم الأمن القومي، وغياب وسائله وأجهزته، يمكن القول إن ثمة اهتماماً بالموضوع أخذ يبرز ويتجه نحو الوضوح والتجسد. فقد بلغ اهتمام أعضاء النظام العربي بالأمن القومي أن عقدوا مؤتمر قمة خاصاً بـ "التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي واتخاذ التدابير اللازمة حيالها " (مؤتمر القمة في بغداد، ٢٨- ١٩٩٠/٥/٣٠). أما الاهتمام الأكاديمي بموضوع الأمن القومي فقد تمثل في ذلك العدد الكبير من الكتب والدراسات والمقالات والندوات التي حفلت بها، وما تزال، الأدبيات العربية.

٢ - لم يتمكن النظام العربي، حتى اليوم، بسبب ما يعانيه من تفكك وعطالة، أن يجسّد مفهوم الأمن القومي في رؤية واضحة، تحدد مصادر تهديده، وتكفل تعبئة طاقات الأمة لمواجهة هذه التهديدات. وعوضاً عن أن يفتح مفهوم الأمن القومي السبيل لصياغة سياسات واستراتيجيات وخطط تنفيذية، انتقل الأمن القومي من مرحلة الأمل والفكرة الشائعة والجهد المبذول إلى مرحلة التمزق والتلاشي، إثر نشوب أزمة الخليج (آب / أغسطس ١٩٩٠)، وهذه هي المفارقة العظمى - حتى اليوم - في تاريخ الأمن العربي.

٣ - وإلى جانب هذه المفارقة يعاني الأمن القومي مشكلة تضخيم مشروعه حتى بدا كأنه ملازم لهدف الوحدة العربية، فلا يمكن تحقيقه، بمفهومه وأبعاده ومضامينه تحققاً كاملاً، إلا في إطار الدولة الواحدة، أو في إطار مؤسسة قومية تختص، حصراً دون الدول الأعضاء، بالسياستين الخارجية والدفاعية، تخطيطاً وتنفيذاً.

٤ - لقد أدى هذا الطرح المثالي إلى الإفراط في البعد عن حدود الدولة العربية القطرية وسيادتها، وكانت ردة الفعل عكسية، إذ سعت الدولة القطرية إلى تقليص دور المؤسسة القومية وترسيخ مفهوم السيادة القطرية. وهو ما يفسر عزوف معظم الدول العربية عن تنفيذ قرارات مجلس الجامعة المتعلقة بالأمن القومي، على الرغم من تأييدها تلك القرارات حين صوتت عليها في المجلس.

٥ - يشكل الاتفاق على تحديد المخاطر ومصادر التهديد والتحدي الدائرة التي يصاغ فيها مفهوم الأمن القومي شرطاً لازماً لتكوين ذلك المفهوم، فبدون وجود مصادر للتحدي تنتفي الحاجة، أصلاً، إلى أمن قومي.

٦ - تعاني حالة الأمن العربي من مشكلة حادة، هي الوجود العسكري الأجنبي في بعض أطراف الأرض العربية ومياهها الإقليمية. ومهما كانت صيغة مرابطة قوات عسكرية أجنبية في أرض عربية قائمة على أسباب ومسوغات ذات طبيعة مؤقتة، فإن سلامة الأمن القومي وطبيعته توجبان إنهاء ذلك الوجود.

٧ - ستبقى مشكلة ميزان القوى، وما فيه من اختلالات قاسية، وبخاصة امتلاك إسرائيل السلاح النووي، قضية القضايا في مواجهة الأمن القومي العربي اليوم الذي هو رهينة السلاح النووي الإسرائيلي.

٨ - على الرغم من جميع المشروعات التي تطرح على الساحة العربية وساحة

منطقة الشرق الأوسط، لتكون بديلاً عن الأمن القومي العربي، ما يزال مفهوم هذا الأمن – كما حددته وثائق الجامعة العربية، وبما استجد عليه من إضافات وتعديلات وممارسات ودروس وعِبَر امتدت على مدار نصف قرن – ما يزال يشكل الأساس للمرجعية العربية للأمن القومي. ولا نقصد بهذه المقولة أن نقدس النصوص ونجمد عندها، وإنما نقصد أن نعود إلى الأصول، وأن نطور ونعدل ما يستوجب التطوير والتعديل، وأن نستفيد من تجارب خمسين عاماً مضت، لتأتي المرجعية الجديدة مرسخة مفهوم الأمن العربي وثوابته القومية، ومستوعبة المتغيرات العربية والإقليمية والدولية، وقادرة على التعامل مع فروض العصر ومع التطلعات القومية، وقادرة على توفير القدرة للأمن القومي على مجابهة التحديات التي تنتصب أمامه.

المراجع

(١) ثيودور هرتزل : دولة اليهود ، نيويورك ١٩٠٤، نقلاً عن : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : العسكرية الصهيونية ، ج ٢ ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٣.

(٢) جيمس زغبي ، جريدة الشرق الأوسط ، ١٩٩٦/٩/٢٣.

(٣) بنيامين نتانياهو : مكان تحت الشمس ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان ١٩٩٥. وقد نشر مركز الدراسات العسكرية بدمشق موجزاً لهذا الكتاب ، دمشق ١٩٩٦. وإلى الموجز تعود الإشارات المرجعية في هذا البحث ، ص ٤٤.

(٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) : المرجع نفسه ، الصفحات : ١٨، ٦١-٦٢، ٦٥، ٦٧، ٨٣.

(٩) المرجع السابق ، ص ٨٥.

(١٠) مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد ٢٠ ، القاهرة ١٩٩٧/١١ ، ص ٢٠.

(١١) ثمة مراجع كثيرة لهذه الأدبيات ، من أبرزها وضوحاً وتركيزاً الفصل الذي كتبه باثير ايفرون (Y.Evron) في كتاب :

Perceptions de Securıte et Strategıes Nationales au Moyen Orient, sous Ia Dırectıon de Bassma Kadmani et d'Autres, ed. Masson, Paris 1994.

(١٢) جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، ١٩٩٣/١٢/٢١ ، والمقالة منشورة في مجلة "Foreign Affairs" الأمريكية ، خريف ١٩٩٣.

(١٣) جريدة ميليت التركية ١٩٩١/٢/٢ ، نقلاً عن : محمد خليفة "تركيا وأزمة الخليج" مجلة مستقبل العالم الاسلامي ، العدد ٢ ، ربيع ١٩٩١ ، مالطا ، ص ١٢٤-١٢٥.

(١٤) مجلة الوسط ، العدد ٢٧٩، ١٩٩٧/٦/٢، ص ٢٧.

(١٥) جريدة الحياة ، ١٩٩٦/٤/١٦.

(١٦) مراجع السياسات الاسرائيلية تجاه التدخل والتأثير في الشؤون الداخلية للدول العربية من خلال التركيبة الديمغرافية أو الاثنية أو الدينية أو الطائفية أو اللغوية لكل مجتمع عربي كثيرة ومتنوعة وذات اتجاهات مختلفة . ونكتفي بالإشارة إلى المراجع التالية ، الصادرة باللغة العبرية ، والتي تولت ترجمتها الدار العربية للدراسات والترجمة والنشر .

- شموئيل سيجيف : اسرائيل والعلاقات مع دول الجوار ، جامعة تل أبيب ، مركز دايان لأبحاث الشرق الوسط وأفريقيا ، مارس ١٩٩٤.

- أوراق ندوة "الموقف الاسرائيلي من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي" جامعة بارايلان ، مركز بارايلان للأبحاث الاستراتيجية ، مايو ١٩٩٢.

- يحزقيل درور: مذكرة إلى رئيس الوزراء اسحق رابين: أساليب تفتيت دول المنطقة العربية، ديسمبر ١٩٩١.

- مجموعة باحثين : ندوة عن تفتيت وتدمير المنطقة العربية ، مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا ، تل أبيب ، ديسمبر ١٩٩٠.

- يحزقيل درور : استراتيجية كبرى لإسرائيل ، معهد ديفز للعلاقات الدولية ، القدس ١٩٨٩.

(١٧) Abba Eban : Voice of Israel, Haarigon Press, New York 1969, PP 68-70

(١٨) جريدة الحياة ، ١٩٩٨/١/١٧.

(١٩) يحزقيل درور ، استراتيجية عظمى لإسرائيل ، معهد دريفير للعلاقات الدولية ، القدس ١٩٨٩. ترجمة خاصة عن العبرية .

(٢٠) في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي وثائق كثيرة ومتتابعة في هذا الشأن . ونشير هنا إلى بعضها كنموذج .

- ندوة " اسرائيل والمنطقة العربية " ، مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا ، تل أبيب ١٩٩٠.

- ندوة " الأقليات في الشرق الأوسط " ، مركز الأبحاث السياسية ومركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة تل أبيب ، ١٩٨٩.

- ندوة " تفتيت المنطقة العربية "، مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا ، تل أبيب ١٩٩٠/١٢/٣.

- ندوة " الموقف الاسرائيلي من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي" ، مركز بار إيلان للأبحاث الاستراتيجية ، جامعة بار إيلان ١٩٩٢/٥/٢٠.

- جريدة هاتسوفيه " كيف ستشترك اسرائيل في النزاعات العربية" ، تل أبيب ١٩٩٤/٨/١١.

- ندوة "الطابع المستقبلي للمنطقة ودور اسرائيل فيها" ، منبر معرضون ، تل أبيب ، يناير / كانون الثاني ١٩٩٣.

(٢١) جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٤/١١/١٨.

(٢٢) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة : تقرير مقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية ، ١٢/١٩٩١.

(٢٣) تقرير " مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية – واشنطن " أنظر : صحيفة السفير اللبنانية ، ١٩٩٢/١/١١.

(٢٤) توم ستوفر ، الاستاذ بجامعة هارفرد : دراسة قدمها إلى ندوة "اسرائيل والمياه العربية" التي نظمتها جامعة اليرموك الأردنية ومركز الدراسات العربية ، ١٩٨٤/٢/٢٥، عمان . أنظر موجز الدراسة في : أحمد بهاء الدين ، مجلة المستقبل ، ع ٣٦٩، باريس ، ١٩٨٤/٣/١٧.

(٢٥) من تصريحات سليمان ديميريل يوم كان رئيسا للوزراء ، وهو اليوم رئيس للجمهورية التركية ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢/٨/٢٩.

(٢٦) جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٥/٣٠.

(٢٧) كان سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا قد زار دمشق أوائل العام ١٩٩٣، ووقع مع نظيره السوري اتفاقاً بشأن كيفية استثمار مياه دجلة والفرات ، المرجع السابق.

الأمن القومي العربي في القرن الحادي والعشرين

د. مصطفى علوي

أولاً : إشكالية المفهوم

اكتنف مفهوم الأمن القومي العربي قدر غير قليل من الغموض وعدم الاتفاق وعدم التحديد. فما هو المقصود بالأمن القومي العربي؟

سؤال كبير وضعت في محاولة الإجابة عنه كتابات كثيرة، لكن معظمها اتصف بالعمومية وابتعد عن الغوص في أعماق المفهوم.

أنطلق من هذه المقدمة الإشكالية حول مفهوم الأمن القومي العربي إلى صلب الموضوع فأقول: إن مفهوم الأمن القومي بدأ استخدامه أولا على المستوى غير العربي، وعلى وجه التحديد على المستوى الدولي، حيث أصبح هذا المفهوم شائعاً في الولايات المتحدة الأمريكية منذ توليها زعامة العالم الغربي خلفا للمملكة المتحدة منذ عام ١٩٤٧. ونذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية أعادت هيكلة مؤسساتها الحاكمة على نحو يضمن وجود مؤسسات جديدة تتعامل مع قضية الأمن القومي، ومع هذا المفهوم، على نحو يختلف عما كان عليه الأمر قبل الحرب العالمية الثانية. هذه المؤسسات هي :

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٩٩٨/٩/٧.

١- مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض.

٢- وزارة الدفاع "البنتاجون" كوزارة لم يكن لها وجود قبل عام ١٩٤٧، وإنما كانت هناك وزارات فنية للجيش والبحرية والقوات الجوية. أما منذ ذلك العام فقد أصبح ثمة وزارة تنسق بين هذه المؤسسات وتضع السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من مفهوم محدد للأمن القومي الأمريكي.

٣- وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كوكالة استخبارات تنسيقية تنسق بين وكالات الاستخبارات الأخرى العديدة القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الإطار طُرحت مشاريع محددة في مجال التعامل مع مفهوم الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى نطاق أوسع في قضية التعامل مع أمن الدول الغربية التي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتزعمها منذ ذلك العام. ويأتي على رأس تلك المشاريع حلف شمال الأطلنطي (الناتو) الذي أنشئ عام ١٩٤٩، وفيما يبدو فإن هذه المشاريع قد كان لها حظ ملحوظ من النجاح لأنها مشاريع أمن قومي صدرت عن أطراف منتصرة في حرب كبرى.

أما على الجانب العربي فقد شاع استخدام المفهوم ذاته (الأمن القومي)، وأعطيت له صفة العربي مع حركة المد القومي في الخمسينات والستينات. وطُرحت في هذا الإطار مشروعات محددة للتعامل مع قضية الأمن القومي العربي، أي الأمن الذي لا يقتصر على قطر عربي واحد أو دولة واحدة، وإنما يحاول أن يتعامل مع المشاكل الأمنية لمجمل الدول العربية، ويحاول أن يخلق مدركات عربية موحدة للمخاطر وللتهديدات، ومن ثم سياسات عربية واحدة أو مشتركة للتعامل مع تلك المخاطر والتهديدات والتحديات المشتركة فيما بين الدول العربية.

ولكن إذا أمعنا النظر في المشروعات التي طرحت في إطار مفهوم الأمن القومي العربي منذ عام ١٩٥٠ فإنه يمكن تحديدها بثلاثة مشاريع أساسية:

١- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في عام ١٩٥٠.

٢- إنشاء القيادة العربية الموحدة في إطار مجابهة خطة إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن في عام ١٩٦٣.

٣- أما المشروع الثالث فهو المتمثل في الوثائق التي قدمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية منذ ما بعد حرب الخليج الثانية، والخاصة بإنشاء آلية لفض المنازعات العربية، وإنشاء محكمة عدل عربية وميثاق شرف عربي، وهي كلها وثائق تصب في خانة الأمن القومي العربي، لكنها لم تر النور حتى الآن.

هذه المشاريع الثلاثة لم يقدر لها النجاح، وإن كان هذا الأمر قد حدث بدرجات متفاوتة. وربما يعود عدم نجاح هذه المشاريع الثلاثة إلى أنها لم تكن مشاريع مطروحة من قبل أطراف منتصرة في مواجهة عسكرية، أو في مواجهة حضارية، وإنما كانت مشروعات طرحت كرد فعل عاطفي أو وجداني أو حتى انفعالي لنكبات أو هزائم. فمعاهدة ١٩٥٠ جاءت كرد فعل لنكبة فلسطين في عام ١٩٤٨. ومشروع القيادة العربية الموحدة الذي ولد بلا جسد، قيادة لا تقود قوات، عام ١٩٦٣ وما بعده، جاء كرد فعل على المشروع الإسرائيلي بتحويل مجرى نهر الأردن وما كان يمثله في ذلك الوقت من تهديد في الإدراك الأمني العربي. ثم جاءت المشاريع الثلاثة التي تبنتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مرحلة ما بعد حرب الخليج كرد على الهزيمة التي لحقت بالعرب، لأنني أعتبر أن المحصلة النهائية التي خرجت بها كل الأطراف العربية من أزمة حرب الخليج الثانية ليست الانتصار، وربما أيضاً ليست الهزيمة بمعنى محدد ودقيق، وإنما الخسارة لكل الأطراف، سواء تلك التي خرجت منتصرة عسكرياً أو تلك التي خرجت مهزومة عسكرياً في تلك المواجهة التي حدثت في عامَيْ ١٩٩٠-١٩٩١.

ربما كانت الفترة الوحيدة التي تمثل استثناء هي الفترة الواقعة بين سنة ١٩٦٧ وحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، حيث عرفت تضامناً عربياً حقيقياً في مجال التعامل الأمني مع مشكلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو مع جزئية من ذلك الصراع، وهي تلك المتعلقة باسترداد الأرض العربية التي تم احتلالها عام ١٩٦٧.

ثانيا : أزمة الأمن القومي العربي في القرن العشرين

لا شك أن هناك أزمة أمن قومي عربي ، امتدت منذ الخمسينات حتى الآن، أي منذ أن طرح هذا المفهوم. وهناك مظاهر متعددة لهذه الأزمة منها :

أ- غياب سياسة أمن قومي عربي واحدة. لقد طرح المفهوم لكنه لم يترجم في شكل سياسات أمنية (security Policies) تتبناها الدول العربية على اختلاف مواقعها وأنظمة حكمها، وإنما تعددت السياسات الأمنية ربما بعدد الدول العربية نفسها. ربما تكون هناك عوامل جيواستراتيجية تبرر ذلك التعدد في سياسات الأمن الوطني القطري في البلاد العربية. فموقع بلاد المغرب العربي يجعلها أبعد كثيراً عن فاعليات الصراع العربي الإسرائيلي، وأقرب إلى إشكاليات أمنية مختلفة في طبيعتها وفي جوهرها عن تلك التي تشعر بها دول أخرى مثل مصر والأردن وسوريا ولبنان. وربما كان موقع دولة مثل سلطنة عمان يؤدي بها أيضاً إلى إدراك أمني

يختلف ويتباين في إدراكه للمخاطر وللتهديدات عن تلك المخاطر التي تشعر بها دول أخرى مثل تونس أو موريتانيا.

إذن هناك تعدد في سياسات الأمن القومي للدول العربية، ولم توجد بعد سياسة أمن قومي عربي واحدة. والسياسة هنا تعني حزمة من القرارات والإجراءات والبرامج العملية التي تنفذ على أرض الواقع، وليس مجرد النداءات أو الدعوات العامة أو الإعلانات التي تصدر عن دولة واحدة أو عدد من الدول العربية.

ب- ليس هناك حلف عسكري عربي يترجم مفهوم الأمن القومي العربي، لأنه حتى تكون هناك سياسة أمن قومي عربي واحد لا بد أن تكون الترجمة العسكرية لهذا المفهوم متمثلة في حلف دفاعي عربي يضع السياسات الخاصة بالأمن القومي العربي في مجالات التدريب، التجنيد، التسليح، أو أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات فيما بين القوات المشتركة التي يكون لها كينونة خاصة مستقلة عن القوات المسلحة لكل دولة من الدول العربية، فليس هناك حلف على غرار حلف شمال الأطلنطي، أو على غرار أي من الأحلاف العسكرية التي نجحت بحساب معايير الكفاءة أو معايير التماسك والتجانس فيما بين أعضائها. وفي هذا السياق أورد تصريحاً صدر منذ شهور قليلة عن وزير الدفاع المصري، وهو رجل معروف بقلة التصريحات، دعا فيه إلى إنشاء حلف دفاعي عربي، مذكراً الدول العربية بأنه إذا كانت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء حلف شمال الأطلنطي الآخرين مدركين لطبيعة المخاطر التي تجابه الأمن القومي لهذه الدول، ولاستحالة التعامل معها من منطلق سياسات أمن قومي منفردة من جانب كل دولة من هذه الدول، فإنه أولى بهذه الدول العربية، وهي أصغر حجماً وأقل قدرة من الناحية العسكرية أن تفكر بجدية في إنشاء حلف دفاعي عربي يضمن الحد الأدنى من الأمن القومي العربي، أي الحفاظ على الكيان السياسي العربي في مواجهة التحديات والمخاطر. ولكن اللافت للنظر أن هذا التصريح مر مرور الكرام ولم يصدر أي رد فعل عربي واحد من أي قطر عربي على ذلك التصريح. وهو ما يؤكد أنه ما زال أمامنا شوط طويل حتى يتم طرح مثل هذه الأفكار عملياً كترجمة أمينة وصادقة لمفهوم الأمن القومي العربي.

ج- كانت البؤرة دائماً في سياسات الأمن القطرية من جانب الدول العربية هي أمن الدول القطرية، وذلك أمر مشروع ولا أحد يستطيع أن يعترض عليه أو يهاجمه، وإنما كان من المفروض أن يوجد الأمن القومي العربي إلى جانب أمن الدولة القطرية، الذي تحول أحياناً إلى أمن النظام متجاهلاً أمن المواطن وأمن المجتمع.

فحتى على مستوى الأمن القطري كان يجب أن يوجد الأمن القومي العربي جنباً إلى جنب وعلى نفس المستوى من الأهمية مع الأمن الوطني القطري، وهذه إشكالية كما نعلم جميعاً تختص بها المنطقة العربية. فحينما يتم الحديث عن الأمن القومي في أية دولة أخرى، فإن المقصود به هو العمل على الحفاظ على بقاء الكيان الاجتماعي السياسي لمجتمع معين وحمايته من الأخطار والتهديدات، سواء الداخلية أو الخارجية، وسواء العسكرية أو غير العسكرية. لكن على النطاق العربي هناك مستويات للتعامل مع المفهوم:

- مستوى الأمن الوطني بمعنى الأمن القطري.

- مستوى الأمن القومي بمعنى الأمن الذي يتعامل مع القضايا الأمنية المشتركة والمخاطر المشتركة التي تواجه كافة الدول والشعوب العربية.

د- كانت هناك أيضاً إشكالية تتعلق بغياب القاعدة العلمية والتكنولوجية، لأنه حتى تكون هناك سياسة أمن قومي ناجحة لا بد وأن تكون هذه السياسة مستندة إلى قاعدة علمية وتكنولوجية، لأن أساس القدرة العسكرية- وهي درع الحماية من الأخطار والتهديدات - هو القدرة الاقتصادية، وأساس القدرة الاقتصادية هو القدرة العلمية والتكنولوجية. وإذا ما نظرنا بصراحة ووضوح إلى سياسات التطوير العلمي والتكنولوجي في البلاد العربية، دون استثناء، وإلى المؤشرات العملية، فإننا نرى مثلاً بأن نسبة الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتكنولوجي إلى الناتج القومي الإجمالي في أية دولة عربية هي أقل بكثير من المتوسط المعروف على المستوى العالمي، ناهيك عن المقارنة أيضا إزاء النسبة المعطاة للبحوث العلمية في البلاد المتقدمة. فبينما تصل هذه النسبة إلى ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي في بعض البلاد المتقدمة فإنها تصل في البلاد العربية، وربما في أفضلها حالاً في هذا المجال إلى ما بين ٣ر٠-٥ر٠ ٪ من الناتج القومي فقط.

إذا طرحنا السؤال التالي:

لماذا كان سجل الأمن القومي العربي باهتاً إلى هذا الحد خلال العقود الخمسة الماضية؟

فإن الإجابة عليه باختصار تتمثل فيما يلي:

١- إن المشاريع التي طرحت في مجال الأمن القومي العربي كانت، كما ذكرنا سابقاً، مشاريع وجدانية عاطفية انفعالية أو طوباوية، وهنا اذكر أن الفكر القومي العربي، لم يكن طوباويا في التعامل مع قضية الأمن القومي العربي فحسب، ولكن

أيضاً في التعامل مع قضايا العمل المشترك بشكل عام، إذ كان يقوم على افتراض يقول بأنه طالما أن العرب متحدون في اللغة والثقافة والتاريخ والمصير المشترك فإنه من الضروري أن تقود هذه المتطلبات الأساسية المتوفرة في الحالة العربية إلى سياسات موحدة وإلى مستقبل مشترك واحد فيما بين الشعوب والدول العربية في مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة، وحتى في مجال العمل الوحدوي العربي أيضاً. وذلك افتراض ثبت عدم دقته، لأن هناك متطلبات أخرى، إلى جانب هذه المتطلبات الثقافية والتاريخية، لا بد أن توجد ولكنها افتقدت في الحالة العربية. هذه الطوباوية أو التي اسميها أحياناً بالرومانسية، التي اتسم بها الفكر القومي العربي تحديداً في الستينات أو فيما قبل ١٩٦٧ على وجه التحديد، انعكست على فهم التيار القومي العربي للأمن القومي وكان تأثيرها سلبياً في هذا المجال.

٢- التصارع داخل التيار القومي: فلم يكن هناك تيار قومي واحد بل تيارات قومية متصارعة. وهذا أضر بالحركة القومية العربية وبتعاملها مع قضية الأمن القومي العربي.

٣- ثم جاءت الضربة الكبرى التي مني بها التيار القومي العربي متمثلة في الهزيمة القاسية في يونيو ١٩٦٧ والتي منيت بها ثلاث من الدول العربية.

٤- ثم تبع ذلك زلزال الخليج المروع الذي ما زالت تفاعلاته تتوالى حتى هذه اللحظة، والذي قضى على البقية الباقية من الإيمان بمفهوم الأمن القومي العربي لدى بعض التيارات السياسية، إن لم يكن لدى بعض الدول العربية ذاتها.

٥- كان في خلفية هذه العوامل دائماً إما اختلال في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية - وقد كانت تلك هي حالة مصر في الستينات - أو غياب للمؤسسة العسكرية في حالة بلاد عربية أخرى. لم تكن هناك المؤسسة العسكريةالقادرة على ابتداع سياسات أمن قومي حقيقية، لأن مقومات صناعة هذه السياسة كانت مفتقدة في ظل غياب عناصر كثيرة من بينها: غياب المؤسسة العسكرية أو الارتجال في التعامل مع مسائل الأمن.

٦- ثم إن الفكر العربي فشل في بلورة مفهوم علمي وعملي للأمن القومي، فهناك مئات من المقالات والكتب، التي تعاملت مع قضية الأمن القومي العربي أو كان عنوانها "الأمن القومي العربي" لكنها تعاملت معه بعمومية شديدة. وإذا بحثنا عن السبب في ذلك نجد أن المراكز البحثية المتخصصة في دراسات الأمن في

الوطن العربي قليلة العدد، حديثة النشأة، ضعيفة الموارد المالية والبحثية والبشرية، والتنسيق فيما بينها ضعيف. ومن ثم إذا كانت هذه المراكز البحثية هي المنوط بها صياغة مفهوم الأمن القومي العربي، وليس الساسة أو العسكريين فقط، فان ضعف هذه المؤسسات أدى إلى أن معظم الإنتاج الفكري حول مفهوم الأمن القومي العربي اتسم بطابع العمومية الذي لا يفيد في صياغة سياسات أمن قومي عملية وبراجماتية. لقد أدت المعاهد العسكرية الكبرى وظيفة رائعة في مجال الأمن القومي العربي، ولكن كانت هذه الوظيفة إما وظيفة تعليمية أو تدريبية بالأساس. وكانت الوظيفة البحثية، وهي الذراع الثالثة المبتغاة لهذه المعاهد العسكرية غير قائمة على المستوى اللائق في تقديري. لقد صرفت المعاهد العسكرية كل اهتمامها في المراحل الأولى نحو التعليم العسكري والتدريب العسكري، وقد آن الأوان أن تنطلق إلى مهام الصياغة والبحث في مفهوم الأمن القومي العربي وكيفية التعامل معه بشكل جاد وفعال.

ثالثا: تحديات الحاضر والمستقبل

هذه التحديات بعضها قديم إلا أن له سمة التجدد المستمر، واقتناعي الشخصي أن التحديات الداخلية التي تجابه الأمن القومي العربي - أي التي تنبع من داخل المجتمعات العربية - هي الأخطر على ذلك الأمن. ربما يختلف في ذلك معي الكثيرون لأن بعض المفكرين العرب أو الكثيرين منهم يتصورون أن التحديات الإقليمية أو الدولية هي الأخطر، لكني أزعم أنه دون هذه التهديدات الداخلية فانه لن توجد البيئة المواتية لكي تمثل التهديدات الإقليمية أو الدولية ما تمثله من خطورة حقيقية على مفهوم الأمن القومي العربي.

ليس معنى هذا أنني أنفي عن التهديدات والمخاطر والتحديات الخارجية تأثيرها السلبي الخطير على الأمن القومي العربي. ولكن ما أعنيه باختصار هو أن المشاكل الداخلية داخل الأقطار العربية هي التي تولد البيئة المناسبة لكي تتحول التحديات الإقليمية والدولية إلى تهديدات، ولكي تتحول التهديدات إلى أخطار حقيقية على الأمن القومي العربي.

أ- وتشمل قائمة التهديدات والتحديات الداخلية:

١- حالة التخلف العلمي والتكنولوجي.

٢- غياب الديمقراطية عن الحياة السياسية في كثير من الدول العربية، إضافة

إلى محدودية الهامش الديمقراطي الذي تعيشه دول عربية أخرى.

٣- ضعف القدرة الاقتصادية.

٤- النزاعات الأهلية العربية وبصفة خاصة في السودان والعراق والجزائر.

٥- الصراعات الإقليمية العربية - العربية، وبصفة خاصة فيما بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي.

ب- أما التحديات الإقليمية فإنها تتمثل في أن:

١- إسرائيل تمثل أخطر التحديات للأمن القومي العربي على المستوى الإقليمي الشامل، وإسرائيل تعني :

أ- قاعدة علمية وتكنولوجية متقدمة.

ب- قدرة اقتصادية لا بأس بها.

ج- قدرة عسكرية تقليدية وفوق تقليدية ونووية قادرة على إلحاق دمار شامل بالمنطقة.

د- تحالف عسكري وأمني مع تركيا وهي دولة هامة بكل المقاييس.

هـ - علاقات خاصة جدا مع القطب الأعظم الوحيد في هذه المرحلة (وهو الولايات المتحدة الأمريكية).

٢- ضعف البنية الأمنية لمنطقة الخليج، لأنه في ظل التفتت والضعف الداخلي لدول الخليج المختلفة ستظل إيران مصدراً للتحدي لأمن الخليج بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم، فهذه هي أحكام موازين القوى بصرف النظر عن طبيعة النظام الحاكم في إيران.

ج- أما التحديات الدولية فتتمثل في :

١- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الانفراد الأمريكي التام بكل ما يتعلق بقضايا أمن الخليج، وعدم السماح لأية قوى أخرى إقليمية أو دولية بالتعامل مع تلك القضية أو المسألة الحساسة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

٢- تأثير حركة العولمة:

هناك فرق بين العولمة كتطور موضوعي محكوم بالثورة التكنولوجية الثالثة: ثورة المعلومات والحاسبات الآلية فائقة القدرة والفضاء والإلكترونيات الدقيقة والاتصالات، وذلك تطور موضوعي يجب التعامل والتكيف معه ومحاولة الاستفادة

منه، وبين محاولة الدول الكبرى، أو عدد محدود منها، الإفادة من ذلك التطور الموضوعي لتكريس مصالحها الكوكبية (Global Interests) في مناطق العالم المختلفة، ومن بينها المنطقة العربية.

ومن تحديات العولمة ذلك التحدي الذي يجابه حركة التجارة العالمية، ومن المعلوم أنه بحلول عام ٢٠٠٥ يفترض أن حركة التجارة ستكون قد تحررت من كافة القيود المفروضة عليها، ليس فقط بالنسبة لتجارة السلع ولكن إزاء تجارة الخدمات أيضا، والتي تمثل ٤٨٪ من مجمل حركة التجارة العالمية. وهذا يسري على كل الدول إلا تلك التي انخرطت في مناطق تجارة حرة أو اتحادات جمركية أو أسواق مشتركة، ولذا فإنه إذا لم تنخرط الدول العربية بحلول هذا التاريخ في أي من أشكال التكامل الاقتصادي الذي أشرت إليه، فلن يكون بمقدورها منع أية سلعة أو خدمة من جانب أي من الدول غير العربية من الدخول الحر إلى أسواقها، وفي ذلك ما فيه من أخطار شديدة على آفاق النمو الاقتصادي لهذه الدول، وهذه قضية أمن قومي يجب الالتفات إليها.

ومن مجالات التأثير السلبي المحتملة لعملية العولمة، زيادة عدد المنظمات والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف المصممة للرقابة على تكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل، ومنها المنظمة التي تتخذ من لاهاي مقراً لها، والخاصة بتنفيذ المعاهدة الدولية لحظر الأسلحة الكيماوية والمواد الداخلة في استخدامها، ومنها المنظمة تحت الإنشاء الخاصة بتنفيذ معاهدة الحظر الكامل للأسلحة النووية، ومنها نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ(Missile Control Technology Regime) . ولعل أخطرها على الإطلاق ما يسمى البروتوكول النموذجي الإضافي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي اعتمده مجلس المحافظين للوكالة في سبتمبر ١٩٩٧، وبانتظار مصادقة الدول المختلفة على البروتوكول ليصبح ساري المفعول من أجل تقنين ونقل تجربة اليونسكوم UNSCOMفي التعامل مع العراق في المجال النووي، وتعميمها على كافة الدول غير المالكة للسلاح النووي التي ستوقع على هذا البروتوكول.

الأمن القومي العربي والقرن الواحد والعشرون

هناك في القرن الواحد والعشرين مخاطر شديدة الأهمية تتعلق بضعف وتقليص احتمالات تطوير القدرة التسليحية والقدرة العسكرية العربية، نتيجة أن هناك محابس ستغلق بإحكام على تكنولوجيات طوائف معينة من الأسلحة،وهي بالتحديد

أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

يضاف إلى ذلك أيضاً مشاريع الأمن الإقليمي المطروحة من جانب قوى كبرى كبديلة للمشاريع الأمنية العربية، ومع مشروعات لا بأس من الانخراط فيها شريطة أن يكون الدخول العربي في هذه المشاريع على أساس من المشروع القومي العربي، وبعد أن يتم استنهاض النظام القومي العربي من جديد مرتكزاً على أسس سليمة وصحيحة.

لكن ليس كل المستقبل مظلماً، فربما أثار السجل الماضي والحاضر لدى البعض هواجس حقيقية بأن المستقبل فيما يتعلق بالأمن القومي العربي كله ظلام، ولكني أعتقد أن هناك علامات دالة على وجود بعض المؤشرات الإيجابية في المستقبل. إن هناك إرهاصات إيجابية للتقدم يمكن أن تبدد الظلام الذي أحاط بالأمن القومي العربي خلال العقود الخمسة الماضية. ومن بين هذه الإرهاصات:

١- بدء إدراك القوى السياسية العربية - بل وبعض الدول العربية بمؤسساتها وأجهزتها العلمية - لأهمية القاعدة العلمية والتكنولوجية. ورغم أنني ذكرت مثالاً على أن الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتكنولوجي في مصر لا تتجاوز ٠٣ر٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن عام ١٩٩٨ شهد مضاعفة ميزانية البحث العلمي في مصر في خطوة غير مسبوقة. فقد وصلت إلى ٨٥٠ مليون جنيه. و هذا بالطبع ما زال رقماً متواضعاً جداً ولا يمكن أن يمثل نقطة انطلاق، ولكنه نقطة بداية لا بأس بها. بالإضافة إلى هذا، تشكلت بعض المجالس النوعية للبحث العلمي والتكنولوجي في مجالات يعتقد في مصر الآن أنها قاطرة تجر المجتمع المصري، وربما مجتمعات عربية إذا تعاونت مصر مع هذه الدول نحو مستقبل أفضل. فقد تشكل مجلس لبحوث وتكنولوجيا المواد الجديدة، وتشكل مجلس في مايو ١٩٩٨ لبحوث وتكنولوجيا الفضاء. إن بداية تبلور ذلك الإدراك هو في حد ذاته خطوة في الاتجاه الصحيح، وهي خطوة متواضعة لكنها أفضل من بقاء الوضع على ما هو عليه.

٢- بدء إدراك ضرورة وأهمية الإصلاح الاقتصادي، وهذه مسألة ليست قاصرة على دولة واحدة أو دولتين، وإنما هناك شعور عام على مستوى الأقطار العربية بالحاجة أو ضرورة معالجة المشكلات الاقتصادية على أساس نهج براجماتي واقعي يعطي للقطاع الخاص الدور الأكبر في عملية التنمية، و لكن في ظل إشراف وسيطرة الدولة على صناعة استراتيجية التنمية القومية. وأظن أن من يراجع برامج الإصلاح الاقتصادي في بلاد مثل مصر وسوريا منذ منتصف الثمانينات، وكذلك

المغرب ودول عربية أخرى من تلك التي عانت اقتصادياتها من مشكلات حقيقية يدرك تماماً أهمية هذا الإصلاح. ففي مصر هناك إعادة هيكلة ليس فقط للاقتصاد المصري وإنما للديموغرافيا والجغرافيا السياسية، فالمشاريع الكبرى في مصر مثل توشكي وشرق العوينات والمطارات الكبرى في أطراف مصر في منطقة خليج السويس والموانئ وشبكة الطرق وشبكات توليد الكهرباء الكبرى (هناك ست محطات يتم بناؤها الآن بقدرة ٦٥٠ ميجا لكل منها) كلها تستهدف إعادة توزيع السكان، بحيث يشغلون ٢٧٪ من رقعة مصر بدلاً من ٤٪ ، وأن يعاد التوزيع في مناطق كان يمثل الفراغ البشري فيها مصدراً لتهديد الأمن القومي.

٣- رغم استمرار بقع الصراع في السودان والعراق، وخاصة قضية الأكراد، ورغم حدة الأزمة في الجزائر، فإن عدد النزاعات العربية الأهلية في انخفاض، كما أن النزاعات الأهلية في كل من اليمن ولبنان وعمان تم تسويتها.

٤- رغم خطورة الجرح الذي لا يزال ينزف بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي فإن خريطة الصراعات الإقليمية العربية -العربية، بدأت تشهد نضجا في التعامل مع هذه الطائفة من الصراعات، وعلى وجه التحديد مشاكل الحدود العربية- العربية، وأعتقد أن نماذج مثل تسوية صراع الحدود فيما بين عمان واليمن ذات دلالة في هذا المجال. حتى المشاكل الحدودية اليمنية السعودية وإن لم تسو بشكل نهائي، إلا أن العقلية العملية البرجماتية الناضجة في التعامل مع هذه المشاكل تعطي أملا في بدء تغير إيجابي في المستقبل.

٥- هناك ثوابت الآن في المفهوم العربي لقضايا الأمن، وعلى وجه التحديد في مجالين اثنين:

أ- هناك إجماع فيما بين الدول العربية كافة على ضرورة مكافحة الإرهاب. ولعلنا نتفق على أن أنجح سجل في مجال سياسات الأمن القومي العربي هو سجل مجلس وزراء الداخلية العرب لأسباب منطقية ومفهومة تدخل في إطارها بالطبع مكافحة الإرهاب.

ب- هناك اتفاق على استراتيجية السلام التي تقوم على استرداد الأرض العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وإقرار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إنشاء دولته المستقلة على أرضه في الضفة الغربية وغزة.

إن وجود ثوابت لأول مرة بين جميع الدول العربية دون استثناء حول بعض ركائز مفهوم الأمن القومي العربي يمثل خطوة صغيرة متواضعة غير محسوسة الآن، لكن يمكن البناء عليها في المستقبل في القرن الواحد والعشرين.

٦- على المستوى الإقليمي بدأت تتغير العلاقات العربية الإيرانية مع التغير الداخلي في إيران. وانخفضت حدة الصراعات والمشاكل فيما بين إيران وعدد من الدول العربية الرئيسية، وتحديدا السعودية، وبدرجة أقل مصر.

٧- ورغم خطورة الحلف الإسرائيلي التركي، فإن العلاقات الجيدة بين تركيا وبعض الدول العربية يمكن أن تخدم في تخفيف حدة تلك الخطورة على الأمن القومي العربي.

٨- أخطر النقاط وهي إسرائيل : رغم أن إسرائيل ما تزال تمثل أخطر مصادر التهديد للأمن القومي العربي، إلا أن إسرائيل بلغت ذروة توسعها الإقليمي في يونيو ١٩٦٧، وبدأت مرحلة التراجع والانكماش الإقليمي. وتطرف نتنياهو ما هو إلا محاولة لعرقلة حركة التراجع التي أصبحت إسرائيل مطالبة بها في ظل عملية التسوية. وبرغم التحفظات الواردة على عملية التسوية الحالية، فإنه قد أصبح هناك وجود سياسي فلسطيني فوق الأرض المحتلة في غزة والضفة الغربية. وعادت الهوية الوطنية الفلسطينية إلى الظهور بقوة، وتم الإقرار من جانب المجتمع الدولي بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، والتعامل مع هذه القضية التي هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، ليس كقضية لاجئين وإنما كقضية شعب له حقوق وطنية مشروعة.

أضف إلى ذلك أن هناك تفوقا هيكليا عربيا يمكن أن يوازن التفوق العسكري والتسليحي الإسرائيلي في المستقبل، هذا التفوق الهيكلي يتمثل في :

-التفوق الديمغرافي (البشري) والجيوبولوتيكي، من حيث الحجم والعمق الاستراتيجي والقوة البشرية لصالح، ليس فقط العرب، وإنما للفلسطينيين الذين يعيشون جنبا إلى جنب مع الإسرائيليين اليهود سواء داخل إسرائيل أو خارجها. ومع النمو الديمغرافي الفلسطيني فانه لن يكون بمقدور إسرائيل احتمال هذا التوسع الذي سوف تكون له انعكاسات حقيقية على طبيعة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، ومن ثم الإسرائيلية العربية في المستقبل.

- تحرك عرب الداخل سياسيا بشكل أكثر نضجاً في اسرائيل، وبدء لعب دور له تأثير في رسم وصياغة الخريطة السياسية الداخلية في إسرائيل. معنى هذا أنه حتى لو أعيد انتخاب نتنياهو فإن إسرائيل في القرن الواحد والعشرين، إذا رفضت الاستمرار في إكمال عملية التسوية، فإن المستقبل لن يكون لصالحها إطلاقاً.

- إن السلاح النووي الإسرائيلي ليس هو المصدر الأخطر لتهديد الأمن القومي العربي في رأيي، وهذا موضوع خلافي، إذ أنني أخشى القدرة التقليدية الإسرائيلية

والقدرة الصاروخية الإسرائيلية أكثر من القدرة النووية، لأن القدرة النووية تبقى كرادع، وهي لم تستطع أن تردع مصر وسوريا سنة ١٩٧٣ حين انطلقت حرب أكتوبر، ولم تردع الشعب الفلسطيني عن إطلاق الانتفاضة في ديسمبر سنة ١٩٨٧ ولسنوات متصلة بعد ذلك. قد تستخدم إسرائيل الخيار النووي كملجأ أخير، ولا أظن أن احتمالات الملجأ الأخير واردة خلال العقود القليلة القادمة من القرن الواحد والعشرين، إلا إذا تولت حكومة (مجنونة) في إسرائيل زمام الحكم وأرادت أن تهدم المعبد على نفسها وعلى جيرانها في لحظة من لحظات اليأس، وذلك ليس في الأفق على أية حال. وإما أن تستخدم السلاح النووي كأداة للابتزاز السياسي، وأظن أن هذا الاستخدام للقدرة النووية الإسرائيلية كان، وما يزال، الاستخدام الأكثر احتمالا، أي استخدامه كأداة للابتزاز السياسي للعالم.

إن التلاصق الجغرافي فيما بين دول الصراع العربي الإسرائيلي واتجاهات الريح وحسابات أخرى كثيرة تؤدي إلى أن يكون السلاح النووي الإسرائيلي، وهو سلاح تدميري بلا شك، ولاعتبارات جيوسياسية، محدود الاستخدام إلى حد كبير جداً.

٩- هناك أيضا تحرك في اتجاه القطبية التعددية على المستوى العالمي، وهناك تزايد في أهمية بترول آسيا الوسطى. وأزعم أن هذين التطورين على المستوى العالمي يمكن ان يكون لهما تأثير إيجابي على قضايا الأمن القومي العربي.

ثالثا: ما المطلوب في القرن الحادي والعشرين؟

ما هو مطلوب -في نظري- يتلخص في النقاط التالية :-

١- ضرورة التركيز على المنهج: يجب أن يتغير منهج التعامل مع مفهوم الأمن القومي العربي وقضاياه إلى منهج براجماتي عملي يقوم على أسس معينة منها:

أ - التدرجية المرحلية : أن يكون هناك برنامج عمل زمني للوصول إلى أهداف قريبة المدى، ثم أهداف وسيطة تليها أهداف بعيدة المدى، في مجال الأمن القومي العربي. وفي إطار هذه الفلسفة التدرجية المرحلية أظن أنه من الأجدى للأمن القومي العربي أن تكون نقطة الانطلاق فيه الأمن الإقليمي العربي، أي أن نتعامل مع الأمن العربي كقضية أمن إقليمي على الأقل خلال العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين. فلا بد من التعامل مع الأمن القومي العربي كأمن إقليمي وليس كأمن قومي، وذلك توطئة للوصول إلى مرحلة التعامل مع الأمن القومي العربي كقضية أمن قومي، لأن الأمن القومي معناه وجود مجتمع سياسي واحد، وطالما ليس هناك

مجتمع سياسي عربي واحد فإنه من الأساطير تقريبا أن يكون هناك أمن قومي واحد. وبالتالي فإن المدخل العملي نحو تحقيق ذلك هو أن تتعامل الدول العربية بمؤسساتها الأمنية والسياسية فيما بينها في مجال الأمن كدول قطرية تتعاون فيما بينها على أساس إقليمي وليس على أساس قومي، بحيث يقود ذلك إلى الأمن القومي في مرحلة لاحقة.

ب - يجب كذلك أن يكون هذا التعامل انتقائيا وليس بالضرورة على فكرة الدولة المحورية. وإنما توجد دول رئيسية وهامة منها مصر، العراق، سوريا، السعودية. وقد يضاف إليها المغرب في الطرف الغربي من الوطن العربي، وبالإضافة إلى دول مثل الأردن ولبنان لأسباب منطقية ومفهومة.

وكلما كانت هذه الدول منخرطة في مشاريع عملية براجماتية للتعاون الإقليمي في مجال الأمن وكدول مستقلة في المرحلة الأولى، ولفترة طويلة نسبيا، كلما كان ذلك أجدى لمفهوم الأمن القومي العربي، فنحن منذ خمسين عاما نتعامل مع مفهوم الأمن القومي على المستوى النظري الطوباوي، وقد آن الأوان لكي يترجم إلى سياسات فعلية، وأن ننتقل خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه.

ج - تبدأ المرحلة الأولى بإجراءات لبناء الثقة : يجب أن ندعم هذا المفهوم بين الدول العربية فيما بين بعضها البعض. يجب أن يكون هناك تبادل للزيارات بين القيادات العسكرية على مختلف المستويات، ويجب أن تكون هناك مناقشات في صميم قضايا الأمن القومي العربي، مناقشات للفكر العسكري، مناقشات للعقيدة العسكرية والهيكل الأمني ولنظام القيادة والسيطرة والاتصالات فيما بين الدول العربية، ويجب أن تكون سياسات التسليح والتدريب والتجنيد وكذلك الميزانية العسكرية، مدار مناقشات خلال هذه الزيارات المتبادلة بين القيادات المسؤولة عن مسألة الأمن فيما بين الدول العربية، حتى تكون هناك شفافية وتقود إلى اتفاقيات عربية - عربية في المحاور الأساسية في مفهوم الأمن.

٢ - لا بد أن تكون هناك مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة بين عدد محدود ومختار من الدول العربية، وليس بالضرورة كافة الدول العربية، لأن هناك صعوبة في دخول اثنتين وعشرين دولة عربية معا في مناورات مشتركة وذلك لأسباب منطقية. من الأفضل تشكيل مجموعات من الدول العربية يتم اختيارها بناء على المنهج الانتقائي، تنخرط في مشاريع تدريبية ومناورات مشتركة لتعزيز فكرة الأمن القومي العربي الواحد لدى القيادات المسؤولة عن صياغة سياسات الأمن القومي في المنطقة العربية.

٣ - هذه الإجراءات في مجال الأمن، بمعناه الضيق، يجب أن تترافق معها إجراءات سياسية واقتصادية وعلمية، لأنه بدون القواعد العلمية والاقتصادية والسياسية لن تجدي التدريبات المشتركة، ولن تجدي إجراءات بناء الثقة في مجال الأمن. وفي هذا السياق لا بد من دعم اتجاه المناطق الحرة للتجارة، ثنائية كانت أو متعددة الأطراف فيما بين الدول العربية. ولا بد من تنسيق السياسات الاقتصادية وتعزيز العلاقات بين رجال المال والأعمال وبين مؤسسات المجتمع المدني على المستوى العربي، مع الاتجاه نحو تحرير حركة الأفراد والبضائع ورأس المال والأفكار. ولحسن الحظ فإن الأفكار أصبحت هي الأكثر حرية بحكم الفضائيات وتكنولوجيات الفضاء فيما بين الشعوب العربية في الآونة الأخيرة.

٤ - ويجب أيضا إعادة تأهيل العراق في الأسرة العربية، وفي تقديري أن ذلك لا بد من تحقيقه في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وإعادة تأهيل العراق في الأسرة العربية أمر أساسي لإغلاق ملف الخليج (١٩٩٠ -١٩٩١) وبالتالي القضاء على أحد مصادر القلق الرئيسية التي عانى منها مفهوم الأمن القومي العربي خلال عقد التسعينات.

٥ - وأصل بالأمر إلى ضرورة العمل من جانب الأقطار العربية المختلفة على إصلاح المؤسسات التعليمية والتكنولوجية، لأن هذه هي الخلاصة. فبدون إصلاح حقيقي في المؤسسات التعليمية والعلمية والتكنولوجية وتدبير موارد مالية كافية لبرامج البحث العلمي والتكنولوجي من جانب الدول العربية لن تكون هناك قاعدة اقتصادية للأمن القومي العربي. وإذا انعدمت القدرة الاقتصادية لن تكون هناك قدرة عسكرية فاعلة يمكنها أن تدافع عن الأمن القومي العربي.

اسـرائـيـل والأمـن القـومـي العـربـي

د. أحمد عبدالحليم

هناك زاويتان لتناول موضوع المحاضرة: الاولى من خلال الأحداث التي تقع في المنطقة حالياً، ووضع إطار عام لها وتحليلها وايجاد مخرج لها، والزاوية الاخرى وضع إطار عام لما يجري في المنطقة وما يحدث على مستوى العالم، وما يتم تصميمه لنا خارج عواصمنا حتى يمكن لنا ان نضع هذه الأحداث الصغيرة في أماكنها المناسبة.

ولقد قررت أن اتناول الموضوع من خلال مزج الزاويتين معاً، مركزا على الإطار العام الذي يمكن أن يوضح لنا ما الذي يجري، وبالتالي رؤية الأحداث المتفرقة المتنوعة في إطار هذا الموضوع، ثم نتناول بعض التفاصيل. سأتناول الموضوع من زاويتين إذن، الاولى التركيز على الصورة الحقيقية مهما كانت بشاعتها، وهذا يجب أن لا يتضمن إحباطاً لنا، فهو توصيف لموقف سياسي استراتيجي يجب أن نشخصه تماماً، حتى يمكن لنا أن نبدأ العلاج. وفي نفس الوقت هناك مجموعة من الأفكار السياسية والاستراتيجية التي يمكن أن نتناول بعضها.

يمكن صياغة الموقف العام في إطار ثلاثة اعتبارات رئيسية: الاعتبار الأول يتمثل بأن خريطة العالم تغيرت بالفعل، وهناك

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٢.

تغير في القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية أثرت على مجمل الأوضاع، كان ذلك في العالم أو في المناطق الاقليمية، وتجسد ذلك بما أطلق عليه في وق " النظام العالمي الجديد " الذي لم تبرز بعد ملامحه النهائية، والذي تتف الولايات المتحدة. أما الاعتبار الثاني فكان عبر عمليات التسوية، وهو متغير - بدأت تظهر ملامحه منذ مؤتمر مدريد، ثم تتالت كل تداعيات هذا الموقف الم بالشكل الذي نراه الان على الخارطة السياسية في المنطقة. والاعتبار الثالث من خلال التغيرات الداخلية في الدول، إذ نجد في مجمل الأوضاع السابة التغيرات التي تتم داخل الدولة لم تكن تشكل استقطاباً شديداً، وقد نجه الاستقطاب نتيجة لهذه التغيرات العالمية والاقليمية، كما أدى هذا التغير الى القوى الداخلية داخل كل دولة، وإلى بروز نوع من التوجه الخاص الذي يم نصف به هذه الدولة او تلك.

هذه ثلاثة اعتبارات رئيسية أضعها كإطار عام لما سأقوله لاحقاً. ونتطرق الى قضية التفاوض في التسوية السياسية الحالية، لنكتشف بأن نتائج التف الحالي هي نتاج لمجموعة من الاعتبارات، الاول: يتمثل بمعادلات القوى الحالي الأطراف، والثاني يرتبط بمعادلات التوازن الاستراتيجي والعسكري، وأود أن هنا الى أن مصطلح (استراتيجي) هو أشمل من كلمة العسكري، فالت الاستراتيجي تدخل فيه عناصر أخرى غير القوة العسكرية. أما الاعتبار ا الذي يؤثر في عملية التفاوض فهو بروز دور القوى الخارجية، وبالتحديد برو وحيدة خارجية فاعلة وهي الولايات المتحدة الامريكية، وهذه القوة – لسوء ح داعمة للمجهودات الاسرائيلية.

والخلاصة أنه نتيجة الاختلال في موازين القوى يجب أن لا نستغرب ا فرضت علينا حلول للتسوية ليست بمستوى طموحنا، علماً بأن عملية فرض ال تمثل سلاماً اختيارياً بل مفروضاً، ربما كان يمثل هدنة، أو يمثل أي نـ الصياغات السياسية والاستراتيجية، ولكنه ليس سلاماً عادلاً وشاملاً بالم التي نعرفها. وعليه، قد نقبل ما يفرض علينا لأنه ليس أمامنا في هذه المرحل ذلك. ولا بد من الانتباه هنا الى الفرق بين الغاية القومية والهدف القومي، خلال فهمنا لهذين التعبيرين نستطيع أن نفهم لماذا نقبل في مرحلة ما أمراً د نتخلى عن مجموعة من الثوابت التي قد ننتقل اليها فور تغير الظروف السيـ سواء أكان ذلك على مستوى العالم او على مستوى المنطقة. وبالطبع فإن مثـ الظروف تهدد باحتمالات سلبية، لانه إذا تغيرت الظروف الحالية فإن الطرف اضطر الى القبول سيحاول أن يغير مواقفه.

إن ما تفعله الأطراف العربية في المرحلة الراهنة هو محاولة لإيقاف الضرر في أدنى صوره، لذلك فقد ابتكرت من جانبي مصطلحاً، وهو قضية "الحق المعلق"، ومفاده أنه قد يعرض علينا أمر ما قد نقبله كله أو جزءاً منه، ولكن هذا لا يعني أننا نوافق عليه، ولكن طالما فرض علينا، ففي أول فرصة في فترة لاحقة سوف نغيره، شريطة أن نعمل اثناء ذلك على بناء القوة التي تمكننا في لحظة تاريخية ما من استعادة حقوقنا.

يدخلنا هذا الكلام في سياق ما اصطلح على تسميته (المرحلة الانتقالية)، فنحن العرب نعيش في مرحلة انتقالية تتميز بخاصيتين: أننا في حالة عدم حرب، وأننا في مرحلة بناء، وعلينا أن نكون مستعدين لمواجهة أية تطورات سلبية في الموقف السياسي والعسكري، وأن نتجنب الانقياد الى صراع عسكري مسلح لسنا مستعدين له راهناً.

وعلينا كذلك، أن نراعي أننا حيال نظام دولي موجود ويجب أن نحتفظ بحد أدنى من علاقاتنا الدولية الحالية، وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية على أمل أن نتمكن من تغيير طبيعة هذه العلاقات في فترة لاحقة، أو انتظار حدوث تغيير على مستوى النظام العالمي وبروز قوى أخرى، وهذا أمر قابل للحدوث فالوضع القائم غير طبيعي. ويبقى السؤال متى يحدث هذا التغيير؟

وإزاء هذا الواقع علينا أن ندرك أربعة أمور: الأول إدراك شكل المناخ الخارجي حتى يمكن لنا أن نتحرك بواقعية دون أن نتخلى عما نريده من منطلق "الحق المعلق". والأمر الثاني إدراك أن القوة العسكرية التي كانت اقرب الى القرار السياسي في مرحلة من المراحل السابقة لم تعد القوة الوحيدة القادرة على التأثير، فقد انخرطت في إطار مجموعة من القوى نطلق عليها بالتعبير الاستراتيجي: القوة الشاملة.

وإذا تحدثنا عن هذه القوة الشاملة، فإن ما ينقصنا منها الآن هو الدعامة الاقتصادية التي يمكن أن تدعم الموقف السياسي، والحرية السياسية، وبنفس الوقت يمكن أن تدعم القوة العسكرية. وبالمناسبة أود أن أذكر أن القوة العسكرية هي امتداد للسياسة بوسائل اخرى، وبالتالي فهي إحدى أذرع السياسة الخارجية، وبالتالي فإن القول بأن هذه الحرب أو تلك هي آخر الحروب هو قول مجازي كان يتعلق بمرحلة معينة، فلا يستطيع أحد أن يجزم أن هذه الحرب أو تلك هي آخر الحروب، ذلك أن أحد العوامل الرئيسية التي علمنا إياها التاريخ هو أنه اذا زادت احتياجات الامبراطورية - مهما كان شكلها - عن قدرة الدولة (المركز) على تلبية تلك الاحتياجات، فهذا يعني أن الامبرطورية في طريق الانحدار.

الأمر الثالث هو التغيير في أسلوب بناء القوة، إذ علينا أن نعتمد في المرحلة الراهنة على قوة الردع والدفاع، وأن تكون كل دولة قادرة على الدفاع عن نفسها، واذا ما تمكنا من إيجاد نوع من التعاون بين البلدان العربية في هذا المجال فذلك أفضل.

الأمر الرابع الذي يجب أن نتنبه له يتعلق بضرورة تغيير شكل التحالفات العسكرية السياسية الاستراتيجية في المنطقة. وأشير بذلك الى الاتفاق الاسرائيلي/ التركي، وكيف يمكن لنا أن نواجهه. علينا أن نعمل على تغيير شكل هذه التحالفات من خلال التقليل من تحالفات الخصوم ضدنا، وإذا أمكن لنا أن نفض هذه التحالفات عن طريق الدبلوماسية. كذلك علينا الانتباه الى أنه اذا ما نشأت تحالفات أخرى مضادة في المنطقة فهذا أمر خطير، لأنه يحدث عملية استقطاب شديدة في المنطقة، وفي المقابل عندما نقول - نظرياً - انه اذا استنفذنا أدوات حل التحالفات المضادة فعلينا أن نقيم تحالفات آخرى، فهذا يعني خراباً على المنطقة.

سأسوق اليكم مثالاً لعلنا نخرج منه بمجموعة من الدروس من أجل تبين ما الذي يجري: لدينا مراكز بحوث على مستوى العالم دائماً ما تطرح موضوعات تظهر على الأجندة الحقيقية في تفاعلات القوى العالمية الاقليمية في مرحلة لاحقة، على سبيل المثال، سنة ١٩٩٣ كان مطروحاً على الأجندة الإجابة على سؤال، ويجب أن نربط ذلك بأننا عندما بدأنا التفاوض مع اسرائيل كنا نتفاوض في مراحل بعيدة عن الموضوعات النهائية التي تهم العرب في حين تدعي اسرائيل أنها تهمها، ولهذا كان مطروحاً في تلك الفترة أن مرحلة شهر العسل بين اسرائيل والاطراف العربية التي تتفاوض معها سيصل الى مرحلة مختلفة حين يتم بحث الأمور الجوهرية مثل: القدس، إعادة الانتشار، الاستيطان.

نعود الى السؤال الذي كان مطروحاً سنة ١٩٩٣ وهو: ما هي احتمالات قيام صراع مسلح في أعقاب الوصول الى تسوية سلمية؟ وقد طلب مني أن أكتب فصلاً في كتاب بهذا الموضوع، ولكني لم اشترك في ذلك لأنني لم أكن ملماً حينها بأبعاد ما يجري.

واليوم يبحث شيء مشابه، فعندما سئل بنيامين نتنياهو: هل ترغب بأن تندمج اسرائيل في المنطقة؟ كان رده بالنفي، وقال ما معناه أن كل ما يرغب به ويتمناه أن ينشأ نظام أمني في المنطقة، وأن يتم التعامل الاقتصادي وغير الاقتصادي من خلال هذا النظام سواء كان ذلك ثنائياً أو متعدداً أو جماعياً، ولكن ليس عن طريق الاندماج الكامل أو القبول الطبيعي الكامل لاسرائيل في المنطقة.

أنتقل الان الى القول بأن التجارب التاريخية في العالم كله تتوزع على ثلاثة نماذج للصراع يجب أن نتبينها:

الاول: صراع دولتين على مناطق خارجية مثل اسبانيا والبرتغال في امريكا الجنوبية وامريكا الوسطى وأفريقيا، ومثال آخر بريطانيا وفرنسا في امريكا الشمالية.

النموذج الثاني: صراع بين دولتين في مناطق تواجدهما الجغرافي، والمثال الأوضح على ذلك صراع المانيا وفرنسا للسيطرة على منطقة وسط اوروبا.

النموذج الثالث هو صراع بين مجموعتين من البشر داخل دولة واحدة، والمثال على ذلك ما حدث في جنوب افريقيا.

اما بالنسبة لصراعنا مع اسرائيل فهناك مجموعة بشرية جاءت بدولة ضد شعب دولة، وهذا أمر جديد ولا يمكن أن نتعلم من هذه التجربة، وبذلك تصبح لقضية الصراع العربي/الاسرائيلي معايشة وضوابط وأدوات وتعلم ذاتي جديد طبقاً لكل ما يحدث على مستوى العالم.

سأشير الان إشارات سريعة الى ما أطلق عليه الخطوط الحمراء وما هو جوهري في قضايا الصراع العربي الاسرائيلي:

١- إن الصراع العربي الاسرائيلي قديم وسيستمر لفترة طويلة قادمة.

٢- إن السلام هو أحد مراحل الصراع وقد ينتهي الى أحد بديلين طبقاً لتصرف اسرائيل.

٣- خلال هذا الصراع الطويل والذي ستكون له أدوات أخرى غير أدوات الصراع العسكري المسلح المباشر، هناك احتمالات للتوتر وللصراع المسلح وللحرب التي نحاول أن نتجنبها.

٤- إن فترة إيقاف العمليات، (فترة عدم الحروب)، هي فرصة ذهبية لنا جميعاً للاصلاح الاقتصادي والتنمية وبناء القوة، لأن مشكلة الأمن القومي والتوازن الاستراتيجي هي قضية اقتصادية في جوهرها، سياسية في أبعادها، والقوة المسلحة هي أحد مضاعفات هذه المشكلة.

٥- هناك خلل في التوازن العسكري والاستراتيجي لصالح اسرائيل، وثمة تفوق في التصنيع الحربي، وتفوق فوق تقليدي في الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وتفرد نووي وفضائي، وهناك قدرة عالية في وسائل نقل الأسلحة، وهذا كله مسخر لصالح اسرائيل بدعم امريكي.

٦- إن نجاح اسرائيل في إقامة تحالفات جعلتها ترتد عن الاتفاقيات السابقة، وأوجدت تفاوتاً في البناء الاستراتيجي بين العرب واسرائيل، مما مكن الاخيرة من اتباع سياسات فرض الأمر الواقع والتفاوض عليه بعد ذلك.

ختاماً، فإن لاستراتيجية الاحتواء المزدوج ثلاثة أبعاد:

- **الاول:** تحديد إقليم منطقة الشرق الأوسط طبقاً لرؤية اسرائيل والولايات المتحدة.

-**الثاني:** صياغة العلاقة المتبادلة بين الشرق والغرب في منطقة الشرق الاوسط، على النحو الذي يضمن أنه اذا حدث تقدم في الشرق يكون لذلك مردودات على الغرب.

-**البعد الثالث:** يتعلق بسياسة الاحتواء المزدوج لوضع العراق وإيران في سلة واحدة، وإضعافهما لتحريك المسائل في غرب المنطقة.

رؤيـــــــــة فـــــــــي الحــــــال الـفـلـسـطـيـنـي

د. علي الجرباوي

أستهل حديثي اليوم حول "رؤية في الحال الفلسطيني" لأقول أولا إنه من أتى منكم إلى هذه المحاضرة ينشد حلاً للحال الفلسطيني ، فلا حل سحرياً لدي، فالحل صعب، والحال الفلسطيني يعاني حالياً من أزمة ومن محنة. أما الأزمة فهي في واقع الأمر تتكون من مجموعة أزمات متلاحقة، إذ أننا نخرج من أزمة لندخل في أخرى. وتتجلى الأزمة الحالية مثلا في الإغلاق وفي وجود عزل مزدوج : داخلي وخارجي على حد سواء. وأعني بالداخلي عزل الضفة عن القطاع. أما الخارجي فيتمثل بمعاناتي الشخصية الأخيرة، فمن أجل أن أتمكن من الوصول من رام الله إلى عمان للمشاركة في هذا اللقاء سافرت سبع ساعات، وصعدت جبالاً ونزلت ودياناً. وحتى أعود سأسلك نفس المصاعب حتى أستطيع الخروج من أريحا وأصل رام الله إذا بقي الإغلاق قائماً.

أولى سمات الأزمة التي نعيشها في فلسطين هي توقف العملية السياسية التي أضحت ميتة ، فنحن نقوم بنعيها كل يوم ولكن أحداً – حتى الآن – لا يجرؤ على أن يستخرج لها شهادة

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٩٩٧/٩/٨.

وفاة! ومن سمات الأزمة وجود ضغوط مختلفة على الجانب الفلسطيني ، أهمها: أجندة نتنياهو والتي فرضها لتصبح أجندة المسيرة السياسية التي تتلخص بالأمن ثم السلام ثم الاستيطان، والأخير هو السمة الثالثة للأزمة، إذ لم يتوقف الاستيطان لحظة واحدة منذ بداية العملية السياسية ، ولكنه أصبح الآن بشكل أكثر تكثيفاً، والسمة الرابعة للأزمة هي الوضع الإقتصادي السيئ جداً في الأرض الفلسطينية، فنسبة البطالة في قطاع غزة وصلت إلى ٦٠٪، وفي الضفة الغربية إلى حوالي ٤٠٪.

هذه سمات الأزمة الحالية المتمثلة بتراكم مجموعة من الأزمات، ولكن المفارقة أن الأزمة هي نفسها تعاني من أزمة ، فأزمة الأزمة بالنسبة لنا فلسطينياً هي أننا نرى هذه السمات وكأنها الأساس لا النتائج . وأزمة الأزمة أننا نفكر بطريقة مرحلية فرضتها علينا الأجندة الإسرائيلية وليست "مرحليتنا"، وأصبح كل الهم هو كيف ننقذ عملية السلام ؟ وفي كل أزمة تداهمنا ننسى الأزمة السابقة ونتحدث عن الأزمة اللاحقة ، ثم نتساءل كيف نخرج من الأزمة الحالية حتى نرجع بعملية السلام إلى مسارها؟ وماذا نفعل كي نحرك حجر شطرنج من مكان لآخر ؟ ولا نفكر على الإطلاق بوسائل ربح اللعبة ؟ ولعل أزمة الأزمة أن تفكيرنا الفلسطيني أصبح يتساوى مع الأجندة الإسرائيلية، وأصبح تفكيراً تفكيكياً، بمعنى أننا ننظر إلى الأمور الآنية ونحاول أن نجد لها حلاً لنعود فنقع في أزمة جديدة ... وهكذا، دون أن ننظر إلى مجمل العملية .

إن هذه السمات هي نتائج وليست الأساس، فأين يكون الأساس إذن؟ في الإجابة أقول إنه ليس لدينا ، لا فلسطينياً ولا عربياً تراث " محاسبة " ، فنحن لا نحاسب بعضنا، وليس لدينا تراث من الاعتراف بالخطأ ، وذلك في رأيي أساس الأزمة الذي يكمن في اتفاق أوسلو نفسه، إذ ليس هناك اعتراف جدي حتى الآن بأن مسار أوسلو يواجه معضلة أو أنه وصل الطريق المسدود .

جذور الأزمة:

يتعين الاعتراف أن أوسلو هو أساس الأزمة، وذلك لعدة أسباب:

١- أن اتفاق أوسلو ليس اتفاق مبادئ، بل هو اتفاق إجراءات، ولو كان اتفاق مبادئ لما وصلنا إلى هذه الحال. إنه اتفاق إجراءات يتضمن تواريخ ومراحل محددة

لا ندري أين تمضي بنا ، صحيح أنه اتفاق يتحدث عن مرحلتين : مرحلة انتقالية ومرحلة نهائية، ولكن هاتين المرحلتين غير مترابطتين على الإطلاق. واليوم نبصر أكثر من أي وقت مضى أنه لا ارتباط بينهما، وخير دليل على ذلك أن نتنياهو يريد أن يبدأ في المرحلة النهائية ويتجاوز الانتقالية.

٢- لا توجد في أوسلو نهاية واضحة أو هدف محدد متفق عليه. ولو أنه كان اتفاق مبادئ من الأصل لكان الهدف النهائي واضحاً، ربما تتأزم بعض المراحل ولكننا نعرف النهاية، بعكس ما نحن عليه الآن.

٣- لا توجد ضمانات فعلية لتنفيذ أوسلو، حتى أن رسائل التطمينات من الجانب الأمريكي لا تنص على ضمانات فعلية، أما القيادة الفلسطينية فهي لم تفكر على الإطلاق بإمكانية أن يخسر حزب العمل الإنتخابات ويأتي الليكود للحكم. والذين وضعوا أوسلو كانوا يعرفون أنه ليس الحل المنشود ، ولأنه ليس كذلك فقد اتخذت التطمينات صورا أخرى من قبيل أن الأرض الفلسطينية ستصبح سنغافورة مثلا، دون أن يخطر على ذهن واضعي تلك الشعارات أن تحقيق وضع سنغافورة كان يتطلب تطور العملية السياسية دون انتكاسات، وكان يتطلب رؤية تغييرات في أوضاع الناس. وقد ظل الفلسطينيون في الأراضي المحتلة طوال الوقت مستعدين للتسامح لو تحقق واحد من المطلبين السابقين، ولكن ذلك لم يتحقق مع الأسف .

لقد مرت علينا حكومتان لحزب العمل: حكومة رابين وحكومة بيرس، وكانت القيادة الفلسطينية تمني نفسها بأمل زائف عنوانه أن العملية السياسية ستثمر، ولهذا لا ضرورة مستعجلة للاهتمام بالأوضاع الفلسطينية الداخلية . وحين صعد نتنياهو للحكم حمل معه مفارقة هائلة، فقد فاقم أزمتنا، وانصب جام غضبنا الفلسطيني عليه، وتناسينا أن إسحق رابين نفسه وبعد عودته من توقيع الإتفاق في البيت الأبيض، وفي مطار بن غوريون قال كلمته المشهورة : "لا توجد تواريخ مقدسة"، وتناسينا أن كل مسار أوسلو مبني على تواريخ وإجراءات. والحقيقة أن كل الحكومات الإسرائيلية لها أجندتها الخاصة، ولكن حكومات حزب العمل كانت أكثر قدرة من بنيامين نتنياهو أن تبرز للعالم وتوحي للفلسطينيين بأن ثمة أملا مستقبليا مرئيا، وبقينا نلهث ونركض لنصل إلى هذا الأمر . صحيح أن نتنياهو فاقم الأزمة وصعّدها ولكنه في الوقت نفسه عرّى الأمل الزائف، وكانت تلك التعرية إيجابية للفلسطينيين من أجل التوقف عن الركض وراء الأوهام. لقد ظهر قصور أوسلو

بشكل واضح وجلي في زمن نتنياهو ، ولو بقي بيرس لربما استمرت المكابرة الفلسطينية بأن الأمور تتقدم للأمام حتى يومنا هذا. في عهد نتنياهو أصبح كل شيء واضحاً مع استمرار وتصاعد وتكثيف الاستيطان وشق الطرق الالتفافية ، واتضح للفلسطينيين بأن العملية السياسية برمتها جاءت أصلاً لهندسة حل ينهي القضية الفلسطينية عن طريق الاستيعاب عوضاً عن استمرار المواجهة، وهذا الحل سيفتح لإسرائيل آفاقاً في العالم العربي .

حين توقفت العملية السياسية لم يعد الفلسطينيون قادرين على أن يتركوا وضعهم الداخلي على حاله ، وأصبح الناس يتحدثون عن الخلل الذاتي الداخلي، وعن غياب المؤسسات وحكم الأفراد، وعن تكلس الحياة السياسية الفلسطينية الداخلية، وعن موت الفصائل الفلسطينية ولكن بدون استحضار شهادات " وفاة ". ولم يقتنع الجمهور بأن مؤتمرات الحوار الفلسطيني قادرة على علاج الأزمة الداخلية، وأصبح الحديث علنياً عن انتفاء الشفافية، ثم جاءت تقارير ديوان الرقابة والمجلس التشريعي لتشعل النار في الهشيم. وفي النهاية أصبح ثمة حديث واضح وصريح عن غياب الرؤية الإستراتيجية وغياب وجود أية خطة مبرمجة، وفي هذا الأمر فإن المسؤولية تقع على أكتافنا ولا علاقة لها بإسرائيل . إذ أن ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني مسؤولية فلسطينية ولا يجوز إلقاء اللوم على الإسرائيليين في كل شيء . غير أن هذا الاكتشاف الفلسطيني لواقع الحال لم يحدث ردة فعل قوية رغم الأحاديث حول ضرورة التغيير. والسؤال هنا لماذا لم يحدث تغيير وتحرك يتناسبان وعمق الأزمة؟

تجزئة المشاعر!

لعل أول الأسباب وراء ذلك النكوص هو ما تعانيه مناطق الضفة والقطاع من التجزئة الجغرافية بسبب "الكانتونات" التي صنعتها اتفاقيات أوسلو بحيث فصلت أريحا عن رام الله، وجنين عن نابلس، والخليل عن بيت لحم، وحين تحدث الإغلاقات فإن الوصول من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها مثلا يتطلب سلوك طريق طويل عبر وادي النار – وهو نار حقيقية وطريق خطر – . هذه "الكَنْتَنَة" تعشش في أدمغة الناس، وتلك هي المشكلة الحقيقية، ولعلها نتيجة متوقعة حين نرى أهل غزة مفصولين عن الضفة، وسياق حياتهم منفصل تماماً، ولا يرون اندماجاً أو

تواصلاً بين الطرفين. وحين يعيش أهل رام الله منفصلين تماماً في سياقهم المعيشي عن الخليل ، يصبح لدى الناس في عصر الإغلاقات ، شعور بأنهم يعيشون في محيط أصغر من السابق، كالعصافير في قفص، فيحاولون تدبر أمورهم داخل محيطهم دون علاقة لهم بما يجري في "الكانتونات" الأخرى . ولعل المفارقة هنا أنه حين كانت كل الأرض الفلسطينية محتلة كان ثمة تواصل أفضل في سياق مقاومة الاحتلال. وكان ما يحدث في الخليل ، على سبيل المثال، يجد صدى مباشراً له في رام الله ، وهذا الشعور بـ " الكنتنة " خطير جداً، ويفسر أحد أسباب عدم تحرك الشارع الفلسطيني لتحقيق شيء من التغيير.

أما السبب الثاني فهو غياب " الدافعية الجمعية "، إذ مع مجيء السلطة والصراع على الامتيازات والنفوذ والمال والوظائف طغى الاهتمام بالذات على المصلحة العامة، وأصبح شعار الكثيرين أن ثلاثين سنة من الاحتلال والمقاومة والتضحية تكفي ولا بد أن يهتم الإنسان بشؤونه .

لقد تراجع "التسييس" في الأرض الفلسطينية، بخلاف ما كان الوضع عليه سابقا، إذ لم يكن أحد تقريباً من الشباب والناشطين إلا منتمياً لفصيل. غير أنه تطغى اليوم ردة وانحسار في هذا "الانتماء"، وثمة نقمة على العمل السياسي حيث ينأى الكثيرون بأنفسهم عن مجرد متابعة الأحداث.

وتوضح استطلاعات الرأي العام الفلسطيني في كل شهر ، تراجع نسبة المنضمين للفصائل وتزايد نسبة وحجم المستقلين، بما يؤشر إلى تفشي شعور بالسلبية لم يكن موجوداً في كل سنوات الاحتلال، هذا هو الحال الفلسطيني اليوم.

وزيادة على كل تلك الأزمات، فإننا نعيش محنة تتمثل في إصرارنا على ضرورة الالتزام بمسيرة سياسية لم تحقق لنا الحد الأدنى المطلوب فلسطينياً، كما أنها جلبت لنا كل هذه الأزمات المركبة تحت ذريعة أنه لا توجد لدينا بدائل فأصبحنا رهائن أوسلو، وأصبحنا نعيش في دائرة مغلقة بعد أن أوقعنا أنفسنا في الفخ الإسرائيلي. وليتنا لا نخدع أنفسنا بالادعاء أن تلك هي نتاج حكم نتنياهو ، فلو كان شمعون بيرس هو الذي يقود الحكومة الإسرائيلية لما كان الوضع ، في المحصلة النهائية، أفضل حالاً . لقد استغل الإسرائيليون فترة التفاوض ليخلقوا حقائق جديدة فوق الأرض لا تغيرها الحكومات القادمة. وهم ، في العمل والليكود يتفاوضون لتحديد ما سوف يعطونه لنا في المفاوضات النهائية، أما وثيقة

إيتان-بيلين فتوضح ماذا سيأخذون من الضفة في المحادثات النهائية، وماذا سيعطون لنا، ويقتصر الخلاف بين المتطرفين في الليكود (رفائيل إيتان) والمعتدلين في حزب العمل (يوسي بيلين) على نقاش صوري واحد: هل يمنحون الفلسطينيين أقل من دولة أم حكماً ذاتياً موسعاً؟ فالليكود يتحدث عن حكم ذاتي موسع، أما (العمل) فيتحدث عن دولة بشروط مقيدة. إذن ثمة توافق إسرائيلي على سيناريو ومواصفات الحل النهائي، وثمة تصور بأن الحل النهائي في المفهوم الإسرائيلي قد يتحدث عن دولة مستقلة في غزة فقط، أما الضفة فيمكن منحها حكما ذاتيا موسعا على ما نسبته٥٠٠- ٦٠٪ من أراضيها. وفي أحاديث إيهود باراك الأخيرة، يطرح مشروع كونفدرالية ثلاثية، مع إمكانية النظر في عدة احتمالات. ولكن الفصل الجغرافي بين الضفة وغزة يبقى هدفاً لهم، ولهذا مازالوا يرفضون فتح أي ممر آمن. ويصرون أن يصدر الجواز الفلسطيني لأبناء الضفة من غزة.

خلاصة:

باختصار هذا هو التفكير الإسرائيلي الذي نتساوى معه عملياً من خلال مرحلية التفكير التي نعيشها، وفي تقديري أن لا خروج من الأزمة إلا إذا أخرجنا أنفسنا من مرحلية التفكير إلى التفكير الاستراتيجي. ذلك أن هذه المرحلية توقعنا في الفخ، وإلا فماذا يهمنا مثلا من المرحلة الانتقالية إذا لم نعرف أين ستوصلنا؟ نحن على استعداد لدخولها غداً شرط أن نعرف مسار الطريق الذي ستسلكه. الإسرائيليون من جهتهم يريدون أن يصلوا بنا لدولة في غزة ، ونحن نريد دولة مستقلة في الضفة وغزة معاً، والبعض منا يعتقد بإمكانية تحقيق ذلك من خلال (الفهلوة) و (الشطارة) دون اعتبار جدي لموازين القوى. لقد آن لنا أن ندرك أن الحل لا يكمن في استمرارنا أسرى الوضع الراهن، بل لا بد من إحداث نقلة نكون معها قادرين على التأثير. لكن كيف نصبح مؤثرين في المسار السياسي ؟ هذا هو السؤال المهم، وفي يقيني أن ذلك لن يتحقق من خلال "الشطارة" أو بالتنسيق مع هذه العاصمة العربية أو تلك. بل لا بد من موقف عربي يضع مرجعية جديدة للسلام، إذ أن أوسلو استنفذ إمكاناته فلسطينياً، ولا توجد إمكانية للخروج من هذه المآزق إلا عربياً. وقد يكون من الأفضل لنا - إذا كانت لدينا قدرة على التفكير الاستراتيجي - أن نؤزم الأزمة وندفع بها لمزيد من التأزيم .

إن الوضع الحالي يمر بمرحلة سكون، ولكنه وضع غير مقبول وغير ممكن الاستمرار . وحسب الرؤية الإستراتيجية نستطيع القول: إنه وبعد قرن من الزمان استهدف وجودنا خلاله أكبر وأعتى قوتين في العالم، وهما الإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية مع قوة ثالثة هي الحركة الصهيونية، فقد بقي فوق أرض فلسطين ٣ر٥ مليون فلسطيني ، وفي كل مكان في فلسطين، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، يوجد فلسطينيون: في الجليل والمثلث والنقب والضفة وغزة، ما زال الفلسطينيون فوق أرضهم، وهذا الصمود عامل مهم جدا في تقرير المستقبل .

ومن المفيد هنا أن نستذكر أن الانتفاضة التي انطلقت عام ١٩٨٧، أجبرت العالم أن يفتح عينيه على القضية الفلسطينية،وأن يحاول إيجاد حل لها، قبل نهاية هذا القرن الذي لم يشهد فقط موت أميرة، بل قد يشهد موت قضية إذا لم نتدارك الأمر. ولابد من التلويح مجددا بأن لا شيء يمنع عودة الانتفاضة لإجبار العالم مجدداً أن يصحح المسار. وأؤكد هنا بأنني لست فاقداً الأمل في المستقبل، ذلك أن الإمكانات متوفرة، لكنها تحتاج للإرادة والتخطيط والنظرة الاستراتيجية الشاملة .

الجنوب اللبناني تحت الاحتلال

محمود سويد

مقدمة عامة

إن عمر معاناة الجنوب مع جاره اللدود هو من عمر الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى، التي شارك فيها لبنان بجيشه الناشئ، وبمتطوعين مدنيين في عداد " جيش الإنقاذ " (بقيادة فوزي القاوقجي)، ولم تنته بتوقيع اتفاق الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية في ٢٣ آذار / مارس ١٩٤٩، بل تواصلت طوال نصف قرن، وشملت مئات الألوف عبر الأجيال المتعاقبة. غيرت هذه المعاناة المستديمة أقدارا ومصائر، وولّدت أنماط حياة ما تزال مستمرة في الجنوب وفي مناطق أخرى من لبنان والعالم، حيث حملت الجماعات الجنوبية معها نكهتها وتقاليدها وأعرافها، وحيث تعيش قلق المؤقت الدائم بانتظار سلم يكاد يصبح مستحيلاً.

فقد استمرت الحدود اللبنانية - الإسرائيلية عرضة للعمليات المتقطعة إلى ما بعد حرب ١٩٦٧ حيث بدأت خلايا الفدائيين الفلسطينيين تنتشر بصورة ملموسة في منطقة "العرقوب" المحاذية للحدود الشمالية لفلسطين، وذلك قبل أن يتدفقوا بأعداد كبيرة ابتداء من صيف عام ١٩٦٨ وطوال

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣١.

عـــام ١٩٦٩، تمهيـــدا للانتـقـــال الكامل من الأردن خـــلال عــامي ١٩٧٠-١٩٧١.

ومنذ ذلك الوقت صار الجنوب اللبناني أكثر الجبهات العربية اشتعالاً وتحول في العقود الثلاثة الأخيرة، أي بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٩٨ (باستثناء حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، وحرب أكتوبر ١٩٧٣) إلى ميدان عسكري وحيد للصراع اليومي والمتواصل دون انقطاع بين جبهات الدول العربية مع إسرائيل.

شهد لبنان في هذه الحقبة أربعة اجتياحات كبيرة، كان الجنوب ساحتها الرئيسية، وأطلق الإسرائيليون على كل منها اسما مُعَبِّرا : " عملية الليطاني " عام ١٩٧٨، عملية " سلامة الجليل " عام ١٩٨٢، عملية " تصفية الحساب " عام ١٩٩٣، عملية " عناقيد الغضب" عام ١٩٩٦، فضلا عن الاجتياحات المحدودة، وغارات الطيران الحربي " الروتينية " التي تدمر وتقتل وتهجر، ومحاصرة المرافئ البحرية، والحملات البرية التي من نتائجها الاعتقال والنفي ونسف البيوت وحرق البساتين والغلال. وعقد لبنان الكثير من الاتفاقات وعنوانها الرئيسي المسألة الجنوبية: اتفاق الهدنة سنة ١٩٤٩، اتفاق القاهرة سنة ١٩٦٩، اتفاق ١٧ أيار / مايو ١٩٨٣، تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣، تفاهم نيسان / إبريل ١٩٩٦. وحلت على أرضه جيوش عربية (قوات الردع) سنة (١٩٧٦) ، وقوات متعددة الجنسيات سنة ١٩٨٢، وقوات الأمم المتحدة التي ما تزال ترابط على تخوم " حزام الأمن ". وعرفت هضاب الجنوب وأوديته ومسالكه الوعرة كل أنواع المقاومين، من لبنانيين وفلسطينيين وعرب وأمميين حالمين بالثورة، علمانيين ومتدينين أولا، ثم إسلاميين قادوا المقاومة، وتحول الجنوب معهم إلى جزء من معادلة إقليمية، ولم يعد شأنا لبنانيا بحتا.

وفي هذه العقود الثلاثة تمادت إسرائيل في طموحاتها إلى أقصى مدى يمكن أن تبلغه: احتلت بيروت ومعظم لبنان، طردت رجال المقاومة الفلسطينية. ثم تراجعت تحت ضربات " المقاومة الوطنية " إلى "حزام أمن " يشكل ١٠٪ من مساحة لبنان لا تكاد تصمد فيه أمام حرب الاستنزاف التي نجحت " المقاومة الإسلامية" في فرضها على الجيش الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية. ومهما يكن الجدل بشأن التقويم الراهن للوضع الجنوبي: هل الجنوب رهينة لدى إسرائيل إلى أن تفرض سلمها على لبنان وسورية، أم أن القوات الإسرائيلية في الجنوب صارت رهينة " المقاومة الإسلامية " كمحصلة لبنانية - سورية - إيرانية ؟ هل ما يزال " حزام الأمن " خطاً أمامياً ودرعاً يمتص الضربات قبل أن تصيب إسرائيل، أم تحول إلى " بطن رخو " يضحي الجنود الإسرائيليون بحياتهم لحمايته ؟ هل ما يزال جنود " جيش لبنان

الجنوبي " " أكياس رمل " صالحة للاستعمال، أم صاروا عبئاً على الجيش الإسرائيلي، وصيداً سهلاً للكمائن التي يتفنن رجال المقاومة في نصبها ؟ ومهما تتباين الإجابات عن هذه الأسئلة - وهي على أهميتها نوع من التحليل البارد لحالة عسكرية وإنسانية ساخنة - فالثابت هو أن الجنوب مستمر ساحة قتال وأرضاً محروقة، وأن قدر الجنوبيين هو المعاناة الدائمة إلى أجل لا يملك أحد الآن تحديده. هذه المعاناة التي تمتد من دائرة ضيقة: "حزام الأمن" بعدد سكانه الستين أو السبعين ألف نسمة، بعد موجات النزوح المتتالية، إلى دائرة أوسع تشمل القرى المحيطة بالحزام التي تتلقى يومياً قذائف مدافع الجيش الإسرائيلي وطائراته الحربية، ثم تمتد لتشمل كل الذين تغيرت أوضاع حياتهم نتيجة النزوح والاستقرار (أو عدم الاستقرار) في أماكن أخرى في لبنان وخارجه. لكن المعاناة لا تتوقف هنا، بل تمس حياة كل الشعب اللبناني والوطن اللبناني الذي لا يمكن أن يقوم فيه عمران وازدهار، ولا يمكن أن تكون فيه حياة طبيعية كغيره من الشعوب والدول، ما دام الاحتلال قائماً، ومخاطر الاجتياحات والتهجير مستمرة، والإرادة الشعبية مكبلة بالاعتبارات المتضاربة.

وعلى هذا صار السؤال لبنانيا منذ تفجره على الساحة اللبنانية كلها، لا سيما في اجتياح ١٩٨٢ وما تلاه من اجتياحات دورية واعتداءات يومية متواصلة، لكنه فشل في فتح الباب العربي الموصد. طمحوا ذات يوم إلى أن يكون " البؤرة " أو "النموذج " أو الطليعة " بلغة ذلك الزمان، كان ذلك من تطلعات مرحلة انقضت، وانطوت معها راياتها وأحلامها وأوهامها. واستمرت المقاومة بصيغة أكثر فعالية، وبأهداف أكثر تحديدا، فيما ذهب العرب إلى الاستسلام بعد أن ألبسوه ثوب الواقعية الملتبسة. إلا أنه مهما تعاظم تأثير المقاومة ومهما بلغ نجاحها في تكبير المأزق الإسرائيلي، فإنها لا تستطيع / ولا يفترض أن تكون بديلا للإمكانيات والطاقات العربية، ولا يمكن اختصار الصراع العربي- الإسرائيلي بكل مضامينه وعناصره على هذه الرقعة المجتزأة التي لا ينبغي أن تكون وحدها أرض هذا الصراع.

المشاريع الإسرائيلية بشأن الانسحاب من الجنوب

تشن إسرائيل منذ أواخر عام ١٩٩٧ هجوما دبلوماسيا متصاعدا عنوانه البارز تنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن في ١٩ آذار / مارس ١٩٧٨، أي بعد أيام من بدء الاجتياح الإسرائيلي للمنطقة الجنوبية اللبنانية فجر الخامس عشر من الشهر نفسه.

وقد سبق هذا التوجه الإسرائيلي الجديد، طرح إسرائيلي آخر بعنوان " لبنان أولاً " منذ منتصف عام ١٩٩٦، بُعيد تشكيل حكومة الائتلاف اليميني برئاسة بنيامين نتنياهو. وكانت حكومات حزب العمل قد طرحت قبل ذلك مبادرات عدة للانسحاب من لبنان، لم تلق في حينه قبولاً من الجانبين اللبناني والسوري.

مبادرات حزب العمل

في أعقاب عملية " تصفية الحساب" في تموز / يوليو ١٩٩٣ قدم رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين إلى وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر اقتراحاً طلب إليه نقله إلى المسؤولين اللبنانيين خلاصته أن تتولى السلطات اللبنانية نزع سلاح حزب الله، وإرسال الجيش اللبناني للانتشار في مناطق قرب الحدود مع إسرائيل، ووضع ترتيبات أمنية بين الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية، وأن تتعهد الحكومة اللبنانية بعدم ملاحقة جنود " جيش لبنان الجنوبي " واستيعابهم في أجهزة الدولة العسكرية. كل ذلك مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان في خلال تسعة أشهر، تتوج بعدها بتوقيع معاهدة سلام بين البلدين (هآرتس ٢٦/ ٨/ ١٩٩٣). وكرر رابين اقتراحه في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن في ١٣ / ٩ / ١٩٩٣، أي يوم توقيع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي مضيفاً " أن أحداً لا يريد إنشاً مربعاً واحداً من أراضي لبنان أو متراً مكعباً من مياهه". وأوضح رابين، بعد عودته من واشنطن أنه "إذا استطاع الجيش اللبناني، في غضون ستة أشهر، نزع سلاح حزب الله والمنظمات الإرهابية الأخرى، وتمكن من منع حدوث أية عملية ضدنا، فقد يتمكن البلدان من توقيع اتفاق سلام خلال الأشهر الثلاثة التي تلي ذلك " (الحياة ١٦ / ٩ / ١٩٩٣).

وإبان عملية " عناقيد الغضب " في نيسان / إبريل ١٩٩٦، عرض رئيس الحكومة شمعون بيرس اقتراحاً بتسوية مرحلية نقلت تفاصيله صحيفة هآرتس (٢١ /٤ / ١٩٩٦) كما يلي :

- تعترف إسرائيل بالحدود الدولية باعتبارها الحدود الدائمة بينها وبين لبنان.

- تتوقف على الفور جميع العمليات العسكرية وأعمال العنف على جانبي الحدود.

- يعمل لبنان، بموافقة ودعم سوريين، على إزالة تهديدات " الإرهاب " وتفكيك البنية التحتية العسكرية لحزب الله وسائر المنظمات " الإرهابية ".

- ينتشر الجيش اللبناني، بقوة فاعلة، على الخط الشمالي لـ " الحزام الأمني ".

– تُضمن سلامة جنود " جيش لبنان الجنوبي " وسكان " الحزام الأمني ".

– ينسحب الجيش الإسرائيلي على مراحل إلى خطوط انتقالية في " الحزام الأمني " ويُتفق على ماهية هذه الخطوط والجدول الزمني في المفاوضات.

– تسلّم كل منطقة ينسحب الجيش الإسرائيلي منها إلى الحكومة اللبنانية مباشرة، بواسطة الجيش اللبناني.

– تحدّد إجراءات مشتركة بين الجيش الإسرائيلي والجيش اللبناني لمراقبة تطبيق التسوية.

ومن الملاحظ أن الاقتراح أسقط موضوع " معاهدة السلام " واكتفى بترتيبات أمنية، وهو الأمر الذي سيتكرر في جميع الاقتراحات اللاحقة.

لبنان أولاً

منذ أواخر حزيران / يونيو ١٩٩٦ أي بعد انتخاب حكومة نتنياهو، تحدّثت الصحافة الإسرائيلية عن بلورة خطة جديدة تجاه لبنان، عرفت باسم " لبنان أولاً " وقد عرضها رئيس الحكومة الإسرائيلية على الرئيس الأمريكي كلينتون، وعلى الملك حسين. وقال الرئيس حسني مبارك في حديث أجرته معه صحيفة الحياة اللندنية في ١٨ / ٩ / ١٩٩٦ أن نتنياهو طلب منه نقل الاقتراح إلى الرئيس حافظ الأسد.

وتقوم خطة " لبنان أولاً " التي رفضتها الحكومتان اللبنانية والسورية، كما عرضها ايهود يعري في معاريف (١٩٩٦/٧/٢٨) على انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب مقابل الشروط التالية:-

١-يتحمّل الجيش اللبناني مسؤولية الأمن ومنع عمليات المقاومة في المنطقة الأمنية.

٢-يتعهّد حزب الله بعدم مطاردة الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الحدود.

٣-يتم حلّ جيش لبنان الجنوبي واستيعاب بعض أفراده في الجيش اللبناني، أما الضباط فيغادرون الجيش.

أما هآرتس (١٩٩٦/٨/١) فذكرت أن " لبنان أولاً " يقوم على الانسحاب من لبنان مقابل حل حزب الله وتجريده من السلاح، والحصول على ضمانات أمنية من الحكومتين اللبنانية والسورية. واقترح وزير الدفاع اسحق مردخاي (كامران قره داغي – الحياة – لندن ١١/٢٤/ ١٩٩٦) " أن نبدأ بلبنان أولاً... أعتقد أن من المصلحة العليا للبنان أن يكون بلداً حراً خالياً من أية قوات أجنبية ... يمكننا أن

نتوصّل إلى اتفاق مع لبنان خلال أسبوعين إذا سمحت سورية لهم بذلك، وسنوقّع مع لبنان اتفاقاً يجعله مسؤولاً عن منع انطلاق أية عمليات إرهابية من جنوبه ضد إسرائيل، وضمان حقوق السكان المدنيين في المنطقة وجيش لبنان الجنوبي ". وكان مستشار نتنياهو أفرات تمير أكثر وضوحاً في التعبير عن موافقة الحكومة الإسرائيلية على الاكتفاء بترتيبات أمنية دون معاهدة سلام، فقد ذكر (يديعوت احرونوت ١٩٩٦/٨/١٦) أنّ العرض المقدم إلى سورية يتضمن ما يلي :

- يغادر الجيش الإسرائيلي لبنان ضمن تدابير أمنية يضمنها السوريون (جلاء عسكري وسياسي).

- تقبل إسرائيل مقولة أن السلام في لبنان، ومقولة أن السلام الشامل في المنطقة رهن بسلام شامل مع سورية.

وعبّر نتنياهو في تصريحات عديدة عن أن موافقة سورية على الاشتراك في ضمان أمن إسرائيل من الجنوب اللبناني يساعد على بناء علاقات ثقة معها تنعكس على المحادثات من أجل الجولان لاحقاً. ومعروف أن لبنان وسورية رفضا عرض "لبنان أولاً"، وأن الرئيس السوري حافظ الأسد طرح بديلا وهو شعار : " لبنان وسورية أولاً " (مؤتمر صحافي مشترك للرئيسين الأسد ومبارك عقب زيارة الأول للثاني في الإسكندرية، السفير، بيروت، ١٩٩٦/٨/٨).

قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥

مضمون القرار ومواقف الأطراف الرئيسيين

ترافقت الحملة الدبلوماسية الإسرائيلية بشأن تنفيذ القرار ٤٢٥ بجميع عناصره، مع عدة إشارات دولية، وخصوصاً أميركية. ففي كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ زار مساعد وزير الخارجية الأميركية مارتن أنديك لبنان في إطار جولة في المنطقة، وحمل معه إلى المسؤولين اللبنانيين موافقة إسرائيل على فتح معبر كفرفالوس، واجتمع مطولاً بقائد الجيش آنذاك العماد أميل لحود. وذكرت جريدة السفير (١٩٩٧/١٢/١٧) أن انديك سأل لحود عن قدرة لبنان على توفير الأمن على حدوده. ونسبت إلى الدبلوماسي الأميركي قوله : " أستطيع القول استناداً إلى خبرتي الشخصية أن الإسرائيليين يودون الانسحاب من جنوب لبنان بكامله، وكل ما يهدفون إليه هو توفير الأمن في شمالي إسرائيل، ولا بد من توفير طريقة لحل هذه النقطة ضمن إطار عملية التفاوض السلمية ".

وشرح السفير الأميركي في لبنان، ريتشارد جونز الجهود الأمريكية منذ عام ١٩٩١ لتوفير الظروف الملائمة لتنفيذ القرار ٤٢٥ خصوصاً المساهمة الأميركية في إعادة بناء القوات المسلحة اللبنانية وقال: " إن إحدى مهمات القوى الدولية العمل مع الدولة اللبنانية على إعادة الأمن في الجنوب، وأعتقد أننا نقترب من هذه المرحلة التي تستعيد فيها الدولة اللبنانية هذه القدرة " (النهار ١٩٩٨/٢/١٨).

وفي أثناء زيارته للبنان في شباط / فبراير ١٩٩٨ ألقى الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم خطاباً في مجلس النواب اللبناني، قال فيه: " من الممكن أن ننسق مع الحكومة اللبنانية مُشروعاً يتيح تطوير علاقة تعاون بين الشعبين اللبناني والأرجنتيني، بين أعضاء " القبعات البيض " من مختلف الجنسيات، و" القبعات الزرق"، وخصوصاً مساهمتها في إطار ترسيخ السلام بعد صراع مسلح " (النهار ١٩٩٨/٢/٤).

ويشمل القرار ٤٢٥ العناصر التالية :

١- الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان ولسيادته ولاستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً.

٢- الوقف الفوري للعمل العسكري الإسرائيلي والانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية كافة.

٣- إنشاء قوة دولية مؤقتة في جنوب لبنان، بطلب من الحكومة اللبنانية، مهمتها:

أ -التثبت من انسحاب القوات الإسرائيلية.

ب-إعادة السلام والأمن الدوليين إلى سابق عهدهما.

ج-مساعدة حكومة لبنان على توفير الأمن وعودة سلطاتها الفاعلة في المنطقة.

يكمل هذا القرار - القرار رقم ٤٢٦ (الصادر في ١٩ آذار ١٩٧٨ أيضاً) الذي يوافق على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بإجراءات تنفيذ القرار ٤٢٥. أما القرار رقم ٤٢٧ (الصادر في ٣ أيار / مايو ١٩٧٨) فيسجل انسحاباً إسرائيلياً جزئياً ويدعو إسرائيل إلى " إتمام انسحابها من الأراضي اللبنانية كافة من دون أي تأخير ".

وينص تقرير الأمين العام (وثيقة رقم -S/١٢٦١١- تاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٨ النسخة الفرنسية) على تنفيذ مهمة القوة الدولية على مرحلتين: تتأكد في المرحلة الأولى

"من انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية". وتنشئ في المرحلة الثانية منطقة عمليات دولية تمارس منها مسؤولياتها، و " تتخذ كل ما تعتقده ضرورياً للتأكد من عودة السيادة اللبنانية بفاعلية ". ومن أجل تسهيل مهمة القوة الدولية، وخصوصاً " الإجراءات لإنجاز الانسحاب السريع للقوات الإسرائيلية، والمسائل المتعلقة بذلك، قد يتطلب الأمر وضع ترتيبات مع إسرائيل ولبنان...".

ويشير تقرير الأمين العام مرتين إلى استمرارية عمل لجنة الهدنة المشتركة، فالقوة الدولية تستعين لإنجاز مهمتها " بالمراقبين العسكريين لمنظمة الأمم المتحدة المكلفين مراقبة الهدنة، والذين سيستأنفون عملهم على خط الهدنة بعد انتهاء تفويض القوة الدولية ". كما ينص التقرير على أن "مهمة القوة الدولية مؤقتة لا تؤثر في الوظيفة المستمرة للجنة الهدنة المشتركة الإسرائيلية - اللبنانية.. ".

وفي ٢٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ أصدر مجلس الأمن القرار ٥٠١ الذي يذكّر بالقرارات السابقة ويؤكد القرار ٤٢٥ بكامله، وينص في البند ٤ على ما يلي: "يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تجديد جهوده من أجل إعادة تفعيل اتفاقية الهدنة العامة بين لبنان وإسرائيل المؤرخة في ٢٣ آذار / مارس ١٩٤٩، وخصوصاً من أجل عقد اجتماع مبكر للجنة الهدنة المشتركة ".

ويوم بدأت إسرائيل غزوها للبنان، أي في ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٢ أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٥٠٩ الذي ذكّر بالقرار ٤٢٥، وطلب من إسرائيل مجدداً : " أن تسحب جميع قواتها العسكرية فوراً، ومن دون شروط، إلى حدود لبنان المعترف بها دولياً".

يستخلص من هذه القرارات التي كانت الولايات المتحدة بين الأعضاء الذين وافقوا عليها كلها:

١-إن حدود لبنان المعترف بها دولياً ليست موضوع بحث في أية مفاوضات.

٢-إن على القوات الإسرائيلية أن تنسحب، دون شروط، من جميع الأراضي اللبنانية إلى الحدود المعترف بها دولياً.

٣-إن مهمة القوة الدولية، بناء على طلب لبنان : التثبت من انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل، وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى المنطقة المعنية بالقرار، ومساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة سلطتها بفاعلية إلى المنطقة وتوفير الأمن.

٤-إن اتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل هو الذي ينظم العلاقات بينهما بعد

الانسحاب الإسرائيلي وعودة السلام والأمن وعودة سلطة الحكومة اللبنانية إلى المنطقة، بعد انتهاء مهمة القوة الدولية.

اتفاق الهدنة

يلزم اتفاق الهدنة الموقع بين لبنان وإسرائيل في ٢٣ آذار / مارس ١٩٤٩، بما يلي:-

المادة الأولى : البند ٢ : عدم القيام بأي عمل عدواني أو التخطيط له أو التهديد به ضد شعب الفريق الآخر وقواته المسلحة.

البند ٣ : احترام حق كل من الفريقين في أمنه وعدم الهجوم عليه من جانب القوات المسلحة للفريق الآخر.

المادة الثانية: البند ١ : عدم كسب أية ميزة عسكرية أو شبه عسكرية من جراء الهدنة.

المادة الثالثة: البند ٢: لا يجوز للقوات العسكرية أو شبه العسكرية ، بما في ذلك القوات غير النظامية، أن ترتكب أي عمل حربي أو عدائي ضد قوات الفريق الآخر العسكرية أو شبه العسكرية، أو ضد المدنيين.... ولا يجوز لها لأي غرض كان أن تتخطى أو تعبر خط الهدنة، أو أن تدخل أو تعبر المجال الجوي التابع للفريق الآخر، أو المياه الواقعة ضمن ثلاثة أميال من الخط الساحلي التابع للفريق الآخر.

المادة الخامسة: البند ١ : يتبع خط الهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

البند ٢ : تتواجد قوات دفاعية فقط في منطقة خط الهدنة.

المادة السابعة: البند ١: تشرف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق لجنة هدنة مشتركة تتألف من خمسة أعضاء يعين اثنين منها كل من فريقي هذا الاتفاق، ويكون رئيسها رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، أو أحد كبار الضباط من هيئة المراقبين.

المادة الثامنة: البند ٢ : يبقى هذا الاتفاق قائماً حتى الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقين.

البند ٣ : يجوز لفريقي هذا الاتفاق بالرضى المتبادل تعديله ... (أو) وقف

تطبيقه، باستثناء المادتين الأولى والثالثة.

وحدد ملحق الاتفاق قوات الدفاع المشار إليها في البند ٢ من المادة الخامسة بألف وخمسمائة جندي وضابط لكل من الفريقين، مع تحديد الأسلحة، ومنطقة وجود قوات الدفاع (من القاسمية إلى النبطية التحتا وحاصبيا داخل لبنان، ومن نهاريا إلى ترشيحا والجش وماروس داخل فلسطين).

مواقف الأطراف من تنفيذ القرار ٤٢٥

أولاً : الموقف الإسرائيلي

تجمع القوى السياسية في إسرائيل على ضرورة الخروج من لبنان بعد فشل المحاولات السياسية والعسكرية المتلاحقة لإيجاد واقع ملائم لإسرائيل في لبنان من جهة، ولارتفاع ثمن الاحتلال البشري والمادي والمعنوي من جهة أخرى. وفيما يشترط حزبا الليكود والعمل ضرورة التوصل إلى ترتيبات أمنية تسبق الانسحاب، ترى قوى أخرى، أقل حجما وتأثيراً، أن بالإمكان حماية إسرائيل من " حدودها الدولية "، وبالتالي لا مبرر للاستمرار في تكبد الخسائر، البشرية بصورة خاصة، بانتظار موافقة لبنان (وسورية) على ترتيبات أمنية في الجنوب.

وللمرة الأولى منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ قبل عشرين عاما تعلن اسرائيل استعدادها لتنفيذ هذا القرار بعد الاتفاق مع لبنان (وسورية) على ترتيبات أمنية في الجنوب. وكان أول من أعلن ذلك وزير الدفاع "السابق" اسحاق مردخاي، في حديث أدلى به إلى مجلة "الوطن العربي " التي تصدر في باريس، ونشرته في عددها رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٩٨/١/٢ (ص٤)،تضمن قبولا إسرائيليا بتنفيذ القرار رقم ٤٢٥، وحدد الإطار العام للرؤية الإسرائيلية لمضمون القرار وشروطها لتنفيذه كما يلي :

-" لا بديل عن السياسة الحالية (الحزام الأمني وجيش لبنان الجنوبي) إلا باتفاق يؤدي إلى انتشار الجيش اللبناني وبسط مسؤوليته على الجنوب، مع الحفاظ على سلامة الجليل وضمان أمن أفراد جيش لبنان الجنوبي والمواطنين في المنطقة الأمنية ".

- "ليس لدينا أية مصالح في لبنان ما عدا المصلحة الأمنية، وإننا لا نريد التواجد على الأرض اللبنانية ... "

-"من اجل إخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان لا بد من " إعادة السلام والأمن الدولي " كما نص عليه القرار، وأنا شخصياً أعرف سبيلاً واحداً لتحقيق هذا الهدف، وهو منع الإرهاب ووقف دائرة العنف ووقف العمليات ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية، وتوفير الظروف والمناخ الملائمين لضمان حياة طبيعية وعلاقات حسن الجوار على جانبي الحدود، وتعاون مشترك بين جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني لمكافحة الإرهاب والعنف".

-"أعلنت إسرائيل مرارا وتكراراً أنه ليست لها أية مطامع إقليمية في لبنان".

"والأنباء... عن نية إسرائيل وضع اليد على مياه نهر الليطاني ليست سوى حرب نفسية...."

-" نحن مستعدون للتوصل حتى مع حكومة لبنان، بدعم سوري، إلى ترتيبات أمنية انتقالية، حتى إذا كانت غير مندرجة في إطار اتفاقية سلام شاملة...".

-" الترتيبات الأمنية" يجب أن تتضمن وقفاً نهائياً للأعمال الإرهابية ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية، تفكيك البنية العسكرية للمنظمات الإرهابية، ضمان سلامة أفراد جيش لبنان الجنوبي والمواطنين اللبنانيين في المنطقة الأمنية وفي منطقة جزين، انتشار قوات كافية وناجحة ذات صلاحيات واسعة من الجيش اللبناني في الجنوب. وإن دعت الضرورة لمساهمة قوات دولية في تعزيز الأمن، فإننا على استعداد لمناقشة الموضوع، تحقيق السيادة الكاملة للحكومة اللبنانية في جنوب لبنان وإخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان خلال فترة زمنية قصيرة ومحدودة... ترتيبات أمنية انتقالية عن طريق الحوار الموضوعي بصورة مباشرة أو بوساطة طرف ثالث".

لم يعتبر حديث مردخاي موقفا رسمياً إسرائيليا من القرار ٤٢٥، فصدر توضيح للمستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية (الحياة، لندن، ١٢/١/١٩٩٨) تضمن العناصر التالية:

أ- التزام إسرائيل الانسحاب إلى الحدود الدولية.

ب-تستلم الحكومة اللبنانية سلطتها الفاعلة، ومن ضمن ذلك نشر الجيش اللبناني في المنطقة بمساعدة القوة الدولية.

ج- يستدعي البند "ب" أعلاه تفكيك البنية التحتية للإرهاب في الجنوب، ومنع أعمال العنف والإرهاب.

د- كما يستدعي الاستيعاب الممكن للبنانيين الجنوبيين من أفراد ميليشيا جيش لبنان الجنوبي في الأطر المحلية والعسكرية.

هـ-إقرار السلام والأمن الدوليين، يتطلب من لبنان وإسرائيل معاً ومن كل منهما على حدة، التعاون والتنسيق على جانبي الحدود لمنع الإرهاب والعنف والفوضى، وإبقاء الاتصال بين قواتهما وأجهزتهما الأمنية، إضافة إلى علاقات حدودية بين البلدين، كل ذلك بمساعدة القوة الدولية.

و-سلام الأمر الواقع الذي سيقوم تنفيذا للقرار يفتقد إلى خصائص رسمية مثل الاعتراف المتبادل، أو الشكل النهائي للحدود بينهما، وإقامة علاقات سلمية طبيعية في المجالات المدنية بين البلدين.

وفي ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، أودع الممثل الدائم لإسرائيل في الأمم المتحدة، دوري غولد، الأمانة العامة للأمم المتحدة رسالة موجهة من حكومته إلى الأمين العام، كوفي أنان، اعتبرت أول وثيقة رسمية إسرائيلية تعترف بالقرار ٤٢٥ وتقدم القراءة الإسرائيلية لمضمون هذا القرار، بادئة بقلب منطق الأمور رأسا على عقب. فبدلا من أن يكون الاحتلال هو سبب الاضطراب في الجنوب، والمقاومة هي رد الفعل الشعبي اللبناني على واقع الاحتلال، فإن الرسالة الإسرائيلية إلى الأمم المتحدة تزعم أن "السبب الأساسي للحالة المقلقة في جنوب لبنان يكمن في النشاط الإرهابي المزعوم الذي يمارسه حزب الله وغيره من المنظمات التي توصف بالإرهابية اللبنانية منها والفلسطينية التي تعمل تحت مظلته..." وعلى هذا يصبح الاحتلال الإسرائيلي للجنوب "دفاعا عن النفس". و "لو امتثلت حكومة لبنان لالتزامها تفكيك البنية الأساسية للإرهاب ومنعت الهجمات على إسرائيل، لانعدمت أسباب الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة"، فقد "أوضحت إسرائيل مرارا أن ليس لديها مطالب أو أطماع إقليمية في جنوب لبنان".

وتتابع الرسالة: "وفي هذا السياق، أود أن أوضح موقف إسرائيل من قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، إن إسرائيل مستعدة لتنفيذ أحكام هذا القرار"، كما أفاد وزير الدفاع الإسرائيلي في مقابلة أجرتها معه أخيرا مجلة "الوطن العربي" بيد أن القرار ٤٢٥، الصادر عام (١٩٧٨) لا يطلب انسحابا غير مشروط وإسرائيل مستعدة لتنفيذ الانسحاب المذكور في القرار، على أن يتم ذلك ضمن إطار يكفل تنفيذ جميع عناصر القرار، بما في ذلك تنفيذ أهداف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المنصوص عليها نصا صريحاً. وهي "إعادة السلم والأمن الدوليين" و"مساعدة حكومة لبنان في ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة". وغني عن البيان أن هذه السلطة

تشمل فيما تشمله وضع ترتيبات لحماية جميع سكان المنطقة.

"ومرة جديدة أغتنم هذه الفرصة كي أطلب إلى حكومة لبنان العودة إلى طاولة المفاوضات، وبدء حوار للتوصل إلى معاهدة سلام في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، على نحو يكفل السلام والأمن لكلا الجانبين..." (نص الرسالة الإسرائيلية كما نشرتها صحيفة النهار، بيروت ١٩٩٨/٤/٢١، ص٢).

وأعلن اسحاق مردخاي في تصريح لاحق (الحياة، لندن ١٩٩٨/٢/٤) أن حكومته مستعدة "لتنفيذ القرار الدولي رقم ٤٢٥ باتفاق بين جيشينا أو أجهزتنا الأمنية تدعمه دول أجنبية أو أية قوة يمكنها أن تضمن التزامه". وأكد أنه يتحدث "نيابة عن وزارة دفاع إسرائيل وحكومتها، وما أعرضه هو اقتراح رسمي هدفه انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوبي لبنان" أما إذا أصر الطرف الآخر على التعامل بخفة مع هذا العرض، فالنتيجة "أننا سنبقى في لبنان سنوات طويلة وسنقرر وحدنا متى نفعل ما نريد وماذا نفعل....". وأضاف: " إذا رغبت سورية في أن تتقدم وتبحث في الموضوع اللبناني معنا بنفسها، فإننا مستعدون لذلك أيضاً ...." وهدد مردخاي بأن البديل عن تنفيذ القرار ٤٢٥ هو "أن الخطر على لبنان ودول أخرى، سيزداد مع مرور الوقت... إن دولة واحدة ستدفع الثمن هي لبنان".

وألقى منسق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان، أوري لوبراني، مزيدا من الضوء على الموقف الإسرائيلي بقوله (كامران قره داغي - الحياة، لندن، ١٩٩٨/٢/١٣): "نريد إيجاد حل لا يكون له أي بعد سياسي على الإطلاق ... بل يتعلق بالقضية الأمنية فقط... لا بديل عن وجود ترتيبات أمنية انتقالية أو مرحلية حتى يأتي وقت نتوصل إلى اتفاق سلام، وهذا مستحيل من دون سلام مع سورية وهذا واقع نقبله". " إسرائيل لن تربط بين انسحابها وبقاء القوات السورية في لبنان...". "القرار ٤٢٥ يتضمن عنصرين: أولا انسحاب إسرائيل، وثانيا اتخاذ ترتيبات لتمكيننا من تنفيذ هذا الانسحاب....".

وفي حديث آخر (الأهرام، القاهرة، ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٨) أكد لوبراني أن لا انسحاب دون ترتيبات أمنية، ومن هذه الترتيبات نزع سلاح حزب الله والمنظمات الفلسطينية، وحماية الميليشيات المتعاونة في الجنوب من أي عقاب.

وفي الأول من نيسان/ ابريل ١٩٩٨، أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر بياناً جاء فيه: "(١) تعلن إسرائيل قرارها قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، بحيث يخرج الجيش الإسرائيلي من لبنان مع ضمان ترتيبات أمنية ملائمة، وإعادة السيطرة الفعلية في الجنوب اللبناني إلى الحكومة اللبنانية، المسؤولة عن ضمان

عدم استخدام أراضيها قاعدة للإرهاب ضد إسرائيل. (٢) سيواصل الجيش الإسرائيلي نشاطاته في المنطقة الأمنية ضد التهديدات الإرهابية، إلى حين التوصل إلى الترتيبات الأمنية الضرورية لإسرائيل. (٣) تدعو الحكومة الإسرائيلية الحكومة اللبنانية إلى البدء بمفاوضات، وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، من أجل إعادة سيطرة الحكومة اللبنانية على المناطق الموجودة حالياً تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، مع منع نشاطات إرهابية من أن تنطلق من أراضيها ضد الحدود الشمالية لإسرائيل. (٤) ترى إسرائيل في ضمان أمن وسلامة سكان "المنطقة الأمنية" في الجنوب اللبناني وجنود جيش لبنان الجنوبي جزءاً من تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ ومن كل الترتيبات لإعادة الأمن على حدودنا مع لبنان. (٥) ستواصل إسرائيل جهودها من أجل التوصل إلى تسويات سلمية مع جميع جيرانها" (هآرتس، ١٩٩٨/٤/٢، نقلا عن مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٥، صيف ١٩٩٨، ص ٢٣٣).

وأعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بعد الاجتماع، أن المصادقة على قرار مجلس الأمن ٤٢٥ تمت بالإجماع وبموافقة جميع الوزراء، وقال أنه جاء وهو مستعد لمفاوضات طويلة مع الحكومة اللبنانية، وأنه لا يسعى إلى "خلق مواجهة مع المصالح السورية في لبنان"، وأنه سيتصل شخصيا بالأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، لإبلاغه قرار الحكومة الإسرائيلية. وستشرع الحكومة في الاتصال بكل من يستطيع الإسهام في تطبيق القرار الدولي (الحياة، لندن ١٩٩٨/٤/٢)، وقال نتنياهو أن إسرائيل لا تشترط لخروجها من لبنان عقد اتفاق سلام، بل تكتفي بترتيبات أمنية لضمان أمن حدودها الشمالية، (النهار، بيروت ١٩٩٨/٤/٢).

وهكذا تبنت الحكومة الإسرائيلية رسميا مشروع وزير الدفاع اسحاق مردخاي، بعد تنافس، عكسه الإعلام الإسرائيلي، بين المشاريع المطروحة للانسحاب من لبنان، نذكر منها مشروع وزير البنى التحتية اريئيل شارون، ومشروع يوسي بيلين (من قادة حزب العمل).

مشروع شارون

يقترح وزير البنى التحتية "آنذاك" اريئيل شارون، الانسحاب من طرف واحد على مراحل، على أن يحل الجيش اللبناني، في كل منطقة ينسحب الجيش الإسرائيلي منها، ويكون مسؤولا عن الأمن. أما إذا استمرت هجمات المقاومة فإن الجيش الإسرائيلي سيتمتع بتغطية دولية لتوجيه ضربة شاملة تدمر البنية التحتية

المدنية اللبنانية وتمس بوحدات الجيش السوري في لبنان، (رون بن يشاي، يديعوت احرونوت ١٥/٣/١٩٩٨، نقلا عن جريدة القدس العربي، لندن ١٦/٣/١٩٩٨).

مشروع يوسي بيلين

يقترح بيلين انسحابا من طرف واحد، بعد إنشاء نظام دفاع متطور على الجهة الجنوبية من الحدود الدولية اللبنانية – الإسرائيلية، وانتشار الجيش اللبناني على الجهة الشمالية من الحدود بالتنسيق مع القوات الدولية التي يصدر عن مجلس الأمن الدولي قرار بزيادة عددها. يتوقف نشاط حزب الله، وتتلقى الولايات المتحدة التزاما من سورية ولبنان بتنفيذ اتفاق الطائف فيما يتعلق بتطبيق القرار ٤٢٥ وممارسة السلطة اللبنانية سيادتها على الحدود الدولية، وتطبيق اتفاق الهدنة بين إسرائيل ولبنان. يتولى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان إعلام سورية بقرار إسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان على نحو أحادي الجانب، ومعاملتها كدولة منبوذة في حال دعمت أي هجوم على إسرائيل، تلتزم إسرائيل بنود تفاهم نيسان ١٩٩٦ إلى أن يحل مكانها اتفاق موقع مع لبنان، تدفع إسرائيل لجنود جيش لبنان الجنوبي تعويضات مالية، وتؤمن الإقامة في إسرائيل لكل من يشعر أن حياته في خطر، تعلن إسرائيل أنها تعتبر نفسها حرة في الرد على جميع أعمال العنف الموجهة ضدها على النحو الذي تراه مناسبا، (النص الكامل لمشروع بيلين في النهار، بيروت ٢٧ و ٢٨ و ٢٩/٥/١٩٩٨).

سعت الحكومة الإسرائيلية إلى "تسويق" مشروعها لتنفيذ القرار ٤٢٥ لدى الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما من القوى العالمية المؤثرة. واجتمع رئيس الحكومة، نتنياهو، بالأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، وأبلغه قرار الحكومة الإسرائيلية، وطلب إليه إجراء المشاورات التي يخوله القرار المذكور إجراءها (النهار، بيروت ١٦/٥/١٩٩٨).

وعلى الرغم من أن إسرائيل عبرت عن رغبتها في إجراء مفاوضات مباشرة لبنانية/ إسرائيلية، للاتفاق على الترتيبات الأمنية المتعلقة بتنفيذ القرار، فإنها لم تستبعد قيام طرف ثالث بدور صلة الوصل بين لبنان وإسرائيل، أو بين هذه من جهة ولبنان وسورية من جهة أخرى. وفي الإلحاح على طلب المفاوضات المباشرة، تستند إسرائيل إلى تجربة المفاوضات العسكرية التي جرت في الناقورة (على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية) على امتداد عدة أشهر ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بين ضباط لبنانيين وإسرائيليين، برعاية الأمم المتحدة، لكن هذه الاجتماعات فشلت في الوصول إلى اتفاق على الترتيبات الأمنية لتنفيذ القرار ٤٢٥. وقد

عرضت إسرائيل، بصورة غير مباشرة، تجديد الاجتماعات على المستوى العسكري لوضع الترتيبات الأمنية التي تسمح بانسحاب القوات الإسرائيلية (النهار، بيروت، ١٩٩٨/٦/١٢) فبادر لبنان إلى تجديد رفضه للاقتراح لأن القبول بترتيبات أمنية لتطبيق القرار ٤٢٥ هو تعديل لنص القرار وإدخال إضافات عليه. وذكرت المصادر اللبنانية بأن القرار ٤٢٦ يتضمن آلية تنفيذ القرار ٤٢٥ بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة (المصدر نفسه).

وتذهب إسرائيل إلى تضمين عبارة " إعادة السلام والأمن الدوليين" التي ينص عليها القرار ٤٢٥ ما تشاء من مطالب مثل : نزع سلاح المقاومة وتصفية البنية التحتية لـ " الإرهاب" وحماية الميليشيات التابعة لها وأي متعاملين معها في المنطقة المحتلة من أي عقاب، دمج جنود جيش لبنان الجنوبي بالقوى العسكرية اللبنانية النظامية وتكليفها بمهمات أمنية في المنطقة الحدودية، وغير ذلك مما تطلق عليه "ترتيبات أمنية ".

لا شك في أن اعتراف الحكومة الإسرائيلية بالقرار ٤٢٥ وإعلان استعدادها لتنفيذه على أنه "تسوية أمنية مرحلية ستوفر الإمكانية لانسحاب إسرائيل من لبنان" دون المطالبة بعقد معاهدة سلام بين البلدين (حديث النائب الأول للمدير العام للخارجية الإسرائيلية يوآف بيران، عبر الانترنيت http:// www. Israel-mfa.gov.il،) والتزام الانسحاب حتى الحدود الدولية، وتكرار الإعلان عن أن لا أطماع ولا مطالب إقليمية لإسرائيل في لبنان، كل ذلك يشكل عناصر كان يجدر بالدبلوماسية اللبنانية والإعلام اللبناني أن يركزا عليها، كالتزامات غير قابلة للنقض، في معركة القرار ٤٢٥.

ثانيا : الموقف اللبناني

١. الموقف الرسمي :

دأب لبنان على المطالبة الملحة بتنفيذ القرار ٤٢٥. وينظم في الذكرى السنوية لصدور القرار (آذار / مارس من كل عام) حملات إعلامية، داخلية وخارجية، يدعو فيها إلى انسحاب إسرائيل من الجنوب والبقاع الغربي على أساس هذا القرار. ويبدو أن المسؤولين اللبنانيين فوجئوا بالموافقة الإسرائيلية، وبعد التنسيق مع سوريا تحركوا بسرعة لشن الهجوم الدبلوماسي المضاد. ولم يلبث أن توحد الموقفان اللبناني والسوري من المبادرة الإسرائيلية، وصارت تحركاتهما مشتركة أو منسقة.

وسهل مهمتهما أن التفسير الإسرائيلي للقرار ٤٢٥ يحمله شروطا تتعارض مع نصه الواضح، وأن نتنياهو وحكومته لا يتمتعان بالصدقية سواء فيما يصدر عنهما من مواقف أو في سلوكهما الفعلي إزاء التزامات العملية السلمية على المسارات كافة.

وكان أوضح تعبير عن هذا الخطاب اللبناني ما جاء في كلمة وزير الخارجية فارس بويز في افتتاح مؤتمر مدريد يوم ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١:

"إن لبنان يعلق أهمية أساسية على تنفيذ القرار ٤٢٥، إذ أن اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ ما زال يحكم الوضع بينه وبين إسرائيل، وقد نصت المادة الثامنة منه على أن : يبقى هذا الاتفاق موضع التنفيذ حتى يتوصل الطرفان إلى حل سلمي".

ويتابع بويز :

"لقد ابلغنا الدولتين الداعيتين لهذا المؤتمر، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، أن قبولنا الدعوة مبني على هذا الموقف. وأود الإشادة هنا بالدعم الذي لقيناه لموقفنا هذا لدى الكثير من الدول الصديقة، ولا سيما منها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلمتنا خطيا موقفها الثابت من أن التطبيق الكامل للقرار ٤٢٥ لا يتوقف على حل شامل في المنطقة ولا يرتبط بها ..."

"إن القرار ٤٢٥ هو قرار مستقل متكامل يتضمن آلية ذاتية مفصلة لتنفيذه، لا يرتبط بأي شكل من الأشكال بالمساعي القائمة لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بموضوع الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ ولا سيما منها القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ ".

وينتهي بويز إلى الجزم بما يلي :

"وعند تنفيذ هذا القرار سيلتزم لبنان التزاما أكيدا بضبط الأمن على حدوده الدولية المعترف بها، فلا يفسح المجال لأية خروقات أمنية، وعندئذ ينتفي المبرر لأعمال مقاومة الاحتلال".

" أما الحدود نفسها، فهي مرعية بالقرار ٤٢٥ المستند إلى اتفاق الهدنة لسنة ١٩٤٩، وهي حدود معترف بها دوليا وليست في أي شكل من الأشكال موضوع تفاوض".

يتلخص الموقف اللبناني كما عبر عنه وزير الخارجية إذن في : انسحاب إسرائيل على أساس القرار ٤٢٥، التزام لبنان أحكام اتفاقية الهدنة مع إسرائيل، الفصل بين قضية الاحتلال في الجنوب التي يحكمها القرار ٤٢٥ وبين احتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧ التي يعالجها القراران ٢٤٢ و ٣٣٨، الالتزام بأمن الحدود الدولية وانتفاء المبرر لنشاط المقاومة بعد التحرير.

وقد تكرر هذا الموقف على ألسنة المسؤولين اللبنانيين على أعلى المستويات، فتعهد رئيس الجمهورية إلياس الهراوي في أكثر من خطاب وتصريح بإرسال الجيش إلى الجنوب وضبط الأمن فيه بمساعدة القوات الدولية، كما ينص القرار ٤٢٥ على سبيل المثال، تصريح رئيس الجمهورية بعد تشكيل لجنة المراقبة المنبثقة عن "تفاهم نيسان" بعد عملية "عناقيد الغضب" الإسرائيلية في الجنوب (النهار - بيروت ١٩٩٦/٨/٢)، خطاب الرئيس الهراوي في حفل استقبال أعضاء السلك الدبلوماسي بمناسبة السنة الجديدة (النهار، بيروت ١٩٩٧/١/٧).

لم يلتزم لبنان هذا الموقف بعد إعلان إسرائيل اعترافها بالقرار ٤٢٥ ودعوتها لتنفيذه، واعتبر الموقف اللبناني المبادرة الإسرائيلية فخاً وخدعة الغرض منها فصل المسارين اللبناني والسوري، وإحداث فتنة داخلية في لبنان. وتمترس المسؤولون اللبنانيون عند مقولة صارت شعاراً : إذا كانت إسرائيل جادة في تنفيذ القرار ٤٢٥ فلتنسحب كما دخلت دون استئذان، فالقرار الدولي ينص على انسحاب كامل وفوري دون قيد ولا شرط ولا مفاوضات.

طرحت المبادرة الإسرائيلية ثلاثة شروط هي : (١) مفاوضات مباشرة بين لبنان وإسرائيل للاتفاق على الترتيبات الأمنية التي ستحل محل القوات الإسرائيلية المنسحبة، وهذا أمر يمكن تجاوزه من خلال الالتزام بنص القرار ٤٢٥، أي أن يتولى قائد القوات الدولية في الجنوب، بتكليف من مجلس الأمن، إجراء مفاوضات مع كل من إسرائيل ولبنان للاتفاق على تفاصيل الانسحاب وحفظ الأمن في المنطقة الحدودية المحررة. (٢) نزع سلاح حزب الله والمقاومة، وهو أمر لا علاقة لإسرائيل به ويقع ضمن إطار السيادة اللبنانية، خصوصاً وأن الجيش اللبناني والقوات الدولية سيتعهدان حفظ الأمن على الحدود الدولية. (٣) حماية القوة المحلية (جيش لبنان الجنوبي) المتعاونة مع الاحتلال ودمجها بقوى الأمن النظامية اللبنانية، وهو أمر يقع أيضاً ضمن السيادة اللبنانية، وثمة أساليب عديدة لمعالجته دون التفريط بالقوانين اللبنانية التي تعاقب المتعاونين مع السلطة المحتلة. وقد اقترح حزب الله حلا جيداً لم يؤخذ به، وهو أن يصدر عن البرلمان اللبناني قانون بالعفو عن عناصر جيش لبنان الجنوبي (الأفراد والرقباء دون الضباط) التي تسلّم نفسها إلى السلطات اللبنانية ضمن مهلة ثلاثة اشهر (مشروع قانون قدمته كتلة الوفاء للمقاومة في مجلس النواب، النهار، بيروت ١٩٩٨/٤/٩).

وسنعرض فيما يلي بعض أشكال التعبير عن الموقف اللبناني بعد الإعلان الإسرائيلي المتعلق بالقرار ٤٢٥.

فقد جاء في نشرة توجيهية أصدرتها قيادة الجيش اللبناني : " أن الطرح الإسرائيلي ... فخ ومناورة، وأن الكلام عن الانسحاب حتى لو كان جديا هو كلام حق يراد به باطل "، وأن " لبنان ليس من واجبه قبول الشروط أو تقديم الضمانات والإجابة عن الأسئلة التي تعبر عن هواجس إسرائيل، خصوصا أن هذه الأسئلة والهواجس تجد الأجوبة عنها في إطار عملية سلام شاملة وعادلة تجمع لبنان وسورية تحت شعار الأرض مقابل السلام " (الحياة، لندن ١٩٩٨/٣/٢٦).

وصدر عن اجتماع مجلس الوزراء اللبناني في ١٩٩٨/٤/٢ تعليق على المبادرة الإسرائيلية أورد النقاط التالية:

١- إن الطرح الإسرائيلي الأخير يحمل أسباب رفضه بذاته لربطه الانسحاب بشروط مسبقة.

٢- الإعلان الإسرائيلي المستجد هو جزء من حملة دبلوماسية سياسية مظهرها الانسحاب وباطنها الإمعان في انتهاك سيادة لبنان، ومحاولة استدراجه إلى التفاوض على ترتيبات أمنية يرفضها اللبنانيون.

٣- إن الحكومة الإسرائيلية تريد من القوى الأمنية اللبنانية أن تعمل في خدمة أهدافها الأمنية والحكومة اللبنانية مسؤولة تجاه شعبها.

٤- رفض أن يكون " جيش لحد " جزءا من الترتيبات الأمنية.

٥- معادلة نتنياهو : الأمن قبل السلام ثبت عدم جدواها، فالسلام هو الذي يورث الأمن، والحكومة اللبنانية مستعدة لإحياء مفاوضات السلام من النقطة التي انتهت إليها مع الحكومة السابقة، وعلى قاعدة مؤتمر مدريد والقرارات التي تؤدي إلى الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب والبقاع الغربي والعودة إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في الجولان (النهار، بيروت ١٩٩٨/٤/٣).

وفي ١٩٩٨/٤/٢٣ نشرت جريدة " السفير " نص رسالة من وزير الخارجية فارس بويز إلى وزراء خارجية الدول الكبرى، تضمنت تفنيدا وردا على الرسالة التي وجهها مندوب إسرائيل الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن في ١٩٩٨/٤/٦ وطلب توزيعها كوثيقة رسمية على الدول الأعضاء، وتضمن رد بويز العناصر الرئيسية التالية:

١- إن الحكومة اللبنانية متمسكة بضرورة تطبيق القرار ٤٢٥ نصا وروحا وفق الآلية التنفيذية الواردة في القرار ٤٢٦. فالقرار ٤٢٥ دقيق وواضح بمطالبته بالانسحاب الكامل والفوري ودون ربط الانسحاب بشروط أمنية أو سياسية ودون

مفاوضات، وهي تدعو مجلس الأمن وإسرائيل لتنفيذه.

٢- إن الشروط التي وضعتها إسرائيل تدخل تعديلات جوهرية على القرار ٤٢٥ وتغير بنيته القانونية والسياسية، مثل المطالبة " بمفاوضات من أجل التوصل إلى ترتيبات أمنية وضمانات " الهدف منها تفريغ القرار من مضمونه كما حصل على المسار الفلسطيني بالنسبة إلى اتفاق أوسلو، أو التراجع عن ضمانات كما حصل على المسار السوري، ثم فرض شروط تتعلق بنقاط تمركز أو أدوار للميليشيا الإسرائيلية، أو تقييد دور الجيش اللبناني. والهدف الثاني من انتزاع مبدأ التفاوض هو انتزاع مبدأ "الترتيبات الأمنية والضمانات".

٣- أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بوضوح أنه يريد تغيير معادلة الأرض مقابل السلام وإعادة تفسير القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. وهو يمارس أسلوبا مزدوجا يهدف إلى تفريغ العناوين السياسية من جهة، واستخدم الإعلام لتجميل صورته السياسية وإخفاء معالم تعنته الباطني بهدف إسقاط السلام، من جهة أخرى.

٤- دخل لبنان عملية السلام على أساس تنفيذ القرار ٤٢٥ فيما يتعلق بتحرير أرضه، وعلى أساس التفاوض للوصول إلى حل عادل ودائم وشامل منبثق عن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ فيما يتعلق بباقي الأمور العربية المشتركة، وهو ملتزم بهذا.

تشكل رسالة بويز الموقف اللبناني الأكثر تماسكا في مواجهة الحملة الدبلوماسية الإسرائيلية، وان كان البند الثالث منها لا ينطبق بالضرورة على الموقف الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، فالأطماع الإسرائيلية في لبنان مختلفة نوعا عن الأطماع الإسرائيلية في الضفة الغربية والجولان.

في الأشهر الأخيرة، أخذ التعبير عن الموقف اللبناني ينحو نحو التخفيف من أثقال القرار ٤٢٥ والتركيز على المطالبة بالتسوية الشاملة، وهي في المفهوم اللبناني، تسوية لبنانية سورية مع إسرائيل. فرئيس الحكومة، رفيق الحريري، يصرح لمحطة التلفزيون الأميركية CNN : تريد إسرائيل أن يكون لبنان مسؤولا عن أمنها على الحدود الشمالية دون معاهدة سلام مع لبنان وسورية، وهذا مستحيل لأننا نريد أن نصل إلى اتفاق سلام في المنطقة ... لماذا لا نبدأ المفاوضات من حيث توقفت ؟ وأنا قلت مرات، وسورية موافقة، أن لبنان وسورية مستعدتان لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل خلال ثلاثة أشهر إذا أظهرت إسرائيل أنها ستنسحب من لبنان ومن الأراضي السورية في الجولان (النهار، بيروت٣/٤/١٩٩٨).

ويكرر رئيس الحكومة التأكيد على السلام الشامل والدائم أثناء زيارته للولايات

المتحدة في حزيران / يونيو ١٩٩٨ واجتماعه بكبار المسؤولين الأميركيين، متجنبا ، بقدر ما تسمح أسئلة الصحافيين، الخوض في مواجهة مفصلة مع الحملة الإسرائيلية بشأن القرار ٤٢٥ (راجع تصريحاته مثلا في النهار، بيروت ١٩٩٨/٦/١٧ بعد اجتماعه بالرئيس الأميركي كلينتون).

ويوضح رئيس الجمهورية، الياس الهراوي، سبب تراجعه عن الموقف الذي أعلنه مرات عدة، بإرسال الجيش اللبناني وتوليه الأمن في الجنوب بعد انسحاب إسرائيل، بقوله : " بعد ما جرى من نتنياهو حيال كل الالتزامات التي كانت تلتزمها إسرائيل بعد الاجتماع الذي عقد في مدريد، رأيت من واجبي أن أقول : لا سلام إلا إذا كان عاما وشاملا في المنطقة " (النهار، بيروت ١٩٩٨/٥/٢٩).

ويضيف رئيس الحكومة بعداً جديداً إلى التفسير اللبناني للاعتراف الإسرائيلي بالقرار ٤٢٥ والدعوة إلى تنفيذه باعتبار الموقف الإسرائيلي " وسيلة للهروب من مواجهة الاستحقاقات الفلسطينية الإسرائيلية "، "لننتظر ما سيحصل على المسار الفلسطيني وفي ضوئه نقوّم الوضع" (الحياة، لندن ١٩٩٨/٥/١٧). ويتفق معه وزير الخارجية، فارس بويز، في هذا التفسير : "إن هذا الطرح هو مناورة لتغطية التعثر الحاصل على مستوى الحوار الفلسطيني – الإسرائيلي .... حاولوا استعمال (القرار ٤٢٥) كعملية تمويهية من أجل إبعاد النظر عن حقيقة ما كان يحصل في حينه على المستوى الفلسطيني... " ودليل وزير الخارجية على ذلك أن " البحث في هذا الموضوع من الجانب الإسرائيلي قد توقف " (النهار، بيروت ١٩٩٨/٦/٢).

وقد ميز لبنان بين مضمون القرار ٤٢٥ وظروف صدوره المختلفة عن ظروف صدور القرار ٤٢٤، فلم يشارك لبنان في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ إلا بعد أن تلقى رسالة تطمينات من الرئيس جورج بوش تنص على أن "التطبيق الكامل للقرار ٤٢٥ لا يتوقف على تسوية شاملة في المنطقة ولا يرتبط بها ". كما ناضل لبنان من أجل تنفيذ القرار ٤٢٥ والعودة إلى اتفاق الهدنة، دون أن يضطر إلى توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل قبل إنجاز التسويات العربية الأخرى مع إسرائيل.

٢. موقف حزب الله

ينظر "حزب الله " وذراعه العسكرية " المقاومة الإسلامية " إلى الطرح الإسرائيلي بشأن القرار ٤٢٥ بثقة وهدوء، ومن موقع القوة والإمساك بزمام المبادرة. وشرح الأمين العام للحزب، السيد حسن نصر الله، موقف المقاومة الإسلامية في حديث مسهب نشرته مجلة " الشراع " اللبنانية (العدد ٨٢٦، تاريخ ٣/٣٠/ ١٩٩٨،

ص ١٥ - ٢٥). يقول السيد نصر الله : " القول بأن الإسرائيلي فقط يناور أو يلعب فهذا غير دقيق، والقول بأن الإسرائيلي يريد فقط الانسحاب كيفما كان، أيضا كلام غير دقيق. الحقيقة هي مزيج من الأمرين، فهناك مشكلة لإسرائيل في جنوب لبنان وهناك ضغط داخلي لتنسحب لأنها تصاب يوميا بخسائر... الإسرائيلي يريد أن ينتهي ويخرج من هذا المستنقع بلا ثمن، أو ... بأقل خسائر ممكنة ... ". إن " تخليه عن اتفاقية سلام كشرط للانسحاب، وتخليه عن التطبيع هذا تنازل، تنازل حقيقي وليس مناورة، والاعتراف بالقرار ٤٢٥ ... بعد التنكر له عشرين سنة، هذا تنازل إسرائيلي أيضا. وهو لغّمَ هذا القرار بالترتيبات الأمنية بالطريقة التي يفهمها ويفسرها ويريد فرضها، هنا حصلت المشكلة ... " و" ليس بعيداً أن يقترب أثناء النقاش في الترتيبات الأمنية، إلى جوهر ما ورد في اتفاق ١٧ أيار على المستوى الأمني..."

لا يعطي حزب الله أية ضمانات للمستقبل، بعد انسحاب إسرائيل، ويحتفظ بهذه "الورقة " سلاحا في يده. لكن السيد نصر الله يقول : " حين تنسحب إسرائيل من منطقة يتسلم الجيش اللبناني المنطقة وينتشر فيها ويقوم بمهماته. ربما إحدى مهماته الموكلة إليه بقرار لبناني هي منع وجود السلاح أو إطلاق الرصاص أو تنفيذ أية عملية عسكرية. أفهم هذا على أنه إجراء لبناني، لكن أن نلتزم مع إسرائيل بترتيبات ونعطيها تعهدات من هذا النوع، فهذا يعني أن الإسرائيلي له الحق في التدخل بشؤوننا، وله الحق في أن يعاقب لبنان حين يحصل أي خلل على الحدود نحن لسنا مضطرين لإعطائه التزامات من هذا النوع ".

وفي حديث آخر، قال السيد نصر الله : " الحل الوحيد والمنطقي هو الانسحاب من دون قيد أو شرط وترك مسؤولية الأمن للبنانيين أنفسهم حيث لن تكون هناك مشكلة في المنطقة المحتلة بعد انسحاب إسرائيل. إذ سيتعاون حزب الله مع الجيش اللبناني وقوات الأمن الرسمية تعاونا كاملا حتى تحافظ تلك القوات على أمن المنطقة" (النهار، بيروت ١٩٩٨/٤/٣).

ثالثا : الموقف السوري

تناول كبار المسؤولين السوريين المبادرة الإسرائيلية في مناسبات عديدة، ونسقوا بعض التحركات الدبلوماسية مع الجانب اللبناني. وكرر الرئيس حافظ الأسد في حديث إلى التلفزيون الفرنسي في تموز/ يوليو الماضي، ما سبق أن أعلنه في أوقات أخرى: دخل الإسرائيليون بدون رأي لبنان ويستحسن الآن أن يخرجوا مثلما جاؤوا.

وإذا حدث ذلك فسيؤيده لبنان وتؤيده سورية أيضا، والمهم أن يطبق القرار بدون تحميله أشياء ليست فيه (السفير، بيروت، ١٦/٧/١٩٩٨).

نائب الرئيس، عبد الحليم خدّام، وصف المشروع الإسرائيلي بالخديعة والمناورة، وحدد أهداف المشروع : (١) طي الحديث عن موضوع فلسطين، (٢) تحسين صورة الحكومة الإسرائيلية، (٣) خلق مشكلة في لبنان، (٤) الفصل بين المسارين السوري واللبناني، (الحياة، لندن ١٣/٥/١٩٩٨). وقال" أن الأمن الذي تطالب به إسرائيل هو عنصر رئيسي من عناصر السلام. فهل يمكن للمعتدي أن يطلب من المعتدى عليه ضمان الأمن وترتيبات أمنية في ظل استمرار حالة الحرب؟". وأضاف أن القرار ٤٢٥ عالج مسألة الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حينه ولم تكن مسألة السلام مطروحة. و " الأمن وضمانات الأمن وترتيبات الأمن جزء من عملية السلام وعنصر أساسي فيها، والقفز إلى هذا العنصر غير ممكن في غياب السلام"، (الحياة، لندن ١٣/٥/١٩٩٨. والنهار، بيروت ٢٣/٤/١٩٩٨).

"وإذا كانت إسرائيل تريد السلام بشكل جدي فعليها الالتزام باستئناف المفاوضات من حيث توقفت... بعد ذلك نبحث في تحقيق السلام الشامل والعادل..." (الأهرام، القاهرة ٢٥/٥/١٩٩٨).

وقال وزير الخارجية، فاروق الشرع، بعد لقاء مع وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبريت في واشنطن: " نحن مع سلام شامل وعادل ولا نقبل بأي حلول منفردة أو مجتزأة، والهرب من مسار إلى مسار "، (النهار، بيروت ٢٣/٥/١٩٩٨).

رابعا: الموقف الإيراني

كان الموقف الإيراني في البداية، غير واضح تماما وصدرت تصريحات، أبرزها تصريح وزير الثقافة، وجاء فيه : " في حال انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان في ظل ضمانات لحدود آمنة ونهائية، فلا حاجة عندئذ لمقاومة حزب الله في الجنوب اللبناني" (الحياة، لندن ٢٨/٣/١٩٩٨). وتصريح وزير الخارجية، كمال خرازي في دمشق : " في حال انسحاب إسرائيل فإن لبنان هو الذي يقرر في شأن نزع سلاح المقاومة". وتصريحه في بيروت: " أتصور أن إسرائيل عندما تنسحب من لبنان تكون أهداف المقاومة قد تحققت ... "(الحياة، لندن ٢٩ و ٣١/٣/١٩٩٨).

وقد استدعى ذلك قيام اتصالات سريعة، بما في ذلك زيارة مسؤولين إيرانيين

لدمشق، ومسؤولين سوريين لطهران، مما أدى إلى تطابق الموقف الإيراني مع الموقف اللبناني / السوري. وصدر عن اجتماعات الهيئة العليا السورية - الإيرانية المشتركة بيان نشر في دمشق وطهران (النهار، بيروت ١٩٩٨/٤/٢٧) يعبر بوضوح عن هذا التطابق.

خامساً: الموقف الأميركي

يتلخص الموقف الأميركي بالعناصر التالية :

١- التركيز على التسوية الشاملة مع " الأخذ بالتقدم حيثما يحصل".

٢-التركيز على تحقيق تقدم في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية أولاً.

٣-بعدها، يتم الانتقال للتركيز على المسارين السوري واللبناني.

٤-اعتبار الطرح الإسرائيلي بشأن القرار ٤٢٥ جدياً وتوجيه النصيحة إلى اللبنانيين والسوريين للتعامل معه على هذا الأساس.

ويعبر عن هذه التوجهات تصريح السيدة أولبريت في مؤتمر صحافي في واشنطن قبيل اجتماعها برئيس الحكومة اللبنانية، رفيق الحريري: " سأؤكد له (الحريري) التزام أميركا سلاماً عادلاً وشاملاً ودائماً لجميع الأطراف في المنطقة. إننا نعمل بقوة لمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على التوصل إلى اتفاق والتحرك نحو مفاوضات الحل النهائي... نريد أن نرى معاودة المفاوضات على جميع المسارات بما فيها بين إسرائيل وسورية، وإسرائيل ولبنان... وسنبحث في قرار إسرائيل قبول قرار مجلس الأمن ٤٢٥. والولايات المتحدة رحبت بمبادرة إسرائيل، ونصحنا الحكومتين اللبنانية والسورية بأننا نؤمن بأن هذه (المبادرة) يجب أخذها في الاعتبار والنظر إليها بكل جدية " (النهار، بيروت ١٩٩٨/٦/١٧).

سادسا: الموقف الأوروبي

بعد جهود لبنانية وسورية استدعت اتصالات على أعلى المستويات، أمكن بلورة الموقف الفرنسي كما عبر عنه الرئيس جاك شيراك أثناء زيارته لبيروت: إن القرار ٤٢٥، مثل كل قرارات الأمم المتحدة، غير قابل للتفسير ولا للنقاش ولا للتفاوض ويجب أن ينفذ حرفياً، والسلام يجب أن يشمل، دون شك، سورية ولبنان معا (النهار، بيروت ١٩٩٨/٦/١).

ولروسيا موقف مماثل عبر عنه نائب وزير الخارجية، فيكتور بوسوفاليوك بقوله: إن موسكو مقتنعة بأنه يستبعد أن يتسنى تطبيق القرار بتجاهل سورية. والصيغة

المثلى مفاوضات بين إسرائيل من جهة ولبنان وسورية من جهة أخرى، ومن النقطة التي كانت قد توقفت عندها (الحياة، لندن ١٩٩٨/٦/٤).

سابعا: موقف الأمم المتحدة

قام الأمين العام، كوفي أنان، بجولة في المنطقة في آذار / مارس الماضي، وكان القرار ٤٢٥ من المواضيع الرئيسية في هذه الجولة. وقد أثار تصريح للأمين العام في بيروت، تحدث فيه عن تغييرات حصلت خلال عشرين عاما، بعد صدور القرار، متسائلا : "هناك أمور وقعت على الأرض: كيف ستؤثر في تطبيق القرار؟ ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها ؟ ومن يتخذها ؟ " (الحياة، لندن ١٩٩٨/٣/٢١) وقد أثار هذا التصريح ردود فعل سلبية من الجانب اللبناني إزاء الأمين العام.

وفي تصريح لجريدة النهار اللبنانية (١٩٩٨/٤/١٦) قال أنان أن نص القرار واضح، وإسرائيل تعلن للمرة الأولى منذ ٢٠ عاما عن رغبتها في تنفيذه، وعلينا، وعلى جميع الفرقاء أن ندرس مدى التزام إسرائيل تنفيذ القرار ٤٢٥، وأن نرى بطريقة بناءة، ما يمكن أن نقوم به جميعا في سبيل تنفيذه. مطلوب درس هذا الموضوع جيدا وعدم إهماله.

وجرت اتصالات مع الأمين العام لاستجلاء موقفه، وكان آخرها لقاء رئيس الحكومة، رفيق الحريري، به في نيويورك أثناء زيارة الحريري للولايات المتحدة في حزيران / يونيو الماضي، واطمئنانه إلى أن الأمين العام لن يبادر إلى أي تحرك يتعلق بتنفيذ القرار ٤٢٥ . و" ليس مطلوبا منه القيام بدور الوساطة " في هذا الموضوع وهو يدرك الآن " حساسية هذه الأمور" (السفير، بيروت، ١٩٩٨/٦/٢٠).

هل ثمة فرصة حقيقية لتحرير الجنوب ؟

١-وضع بينامين نتنياهو العملية السلمية في فلك مختلف عن ذلك الذي كانت تدور فيه زمن رابين وبيرس. فوارث اليمين التقليدي، وحليف اليمين المتطرف بشقيه العلماني والديني، والفائز بانتخابات شعبية مباشرة بعد مقتل إسحاق رابين، ما يزال مخلصا للبيئة التي انطلق منها في منتصف سنة ١٩٩٦، وللثوابت التي تسيج رقعة تحركه: خفض سقف التطلعات والتوقعات الفلسطينية، رفض مشروع الشرق الأوسط الجديد وعدم الاهتمام بتطوير العلاقات العربية - الإسرائيلية في هذه المرحلة، تحييد الضغوط الخارجية، الاستفادة إلى أقصى قدر ممكن من الوقت لاستحداث " حقائق الأمر الواقع " في الضفة الغربية (بما فيها القدس). وقد

اسقط نتنياهو، خلال سنتين من ممارسة الحكم، مراهنة المراهنين على أن "البراغماتية " ستقود خطاه، نحو الاعتدال والواقعية وإكمال المسيرة السلمية.

٢-نجح نتنياهو في وقف العملية السلمية كما تحددت في مؤتمري مدريد وأوسلو، دون أن يضطر إلى دفع ثمن مؤثر، يساعده في ذلك ظرف عربي ودولي مثالي. وهو ماض في تنفيذ مخططاته وفق الأولويات التالية: تحقيق القدس الكبرى اليهودية، ضم ما تحتاج إليه إسرائيل من الضفة الغربية لتلبية متطلبات آنية ومستقبلية على صعيدي الأمن والثروة المائية، السعي إلى الحيلولة دون استكمال مقومات الشخصية الوطنية الفلسطينية، ودون قيام الكيان الجغراسي الفلسطيني بما هو وحدة الأرض والشعب، وبما هو انبثاق نهضة شعب فتي قادر على تجسيد حقه في النمو والتطور. فهذا (الشعب الفلسطيني) هو العدو التاريخي للدولة اليهودية، والشاهد الأبدي الذي يدل، بمجرد وجوده، على أن اليهودي الإسرائيلي سرق الأرض والممتلكات، ويدل بالممارسة على أن السياسة الإسرائيلية عنصرية.

ومتى تحقق لنتنياهو هذا الهدف المركزي (وبمجرد تحققه، يتحقق له الهدف الأكبر: الاستمرار في تفتيت الشخصية القومية العربية، وتأبيد تمزقها وتخلفها)، فإن بإمكانه أن يتفرغ لإنجاز السلام مع جيرانه العرب، فلا يساومونه على إسرائيل المستكملة مقومات استمرارها وقوتها الطاغية. وعلى هامش هذا الحلم الإمبراطوري الإسرائيلي يقع الجولان وجنوبي لبنان حيث تجوز المساومات ودفع الأثمان. وربما هنا فقط يتقدم نتنياهو أو سواه ليفاوض على أساس: الأرض مقابل السلام والأمن، سلام إسرائيل الناجز والكامل. وهو يشمل - فيما يشمل - عنصرين رئيسيين: الأمن والمياه كأولويتين مطلقتين، إحداهما (الأمن) لا تحتمل التأجيل وهي شرط أي اتفاق يعقد مع لبنان وسورية، والأخرى (المياه) تنال إسرائيل منها حاليا ما يكفي لإرجاء البحث بشأنها إلى معاهدات السلام واللجنة المعنية في المفاوضات المتعددة الأطراف. ومَن يتبصّر في شريط الأطماع الإسرائيلية في هاتين المنطقتين عبر مراحلها (أي الأطماع) المختلفة، يدرك أنها استقرت على عاملي الأمن والمياه، خصوصا بعد أن أدركت إسرائيل عبرَ تجاربها المريرة في لبنان منذ أوائل السبعينات، صعودا حتى انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، ثم انحدارا حتى انحسار الاحتلال إلى " حزام الأمن " حيث تدور حرب استنزاف مكلفة لا تقتصر آثارها المادية والمعنوية على الجيش الإسرائيلي بل تمتد لتشمل المجتمع الإسرائيلي بكامله.

٣-كان يفترض أن إسرائيل هي التي تمسك بورقة الجنوب اللبناني، كما تمسك

بورقة الجولان. لكن مقاومة الشعب، المدنية والمسلحة، أفسدت خطط إسرائيل، وحملتها على إحداث تعديلات كان من نتائجها الاعتراف بالقرار رقم ٤٢٥ والسعي إلى تنفيذه. فقد نجحت "المقاومة الإسلامية " في السنوات الأخيرة، في تحقيق تطور بنيوي يمكنها من شن حرب استنزاف متواصلة ومكلفة بشريا - أي موجعة، مما أدى ويؤدي إلى تنامي ضغط داخلي لا يستطيع الحاكم الإسرائيلي تجاهله. ولا بد أن يكون نتنياهو قد " اكتشف" أن انسحاب جيشه من الجنوب، يحقق له، إلى جانب مكسب شعبي أكيد في الداخل، مكسبا آخر بالغ الأهمية هو توفير الوقت الذي يحتاجه لاستكمال أهدافه " الفلسطينية ". فالانسحاب من الجنوب، إضافة إلى التحالفات التي ينسجها مع الدول المجاورة، وأهمها التحالف مع تركية، يجعل من سورية بلدا محاصرا، يصرف نظام الحكم فيه الوقت لحماية نفسه والكفاح من أجل البقاء، دون أن يكون قادرا على الذهاب إلى الحرب، أو تلبية دعوة السلم الإسرائيلي التي سيستمر نتنياهو في توجيهها. أما الأسباب الأخرى التي ترد في سياق تبرير إقدام الحكومة الإسرائيلية على الاعتراف بالقرار ٤٢٥ مثل اللعب على تعدد المسارات، وتنفيس الإجماع العربي والعالمي الذي يحمل نتنياهو مسؤولية إحباط العملية السلمية، فهي أسباب مضافة تصب في خدمة الهدف الأساسي : توفير الوقت لتكريس الاستيلاء على فلسطين.

٤-إذا صح هذا التحليل، فإن بإمكاننا المجازفة بالقول إن قرار حكومة نتنياهو الانسحاب من الجنوب اللبناني هو قرار جدي وليس خدعة ولا مناورة، وإن الحكومة الإسرائيلية ماضية في استكشاف أفضل السبل لتنفيذ القرار ٤٢٥ مقابل أفضل ثمن يمكن الحصول عليه. وهي لا تزال تملك، في هذا التوجه، العديد من الخيارات، يبرز من بينها هذه الأيام خيار الضغط من خلال ضرب أهداف رئيسية في البنية التحتية التي أعاد لبنان بناءها بعد الحرب، وكهدف تصعيدي آخر، ضرب مواقع القوات السورية على الأراضي اللبنانية.

ولعل الخيار الأخير الذي قد تلجأ إليه إسرائيل هو الانسحاب من طرف واحد، بعد تنفيذ عملية عسكرية نوعية ضد لبنان وسورية، أو على الأقل توجيه إنذار جدي جدا إلى سورية عن طريق الولايات المتحدة وأوروبا (وربما بعض الزعماء العرب). وفي تقديرنا أن الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا تسعى جميعها إلى الحيلولة دون بلوغ هذا الوضع لأنه يقضي على أي أمل بإنجاز العملية السلمية القائمة، ولكنها ستتعاطف معه إذا ما نفذته إسرائيل وستشترك في توجيه النصح إلى سورية بوقف أي نشاط للمقاومة من جنوبي لبنان.

٥-من البديهي إذن، أن تسعى سورية إلى الإبقاء على حرب الاستنزاف الناجحة في الجنوب، وهو مطلب لبناني أيضا، ما دامت إسرائيل تشرط الانسحاب بترتيبات أمنية لا يمكن للحكومة اللبنانية إلا أن ترفضها لأنها تمس سلطتها على شعبها وسيادتها على أرضها (مفاوضات مباشرة لتحقيق نزع سلاح المقاومة، واستيعاب الميليشيات المتعاملة مع إسرائيل في أجهزة الأمن اللبنانية، وتحويلها عمليا ورسميا إلى حرس حدود لإسرائيل). وفي الوقت الذي لم يتم من خلال المعركة الدبلوماسية تفكيك الشروط الإسرائيلية وتفنيدها، وإقناع الأمم المتحدة والقوى العالمية المؤثرة بضرورة تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ والالتزام بما ينص عليه من ترتيبات أمنية. فالحكومة اللبنانية تقف بين أن تستجيب لقطف ثمار تضحيات المقاومة، وتلبية حاجة الشعب في الجنوب إلى السلام بعد ثلث قرن من القتل والهدم والتشريد، وتلبية حاجة لبنان إلى إنهاء الحرب في الجنوب من أجل استكمال عناصر السلم اللبناني وإتاحة إقامة الدولة وتنفيذ برامج الإنماء والإعمار، وبين النتائج الخطيرة التي يرتبها إقفال الجبهة الجنوبية على القضية الفلسطينية بعامة، وقضية الجولان بخاصة.

٦- يزيد الأمور تعقيدا، أن لبنان لم يستكمل منذ انتهاء حربه في أوائل هذا العقد، بناء وحدته الداخلية التي خرجت من الحرب مهشمة وممزقة. لم تتحقق وحدة الشعب من خلال الاتفاق على الأهداف الوطنية الكبرى التي كانت بعض أسباب الحرب. ودون أن تستتبع التسوية بحوار لبناني يعالج في العمق قضايا الخلاف، وعلى هذا يمكن ببساطة أن يثير السؤال التالي انقساما لبنانيا حاداً: هل اللبنانيون مجمعون على الاستمرار في تقديم التضحيات الباهظة من أجل القضية العربية ؟ وما هي حدود هذه التضحيات؟ وما هو الثمن الذي يجب أن يدفعوه؟ وإلى متى ؟

إن قضايا " الوفاق الوطني " الداخلية والخارجية، لا تزال ماثلة بحدة، وتشكل قضايا خلافية وانقسامية بين اللبنانيين، وعلى هذا " الوفاق الوطني" أن يجيب عن السؤال : هل ثمة فرصة حقا لتحرير الجنوب؟

القـــــــــدس فـــي التــــــاريخ الاســــــلامـي

د. عبدالعزيز الدوري

إن الحـديث عن القـدس أوسع من أن تفي به مـحـاضـرة واحدة، وبخاصة أنه تعرض للكثير من التلاعب والتلوين، وقد فكرت في الأمر ملياً قبل إعداد هذه المحاضرة. فالخطوط العريضة تكاد تكون معروفة للجميع، ولكن المشكل يبقى في التفاصيل والتفسيرات. ولا بد أن أقول إن جهود الأفراد تبقى متواضعة، ويجب أن نتجه جدياً إلى إيجاد مؤسسة للبحث في موضوع القدس لتستطيع الإحاطة بما يصدر في اللغات الأجنبية حولها، وهو كثير متزايد، ولتقوم بما يلزم من أبحاث معمقة وشاملة .

يمكن أن نتلمس دور القدس – في الجانب الفكري – فيما ورد من إشارات قرآنية وأحاديث وآثار، وفي كتب الفضائل ، ويمكن أن نتتبع هذا الدور في صفحات التاريخ الذي مرت به المدينة ، ولعل الإشارة للجانبين تلزمنا هنا، وسأركز في حديثي على الفترة بين ظهور الإسلام والفترة الأيوبية .

إبتداءً لا بد من كلمة عن المصادر ، لأنها في صميم الموضوع، فدراسة تاريخ القدس ومنزلتها في التاريخ الإسلامي ، تتطلب ابتداء التدقيق في المصادر ، وهي تشمل الآيات القرآنية

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٩.

والحديث والروايات التاريخية ، والقصص والأخبار الشعبية - بخاصة الإسرائيليات-والآثار، وهي مهمة في تكوين الآراء عن بيت المقدس التي مازالت في ضمير هذه الأمة، ومع ذلك فإن العوامل السياسية والعوامل المحلية كان لها أثرها في هذا المجال ، مما يشعر بأهمية القدس للجماعات الإسلامية كافة .

لقد تأثرت الروايات والأخبار التاريخية، وبخاصة ما يتصل منها بفتح القدس وزيارة الخليفة عمر بن الخطاب لها ونص الصلح مع أهلها، بمؤثرات سياسية وإقليمية ودينية ، وهناك أدب الفضائل الذي يستند في الأساس للأحاديث ولكنه تأثر بالإسرائيليات . ويجدر الانتباه إلى أن الإسرائيليات التي فاضت في الأدب المتصل ببيت المقدس، هي قصص وروايات رواها بعض من أسلم من اليهود عن بيت المقدس وأهميته ومزاياه ... إلخ ، وهذه تنسب في الغالب إلى كعب الأحبار وإلى وهب بن منبه، وكان لتلك الروايات أثر كبير في تكوين الآراء الشعبية عن بيت المقدس، ويفترض أنها ليست لها قيمة تاريخية أو دينية أصيلة، وهي ليست من الحديث في شيء، ولا يجوز أن تنسب إليه كما فعل بعض الباحثين الغربيين واليهود. ومع أن شكوكاً أثيرت لدى المسلمين حول الإسرائيليات ومصادرها غير أنها وجدت تسامحاً إلا إذا خالفت المعتقدات، وسأكتفي بإيراد مثل لهذه الإسرائيليات: قال كعب الأحبار : " وجدت في بعض كتب الله المنزلة ، يقول الله تعالى (إبشري أورشليم، وتفسيره سوف أبعث إليك عبدي عبد الملك يبنيك ويزخرفك. ولأردن إليك ملكك الأول، ولأكللن الهيكل بالذهب والفضة واللؤلؤ والمرجان - يعني الصخرة - ولأضعن عرشي عليك كما كان، إنني أنا الله لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي) .

وأتساءل : كيف سيكون الحال لو روي هذا على أنه حديث؟

إن حرمة القدس تبدأ في الفترة المكية، إذ وردت الإشارة في آية الإسراء إلى المسجد الأقصى. والروايات الأولى تجعل الإسراء إلى بيت المقدس، وتتباين في تحديد المسجد الأقصى بين بيت المقدس وبين ساحة الحرم فيها. ويشير الطبري إلى تباين الآثار ويقول: " وأولى الأقوال في ذلك بالصواب إن الله عز وجل أخبر أنه أسرى بعبده من المسجد الحرام، وقوله إلى المسجد الأقصى يعني مسجد بيت المقدس . وتقول الروايات أن الرسول اجتمع بالأنبياء في موقع الحرم، وأنه عُرج به من الصخرة إلى السماء" . وأصبح موضوع الإسراء والمعراج محور قصص غنية كان الخيال والتقوى أساسها .

وارتفعت منزلة القدس باتخاذها القبلة الأولى ، ومع وجود إشارات قليلة إلى ذلك قبل الهجرة، إلا أن جل الروايات تجعل ذلك بعد الهجرة مباشرة، وتستمر لمدة

سبعة عشر شهراً. ولما بني المسجد الأول في المدينة ، كانت وجهته إلى بيت المقدس ، ثم جعلت القبلة إلى الكعبة ، وكان للحديث والآثار، أو أقوال الصحابة والتابعين، دور كبير في ترسيخ حرمة بيت المقدس، وبخاصة الحديث: " لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد: المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى". ومع وروده بصيغ عدة فيها اختلافات بسيطة في اللفظ إلا أنه أعطى المسجد الأقصى منزلة رفيعة .

تتباين الروايات عن فتح بيت المقدس وتاريخه، وعن زيارة عمر بن الخطاب لها، وعن بنود الصلح المعقودة معها، ويبدو أن هذه الروايات تأثرت أحياناً بالميول والمصالح المحلية والسياسية والدينية لأهل الكتاب خاصة، وهذا كله ناشئ عن المنزلة الخاصة لبيت المقدس. ورغم اختلاف الروايات إلا أننا نصل منها إلى أن فتح بيت المقدس كان سنة ١٧ هجرية (٦٣٧ م) ، والثابت أن الخليفة عمر بن الخطاب جاءها وقرر شروط الصلح، وكان لهذه الزيارة أثرها الكبير ، والزيارة بحد ذاتها تعبير عن منزلة القدس الكبيرة ، ولدينا أكثر من رواية تذكر زيارة عمر بن الخطاب بهذه المناسبة للجابية ، وهي مركز القوات الإسلامية في الشام، وذلك لتنظيم أمور الفيء والإدارة في الشام، ولفتح القدس في تلك الفترة.

جاء الخليفة إلى محل الإسراء وإلى أولى القبلتين، وفي زيارته إبرام للصلح، فجاء باسمه. وفي الروايات اختلاف في بنود هذا الصلح وبخاصة بين المصادر الأولى والمتأخرة. ولعل هذا الاختلاف، يتصل بحرمة المدينة وبتطور العلاقات مع المسيحيين ، ويفهم من الروايات الأولى أن الصلح تضمن : الأمان على الأنفس والمال والكنائس. ولا حاجة للدخول في تفاصيل أخرى، ولكن المهم هو أن الخليفة زار بيت المقدس ، وهي الوحيدة التي خصها بمثل هذه الزيارة وقضى أياماً قليلة فيها. وكان أن قصد موقع الحرم وبدأ بتنظيفه، إذ جعل محل القمامة من قبل البيزنطيين، وهناك صلى إلى الجنوب من الصخرة. وهنا ترد روايات وقصص مثل الرواية التي تقول أن كعب الأحبار كان حاضراً، وأنه عرض على الخليفة أن يصلي شمال الصخرة متجهاً إلى الجنوب ليشمل القبلتين الأولى والأخيرة، فرفض الخليفة. بينما تقول قصة أخرى أن البطريرك رافق الخليفة وعرض عليه أن يصلي في كنيسة القيامة فرفض لكي لا تتخذ خطوته سنة للمسلمين . وهناك روايات عربية أن عمر بن الخطاب خط في الحرم محراباً من جهة الشرق وهو موضع مسجده. ولدينا روايات معاصرة الآن تقول أن المسجد بني في حياة الخليفة عمر بن الخطاب وبتوجيه منه سنة ٢٢هجرية، وهي أيضاً ظاهرة فريدة بأن يقوم الخليفة بنفسه بتحديد مكان المحراب وبتحديد موقع المسجد.

ويلاحظ أيضاً أن الخليفة عين عبادة بن الصامت ليكون قاضياً ومعلماً في بيت المقدس، وهذا إشعار بأهمية المدينة، لأن مثل هذا التعيين لن يكون إلا في مراكز الأمصار الرئيسية، كما أن مثل هذا التعيين يشير إلى وجود عرب مسلمين بأعداد مقبولة في تلك الفترة المبكرة . وهنا نذكر أنه كان في فلسطين قبائل عربية قبل الفتح، وخاصة لخم وجذام، كما تشير الروايات إلى وجود عرب في المدينة قبل الفتح. وتأتي إشارة إلى المسجد في القدس من سائح من الغال هو الأسقف آركولف الذي زار القدس حوالي سنة (٦٧٠ م) ٥٠ هجرية، وتحدث عن مسجد مستطيل بسيط من ألواح مرفوع سقفه من الخشب على أعمدة كبيرة. وذكر أن هذا البيت (بيت العبادة) يتسع لثلاثة آلاف مُصلّ، وفي ذلك إشارة أخرى إلى ازدياد أعداد المسلمين في بيت المقدس في تلك الفترة المبكرة أيام معاوية . ويبدو أن معاوية وسع نطاق الحرم، ولعله أعاد بناء المسجد أو وسعه بعد الزلزال الذي ضرب المدينة وبلاد الشام سنة ٣٩ هجرية .

ثمة إشارات تؤكد مثل هذا التعمير في بيت المقدس الذي وجد اهتماماً خاصاً من الأمويين لأسباب سياسية ودينية، إذ وجدوا في حرمة المدينة سنداً لهم ودعماً لموقفهم أمام المسلمين، ولم يكن من باب المصادفة أن يبايع فيها عدد من الخلفاء الأمويين . كان أول من التفت إليها معاويه بن أبي سفيان، و تشير الروايات إلى أنه بويع سنة ٤٠ هجريه في بيت المقدس. و كان يزورها ويشيد بحرمتها. وقال خالد بن صفوان أن معاويه قام على منبر بيت المقدس، و هو يقول : (ما بين حائطي هذا المسجد أحب إلى الله تعالى من سائر الأرضين) .

يلاحظ أيضاً أنه في تلك الفترة المبكرة حصل تغيير واسع في أهالي بيت المقدس، فقد سكنت المدينة مجموعات جديدة من المسيحيين من فرق مسيحية لم يكن يسمح لها بالسكن فيها، إضافة إلى أعداد متزايدة من العرب المسلمين وعدد ضئيل من اليهود .

جاء عبد الملك إلى الخلافة في فترة الفتنة الثانية وأمامه ابن الزبير الذي بويع خليفة في المدينة من قبل ، فذهب إلى بيت المقدس وبويع فيها في شهر رمضان سنة ٦٥ هجرية ليعطي المناسبة دلالة خاصة.كما أن سليمان بن عبد الملك اتخذ الاتجاه نفسه ، فحين بلغه خبر وفاة سلفه وهو قرب البلقاء اتجه إلى بيت المقدس وجلس في ساحة الأقصى عند الصخرة للبيعة .

كانت العمائر الفخمة في بيت المقدس من عمل الأمويين ، لتؤكد حرمة الحرم ولتضفي الروعة عليه ، كما أنها تكسب الخليفة شهرة وذكراً، وهذا ما اعترف به

المهدي العباسي فيما بعد. كان عبد الملك المؤسس الثاني للدولة الأموية هو الذي أنشأ قبة الصخرة صرحاً فريداً وهو ما يزال يواجه ثورات في العراق وثورة في الحجاز . وقد اختلف الباحثون في سنة ٧٢ هـ/٦٩٢ م، فيما إذا كانت سنة الانتهاء أم سنة البداية لبناء قبة الصخرة، وربما كان الأرجح أنها سنة البداية. واختلف الرواة أيضاً في دوافع عبد الملك، فقد قيل أنه أراد أن يواجه دعاية ابن الزبير أثناء الحج، ففكر بتحويله من الكعبة إلى قبة الصخرة، وأنه أخبر الناس بأن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة . إننا نعرف أن الحج من الشام لم يتوقف في فترة ابن الزبير، وأن مثل السبب المذكور ينقض الهدف من البناء أمام المسلمين. وهناك تفسير آخر يرى أصحابه أن عبد الملك أراد أن يبني صرحاً إسلامياً فذاً ، وهذا ما أشار إليه المقدسي الجغرافي، فالآيات القرآنية المكتوبة داخل القبة تشعر بجو الحوار مع المسيحيين وتؤكد وحدانية الله، وتوضح نظرة الإسلام للسيد المسيح ، وتؤكد على أن الدين عند الله هو الإسلام. وأراد عبد الملك بهذا التأكيد على حرمة القدس أن يكتسب نفوذاً بين المسلمين ، ولكن يبدو أن لديه أهدافاً أخرى ، فعبد الملك هو الذي عرّب النقد وهو الذي عرّب الدواوين، ويبدو لي أن هذا العمل في جانب منه تأكيد على الهوية العربية الإسلامية للدولة الجديدة . عبد الملك بدأ بالصخرة، ويمكن أن نستدل من هذا كما يبدو من روايات مبكرة على أهمية الصلة بين الصخرة وبين معراج الرسول، ونحن نعرف أن عمر بن الخطاب حين جاء إلى القدس سأل حين بلغ الحرم عن موضع الصخرة، فالصخرة لها أهمية خاصة له، بدأ عبدالملك ببناء القبة عليها وتابع عمله وأمر ببناء المسجد الأقصى، وربما أتم البناء إبنه الوليد فيما بعد.

أظهرت الحفريات آثار أبنية أموية فخمة جنوبي الحرم ، وجنوب غربه ، ويحتمل أن أحدها وهو الذي يفضي إلى الحرم مباشرة كان كما هو المألوف لوالي المدينة. وقد تكون الأبنية الأخرى لضيوف المدينة البارزين، وبخاصة أن الأمويين وفي مقدمتهم الخلفاء مثل عمر بن عبد العزيز ويزيد بن عبد الملك، كانوا يكثرون من زيارة المدينة . لقد فكر سليمان بن عبد الملك باتخاذ القدس عاصمة ، وذلك يعني أن تكون القدس مركزاً للجند كما هو حال الأجناد في بلاد الشام، فهل ينسجم هذا مع حرمة القدس؟ يبدو لي أن هذا السبب هو الذي منع سليمان بن عبد الملك من اتخاذ هذه الخطوة، لأن حرمة المدينة لا تتناسب وطبيعة التنظيم الإداري والعسكري في الأجناد. وهنا أريد أن أذكر بأن المدينة المنورة التي كانت عاصمة، والتي اعتبرها الرسول حرماً، كانت مجردة من السلاح ، ولهذا عندما قامت الثورة على عثمان وجد نفسه أعزل ، ولما بويع الإمام علي وجد نفسه مضطراً للذهاب إلى منطقة أخرى

حيث وجود الجند والسلاح . هذه هي القضية الأساسية في تقديري لعدم اتخاذ القدس مركزاً من المراكز الإدارية العسكرية ، ولكن من ناحية أخرى نلاحظ أن الروايات تتحدث عن مجيء أعداد غير قليلة من العرب للإقامة في بيت المقدس، وكان للمدينة عاملها وقاضيها، فكأنها وحدة إدارية خاصة، كما أن العرب بلغوا من الكثرة فيها في أواخر الفترة الأموية ما مكنهم من الوقوف ضد الخليفة مروان بن محمد مما أدى إلى اتخاذ إجراءات ضدهم تمثلت بهدم جزء من السور . وكانت القدس مفتوحة للحجاج والزوار من مختلف الأديان، والحياة فيها نشطة، ولدينا رواية عام ٥٠ للهجرة تقول أن الناس من مختلف الأقطار والجنسيات يأتون إلى القدس ويقيمون فيها سوقاً سنوياً في الثاني عشر من أيلول من كل عام كان يتميز بالنشاط التجاري .

لقد نشطت رواية الأحاديث والأخبار، إضافة إلى قصص أهل الكتاب، عن حرمة الأقصى والأرض المقدسة، وفسرت بعض الآيات على أنها تشير إلى هذه الحقيقة، وهذا موضوع واسع على أية حال. وفي سنن ابن ماجة أن الرسول سئل عن مسجد القدس فحبذ زيارة بيت المقدس قائلاً إنها أرض المحشر والمنشر وأضاف: "وصلاة هناك تعدل عشرة آلاف في غيره " . وترد أحاديث كثيرة ترفع من شأن بيت المقدس، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الأحاديث قد لعبت دوراً كبيراً في ترسيخ حرمة القدس، ضمير الأمة الإسلامية. ولعل تأثيرها كان أكثر من تأثير الأحداث التاريخية بكثير، ومن هذه الأحاديث: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم خذلان من خذلهم وهم كالإناء بين الأكلة ، قيل يا رسول الله أين هم ؟ قال : بأكناف بيت المقدس " .

إذا كان الأمويون قد اهتموا بالقدس لحرمتها ولأهميتها السياسية، فإن الفئات الإسلامية المختلفة كذلك كانت ترى حرمة خاصة لبيت المقدس بمسجدها الأقصى ، فالدعوة العباسية مثلاً حاولت أن تفيد من حرمة القدس وبشرت أن الرايات السود ستأتي من خراسان وتتقدم في انتصاراتها حتى تنصب بإيلياء . قال رسول الله (ص) : " تقبل من خراسان رايات سود فلا يردها شيء حتى تنصب بإيلياء". ولم تغفل الدعاية العلوية القدس في أدبياتها.

وانتقل مركز الحكم إلى العراق بمجيء العباسيين، ولم تعد القدس تتأثر بالخلافات السياسية كما هو الحال في العصر الأموي، ولكن حرمتها ازدادت وترسخت. ووجدت المدينة عناية خاصة، فقد زارها المنصور مرتين، وكانت المرة الأولى سنة ١٤٠ هـ ، بعد زلزال أصابها وهدم جانباً من القبة والأقصى، وأمر بإعادة

البناء. ثم جاء زلزال آخر بعد حوالي أربعة عشر عاماً من الزلزال الأول سنة ١٥٤هـ، وقام المهدي بزيارة المدينة وأمر بإعادة تعميرها سنة ١٦٣ هـ ، بما في ذلك توسيع عرض المسجد والتقليل من طوله ، وقد أثنى المقدسي سنة ٣٨٣ هـ ، على هذه الزيارة وعلى عمارة المهدي وقد شاهدها .

ترد إشارات إلى مراسلات بين الرشيد وشارلمان حول بيت المقدس، وتجعل الرشيد يعطي شارلمان ولاية على القدس. وهذه الإشارات وقد درستها بعناية، ليست تاريخية، ولكن يبدو أن شارلمان أنفق على إنشاء منزل للحجاج ومكتبة واثني عشر داراً، كما ذكر أحد الرحالة، ويشار على كل حال إلى حسن معاملة المسلمين للحجاج.

لقد اهتم المأمون بالحرم، وفي زمانه كان تعمير الباب الشرقي والباب الشمالي. وربما جددت بعض الأساطين والأعمدة ، ويبدو أن عامله هناك رفع اسم عبد الملك ووضع اسم المأمون مكانه ، ويبدو أن المأمون كانت له أهداف دينية بعد أن عمّر المسجد النبوي في المدينة ومسجد وجامع دمشق، فهل أراد أن يكون له ذكر في الأقصى ؟

الفاطميون بدورهم التفتوا في فترة حكمهم لفلسطين إلى القدس، ومرة أخرى تعرض الأقصى والصخرة للزلازل عام ٤٢٤هـ ، وأعيد بناء المسجد الأقصى سنة ٤٢٦هـ ، واستمرت العناية بالأقصى في فترة الفاطميين. أصبحت القدس، في خططها وأهلها مدينة إسلامية تعربت كلياً، وكانت مفتوحة للعلماء والحجاج والتجار، كما أن سوادها الأخضر مع التجارة أعطاها استقرار العيش فيها حتى قيل " إذا كانت الدنيا في بلاء وقحط كانت الشام في رخاء وعافية، وإذا كانت الشام في بلاءٍ وقحط ، كانت فلسطين في رخاءٍ وعافية، وإذا كانت فلسطين في بلاءٍ وقحط كانت بيت المقدس في رخاء وعافية " ، لعل هذه أمنيات ولكنها أمنيات لها دلالتها .

هناك أقوال تتردد أن القدس لم تكن لها هذه الأهمية قبل الغزو الصليبي، بدليل أنه لم يكتب عنها في جانب الفضائل أو جانب تاريخ المدينة، ومرة أخرى تأتي الوقائع التاريخية لتنفي مثل هذه المزاعم التي روّج لها على نطاق واسع في اللغات الأجنبية، فنحن نعرف أن أدب الفضائل فيما يخص القدس بلغ أوجه في الفترة بين القرنين الثاني والخامس الهجري وقبل الحروب الصليبية، ونجد جانباً منها في مجاميع الحديث والأدب والتفسير . إن أول ما وصل من فضائل عن بيت المقدس جاء في تفسير مقاتل بن سليمان من القرن الثاني للهجرة، ويذكر أن الوليد بن حماد الرملي من القرن الثالث الهجري كتب كتاباً في فضائل القدس .

المقـدسي من القـرن الرابع توسـع في الحـديث عـن بيت المقـدس، وشـهـد القـرن الخـامس نشـاطـا فـي الكتـابة عن الفـضـائل، ووصلنا أول كتـاب في فـضـائل القـدس للواسطي المتوفى عام ٤١١ هجرية. ثم جاء بعده أبو المعالي المشرف بن المرجّى الذي كتب أيضـاً في حوالي منتصف القرن الخـامس في فضائل القدس . ويذكر أن الشيخ أبا القـاسم الرميلي بدأ بكتـابه "تاريخ القدس وفضـائله"، ولكن الكتـاب لـم يصل إلينا لأن المؤلف قتل من قبل الصليبيين عند دخولهم إلى بيت المقدس . هذه الكتب كـانت شاملة فـي موضوع الفضائل، حتى أن المؤلفات التـالية من القـرن السـادس بعد الغزو الصليبي، لم تقدم إضافات تذكر إلى ما جاء قبل الفترة الصليبية .

يلخص المشـرف بن المرجّى النواحي التي أكد عليـهـا " إن سـائلاً سـألنـي أن أذكـر جمـيـع مـا انتهـى إليّ مـن فضـائل المسـجد المقدس الذي عظمـه الله تعـالـى وشـرفـه، وجعله محشراً ومنشـراً وقبلة جميـع الأنبياء، ومعقلاً لأهل الصفوة من الأوليـاء مما خصه الله تعالى بـه من المآثر الكريمة والفضـائل العظيـمة " . عن مـحـمـد بـن شـهـاب الزهري : " لم يبـعث الله عـز وجل نبيـاً إلا جعل قبلتـه الصـخـرة ببيت المقـدس، ولقـد صلى إليهـا نبينا محـمد ستـة عشر شهـراً " . لقد وصل التقـديس للقدس أحيـانـاً حداً يتجاوز المقبول من قبل الفقهاء، حتى نسمع أن بعض النـاس يعتقدون أنهم يستطيعون أن يقفـوا في القـدس فـي يوم عـرفـة ويدعـوا بأصوات عـاليـة ويتجـهـوا إلى القـبلة ، ويعتقـدون أنه إذا كـرر المرء ذلك لأربع سنوات فـذلك يعدل الحـج ، وتلك مبـالغـة غيـر مقبولة .

يمكن الإشـارة إلى بعض العلمـاء البـارزين في القـدس، وإلى الحركـة العلمـيـة، وإلى بعض الزوار البـارزين للعبـادة والتأمل، ومنهم الغـزالي الذي جـاء القـدس بعـد أن شـعـر بمحنة خاصـة، ثم ألقى محـاضـرات في الحرم وألف الرسـالة القدسيـة، وهـنـاك التقـاه الأندلسي أبو بكر الطرطوشي الذي بقي أكثر من ثلاث سنوات في المدينة .

إن القدس لحرمتها ولقدسيتها صـارت رمز الجهاد والتحرير بالنسبة للمسلمين .

لم تتبّين عامـة المسلمين طبيعـة الغـزو الصليبي الجديد وظنوه عـابراً، ولـم يروه إلا امـتـداداً لـلغـزوات البـيـزنطيـة، القلة أدركـوا خطر ذلك وخطورة منـع المسلمـين من الإقـامـة في المدينـة. ودعـا البـعض إلى الجـهـاد منذ البـداية، وارتـفـعـت أصـوات علمـاء ومـفـكرين مثل أبي بكر ابن العربي في كتـابه " العـواصم " والفـقـيه السلمي الذي دعـا للجـهـاد حوالي ٤٩٨هـ ، ولكن التمـزق الإسـلامي إضـافـة إلى المفـاجـأة جعلت رد الفـعل الأول مـحـدوداً في النـطـاق الرسـمي. وحين بدأ التـحـرك الرسـمي منذ العـقـد الثـالث

للقرن السادس الهجري باتجاه الجهاد إقترن من بدايته بفكرة إنقاذ القدس، وهذا واضح في وجهة " عماد الدين زنكي " .

فبعد أن فتح زنكي الرها أول الإمارات الصليبية سنة ٥٣٩، أعلن الجهاد ضد الإفرنج. وكان أول رئيس نادى بوضوح بتحرير القدس وإعطائها المحل الأول في الجهاد . قال ابن القيسراني :

"فإن يك فتح الرها لجة

فساحلها القدس والساحل"

وخلفه ابنه نور الدين ، ونادى بالجهاد من أول عهده، ودعا لإنقاذ القدس وأكد على حرمتها، وأشار إلى الأقصى الذي قدسته الأحاديث والأخبار، بل جعل نور الدين من الجهاد لتحرير القدس حجة أساسية لتحقيق وحدة الشام تحت لوائه لتكون تلك الوحدة سبيل التخلص من الإفرنج . وحين استولى على حصن إنّب سنة ٥٤٤ هـ ، دعاه ابن القيسراني لأخذ القدس:

فانهض إلى المسجد الأقصى بذي لجب

يوليك أقصى المنى فالقدس مرتقب

وحين استطاع أن يجلب دمشق إلى جهته نادى ابن القيسراني بأن تحرير القدس بات حتمياً:

إذا ما دمشق ملكتك قيادها

تيقن من في إيليا أنه الذبح

متى التف نقع الجحفلين على الهدى

فلا مهمه يحوي الضلال ولا سفح

وحين انتصر نور الدين على الفرنجة سنة ٥٤٥ هـ ، واحتل بعض قلاعهم تراءى لابن القيسراني فتح القدس:

كأني بهذا العزم لا فلّ حدّه

وأقصاه بالأقصى وقد قضي الأمر

ولما حاصر نور الدين دمشق بعد سنة ٥٤٦ هـ لموقفها المتردد صاح ابن منير:

دمشق ... دمشق إنما القدس سرحة

ومركزها صرح عليه ممرد

وحين وقع الزلزال سنة ٥٥١ هـ نادى الشاعر الصالح بن رزيك، في قصيدة له، "إن الأرض أصابها الله بذنبها لأنها منزل الوحي الذي دنس ، ولم يعد للإسلام نصيب في ساحة القدس":

أبذنب أصابها قدر الله

فللأرض كالأنام ذنوب

إن هذا لأن غدت ساحة القدس

وما للإسلام فيها نصيب

منزل الوحي قبل بعث رسول الله

فهو المحجوج والمحبوب

وكان انتقال مصر إلى سلطان نور الدين ، نجاحاً هاماً ، أعطى الجهاد قوة ، وناشده العماد الأصفهاني آنئذ أن يطهر القدس:

اغز الفرنج فهذا وقت غزوهم

واحطم جموعهم بالذابل الخِظم

وفي رسالة إلى الخليفة ، سنة ٥٦٨ هـ ، صرح نور الدين أن هدفه طرد الفرنج من الأقصى ، وفتح بيت المقدس .

وارتفع صوت الجهاد زمن صلاح الدين ، الذي اعتبر نفسه حامل اللواء، وكثيراً ما أثار الشعراء موضوع تحرير الأقصى والصخرة ، والحرم الشريف في شعرهم ، قال العماد يخاطب صلاح الدين :

فسر وافتح القدس واسفك به

دماء متى تجرها ينظف

وصارت القدس ، والأقصى شعار صلاح الدين لتكوين جبهة إسلامية ، وللتأكيد على ضرورة الوحدة للجهاد . وفي هذا الاتجاه أوضح صلاح الدين للخليفة أن خطوته لأخذ جنوب بلاد الشام ، هي لهذا الغرض ، وكذلك أخذ حلب والموصل، ونادى سنة ٥٨١ أنه إنما يريد قضاء بقية عمره ، في جهاد الفرنج ، الذين دنسوا القدس .

قال ابن الزكي قاضي دمشق بعد أخذ حلب :

وفتحكم حلباً بالسيف في صفر

مبشر بفتوح القدس في رجب

واعتبرت هذه شبه نبوءة ، وهكذا صارت القدس هدف الجهاد المباشر .

وجاءت حطين سنة ٥٨٣ هـ ، لتشير إلى القدس، وبفتح القدس في رجب سنة ٥٨٣ هـ ، بلغ صلاح الدين أوج مجد الجهاد، وتتضح أهمية الحدث في أن أكثر من سبعين رسالة أرسلت تبشيراً بذلك . وفي أول صلاة جمعة، بعد الفتح ، وبحضور صلاح الدين واحتشاد الناس من كل مكان ، بدأ الخطيب ابن المزكي: "فقطع دابر القوم الذين ظلموا ، والحمد لله رب العالمين" .

ومما قاله ابن الزكي إشارة للأقصى : " فهو موطن أبيكم إبراهيم ، ومعراج نبيكم محمد ، وقبلتكم التي كنتم تصلون إليها في ابتداء الإسلام، وهي مقر الأنبياء، ومقصد الأولياء ، ومقر الرسل ومهبط الوحي، وهو في أرض المحشر وصعيد المنشر، وهو في الأرض المقدسة التي ذكرها الله في الكتاب المبين ، وهو المسجد الذي صلى فيه رسول الله بالملائكة المقربين ... إلخ " .

ومما قاله : " احذروا عباد الله بعد أن شرفكم بهذا الفتح الجليل ، وأعلق أيديكم بحبله المتين ، أن تقترفوا كبيراً من مناهيه ، فتكونوا كالتي نكثت غزلها. الجهاد ، الجهاد ، فهو أفضل عباداتكم ... أنصروا الله ، ينصركم " .

وبعد أن فتح صلاح الدين القدس ، اهتم بمنطقة الحرم ، فعمل على إزالة المنشآت ، والمظاهر العمرانية ، التي أقامها الصليبيون فيه ، مثل الكنيسة ، وقاعات الطعام ، وأماكن السكن، والمخازن . إضافة إلى تحويلهم قبة الصخرة إلى محل عبادة، ووضعهم صليباً فوقها ، فأمر بإعادة المقدسات إلى وضعها السابق، ووضع في الأقصى المنبر الرائع الذي كان نور الدين قد أعده لمثل هذه المناسبة، وقد أصابه - كما تعرفون - حريق تخريبي عام ١٩٦٨م.

جاءت الحملة الصليبية الثالثة سنة ٥٨٧ هـ ، وفاوض (ريكاردوس) على أخذ القدس ، فرفض صلاح الدين قائلاً : "القدس لنا كما هي لكم ، وهي عندنا أعظم مما هي عندكم ، فإنه مسرى نبينا ، ومجتمع الملائكة ، فلا يتصور أن ننزل عنه ، ولا نقدر على التلفظ بذلك بين المسلمين . وأما البلاد فهي لنا أيضاً في الأصل ، واستيلاؤكم عليها كان طارئاً ، لضعف من كان بها من المسلمين ، في ذلك الوقت " ، وأتم صلاح الدين تحصين المدينة.

واستمرت القدس سبباً في إذكاء روح الجهاد، وفي الفترة الأيوبية ، تعرضت القدس لبعض المشاكل ، ولما جاء المماليك ، اهتموا أيضاً بعمران المدينة ، وبالمقدسات فيها، وبإنشاء المدارس وتخصيص الأوقاف، وكذلك استمر العثمانيون في العناية بها والإكثار من المؤسسات التعليمية والخيرية فيها، وتخصيص الأوقاف الكثيرة لها، وعلى كل حال ، كانت القدس في مأمن بعد مجيء العثمانيين. وبعد استيلاء إبراهيم باشا على الشام ، فتح المجال للإرساليات التبشيرية ، وفتح الباب لإحداث قنصليات بدءاً من ١٨٣٨ وصارت ساحة للمنافسة بين الدول الأجنبية ، باسم حماية المسيحيين. ومن هنا بدأ صراع الدولة العثمانية والدول الغربية حول فتح الباب للدخول في فلسطين .

لقد بقيت حرمة القدس حية ، ومؤثرة لدى المسلمين تحرك أفكارهم ، وتهز مشاعرهم ، وتقيم في ضمائرهم أبد الدهر إن شاء الله .

القدس المعاصرة التي أعرف

د. حازم نسيبة

ها أنذا أتولى اليوم الحديث عن القدس المعاصرة ، القدس الحديثة ، القدس التي أعرف ، والتي حفرت معالمها وشوارعها وأزقتها وتضاريسها ومبانيها وساحاتها وأسواقها وملاعبها ومعاهدها في أعماق نفسي وبواطن عقلي ومهاجع ضميري . كيف لا وهي مسقط رأسي منذ عقود وعقود تمتد إلى مشارف هذا القرن، عندما كنت أذرعها مشياً على الأقدام، وهي وسيلة النقل الرئيسية في تلك الأيام ، وأسير في شوارعها القديمة والجديدة شبراً شبراً وحياً حياً وشارعاً شارعاً في طريقي إلى المدرسة أو الملعب أو المكتب أو السوق ، فتتجمع تلك الذكريات العذبة وغير العذبة على حد سواء في مكامن نفسي لتصبح تاريخاً حياً نابضاً بالحياة ، نافذ البصيرة ، جلي الرؤية ...

القدس التي أعرف قدس واحدةٌ موحدة قبل أن تقسمها فاجعة عام ١٩٤٨، أغلبية أحيائها وضواحيها وبلداتها وأكنافها عربية الوجه واللسان وإن كانت أسماء كثير من أحيائها أجنبية ، لست أدري لماذا ؟ مثل كولونية الألمان ، كولونية اليونان، والطلعة الطليانية - إشارة للمستشفى الإيطالي في وسطها - والكولونية الأمريكية مقابل منزلي وهي جزء من حي الشيخ جراح ،

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤.

والمسكوبية في وسط المدينة الجديدة حيث المحاكم العدلية، وكنت شغوفاً بحضورها والاستماع إلى المرافعات المثيرة التي كانت تتلى فيها ، وشارع سان جوليان المؤدي لفندق الملك داود، وجمعية الشبان المسيحية شاهقة الارتفاع، وطلعة المنزل وهي طلعة المستشفى الفرنسي وشارع يافا، وغيرها... وغيرها .

هذه جميعها، وكثيرٌ غيرها، أحياء عربية بملكيتها وأهلها ، وقد رسم معالمها وحدودها بدقة متناهية قرار الأمم المتحدة رقم (١٨١) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ ، الخاص بتقسيم فلسطين ، والذي اشتمل من بين ما اشتمل على قرار جعل القدس نظاماً دولياً منفصلاً قائماً بذاته (CORPUS SEPARATUM) لمدة عشر سنوات، ثم يستفتى أهلها بعد ذلك بمصيرها ... فإما الانضمام إلى دولة فلسطين، أو إلى الدولة اليهودية، أو البقاء كياناً دولياً منفصلاً .

هذه القدس الكبرى المعاصرة التي أعرف ، والتي تطورت وتنامت بسرعة زمنية فائقة بعد عام ١٩٢٥ لتمتد - بالإضافة إلى الحدود البلدية التي كانت قائمة إبان الانتداب البريطاني على فلسطين - من قرية أبو ديس والعيزرية شرقاً، إلى لفتا ورميما، وقرية قولونيا والقطمون وبتير والمالحة ودير ياسين وعين كارم غرباً ، ومن شعفاط والعيسوية شمالاً، إلى بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور وصور باهر وبيت صفافا وإرطاس وشرفات جنوبا...

إنها تشمل البلديات والبلدات والقرى التي تشكل في مجموعها أكناف القدس وتحيطها إحاطة السوار بالمعصم ، وتجسد على الأرض عمقها البشري والجغرافي والزراعي والاقتصادي بتكامل وتوافق أخاذ .

إنها القدس الكبرى التي خططت الأمم المتحدة لقيام كيانها الذاتي المؤقت عام ١٩٤٧، ورصدت لها عشرات ملايين الدولارات ، ووضعت لها قانوناً أساسياً خاصاً ، مستعينة بدراسة ميدانية أشرف عليها قاضي قضاة فلسطين البريطاني السير وليام فيتزجيرالد عام ١٩٤٦ إبان الانتداب على فلسطين ، مستنداً في تقسيماته الإدارية والبلدية - أي رسم الحدود - على التوزيع السكاني والجغرافي لكل من العرب واليهود . ومن جملة ما تضمنه قانونها الأساسي إلغاء الفصل الرابع حول الامتيازات الخاصة التي كانت الدول الأوروبية قد حصلت عليها من الدولة العثمانية في فترات ضعفها وتراجعها ...

إنني لا أحاول أن أنكر الوجود اليهودي في القدس وضواحيها، مجسداً بأحياء كميكور حاييم ورحافيا وموتزا، ومياشيرم وغيرها في أواسط القدس الجديدة وغربها ، والتي برزت إلى الوجود وتنامت تدريجياً منذ نهاية القرن التاسع عشر،

عندما أنشأ الثري اليهودي البريطاني موشي مونتفيوري الحي اليهودي المعروف باسمه في الطريق ما بين باب الخليل ومطبعة الحكومة .

كما لن أحاول أن أنكر بأن موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين إبان الانتداب البريطاني ضاعفت من التواجد اليهودي أضعافاً مضاعفة، بحيث أصبح عدد اليهود في القدس الكبرى موازياً لعدد العرب ، في حدود مائة ألف لكل منهما . بل إن اليهود الذين كانت لهم مقاعد مساوية للعرب ، ضمن أعضاء بلدية القدس الإثني عشر، أخذوا يطالبون أوائل الأربعينات برئاسة البلدية استناداً إلى مزاعم عن تفوق عددي لهم. وقد كان موقف العرب واضحاً قاطعاً في رفض تلك المطالب والادعاءات مؤكدين بأن رئاسة بلدية القدس يجب أن تكون لعربي ، بغض النظر عن الأعداد ، لأن للقدس مكانة خاصة كعاصمة لفلسطين، ولها مكانتها في العالمين العربي والإسلامي .

ولعلكم تتساءلون : وهل هذا التوسع في آفاق القدس ومعالمها الجغرافية ظاهرة جديدة على القدس وأهلها ؟ وماذا يقول التاريخ إجابة على هذا التساؤل ؟ إن التاريخ يعطينا الجواب الشافي على هذا التساؤل، إذ يقول مجير الدين الحنبلي، مؤرخ القدس ، وذلك قبل خمسمائة عام في كتابه حول القدس ، ص (٥٩) ما يلي :

"ويظاهر مدينة القدس الشريف من كل جهة كروم بها من أنواع الفواكه من العنب والتين والتفاح وغيره ، وأحسن الأماكن تعرف بالبقعة، ظاهر القدس الشريف من جهة الغرب إلى جهة القبلة، وقّف السلطان صلاح الدين على خانقاه الصوفية ". ويضيف المؤرخ قائلاً : " وفي البقعة وغيرها أيضاً قصور مبنية بالبناء المحكم، وملاكها في كل سنة يقيمون بها في زمن الصيف عدة أشهر وينفقون أموالاً كثيرة".

ويعطي المؤرخ تفصيلات أخرى عن أحياء القدس الغربية واستغلالاتها، ص (١٢٧) إذ يقول:"إن القاضي شرف الدين عيسى بن شيخ الشيوخ جمال الدين غانم الخزرجي، قاضي القدس وشيخ الخانقاة الصلاحية، هو الذي حكر أرض البقعة ظاهر القدس الشريف الجارية في وقف الخانقاة الصلاحية في سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة (أي قبل ستمائة عام)، وصارت كروماً وزاد بذلك ريعها لجهة الوقف ، ورغب الناس فيها وكثر الانتفاع بها".

هذه هي بعض أراضي القدس العربية التي أصبحت في زمننا المعاصر أحياء القدس الجديدة في البقعة الفوقا والبقعة التحتا والقطمون والطالبية وغيرها ، والتي كانت من أجمل وأنظف الأحياء السكنية في العالم أجمع ، حيث الحدائق الغناء والحجر المنقوش الناصع البياض، والشجر المتنامي يعانق شوارعها على

امتداد البصر ، وقد شهد لها كل من عاش فيها أو عرفها من عرب وأجانب حتى نهاية الانتداب عام ١٩٤٨ .

فبأي بند من بنود حقوق الإنسان يقطنها غير أهلها خمسين عاماً حتى اليوم ظلماً وعدوانا ؟ وبأي حق تسمى هذه الأحياء بالقدس الإسرائيلية وكأنها أمر مفروغ منه ، ولا جدال فيه ، ونتنازع ونتجادل مع اليهود حول حي ونصف حي بقيا في حوزتنا بعد حرب ١٩٤٨، خارج البلدة القديمة ، وهما الشيخ جراح وباب الساهرة . كنا نسميه مجازاً بعد نكبة ١٩٤٨، بأنه هو الحي الباقي . ولم يكن يدور بخلدنا بأننا سوف نفقد حتى هذا الحي الباقي عام ١٩٦٧، ونخسره ليصبح فريسة للاستلاب والاستيطان الصهيوني الطاغي .

لقد بدأ توسع القدس المعاصر خارج أسوار المدينة القديمة المحدودة الحجم ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما أصبحت القدس مرة أخرى محط أنظار العالم الغربي بعد انقطاع كامل أو شبه كامل استمر عدة قرون بعد اندحار الحملات الصليبية الأوروبية على فلسطين وسائر ديار العرب والإسلام . وتتحدث الكاتبة الإنجليزية الرحالة ماري روجرز ، شقيقة القنصل البريطاني في القدس وحيفا في كتابها القيم الذي وضعته قبل مائة وخمسين عاماً بعنوان " الحياة العائلية في فلسطين " كيف أن القدس عام ١٨٥٥، هي القدس القديمة التاريخية المسورة ، وكيف أن بواباتها كانت تغلق بحلول الساعة العاشرة من مساء كل ليلة ، ولا تفتح ثانية إلا عند الفجر، وبإذن شخصي من الباشا المتصرف . وقد وصف بارتلت وموري في كتابيهما في تلك الفترة " المشي في شوارع القدس WALKING IN THE STREETS OF JERUSALEM" وإعادة زيارة القدس JERUSALEM REVISITED وصفاً كاملاً لأحيائها وشوارعها وأزقتها ومعالمها وجوامعها وكنائسها وسكانها بحيث لم يتركا مجالاً لمستزيد، إنها الشوارع والمعالم ذاتها التي وصفها قبلهما بدقة متناهية قبل خمسمائة عام مجير الدين الحنبلي، باستثناء ما آل منها للسقوط بفعل التقادم والتآكل ومرور الزمن .

فأنت تمشي في شوارعها وأزقتها المبلطة بالحجر لتكتشف أنك تمشي في الدرب الذي سار فيه السيد المسيح : درب الآلام ، وتمشي في زقاق قريب من القيامة على بعد عشرات الأمتار لتكتشف أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ومعه أجلّة الصحابة والمجاهدون، قد مشى فيه وصلى راكعاً قبل ألف وأربعمائة عام، حيث يقوم الآن مسجد عمر الذي أعيد ترميمه قبل ثلاث سنوات . الكتاب الأجانب يخلطون بين هذا الجامع، وهو جامع عمر، وبين قبة الصخرة المشرفة ، والتي يطلقون عليها خطأ إسم (جامع عمر) .

وتذهب إلى حارة مجاورة وملاصقة لكنيسة القيامة لترى مجمع الخانقاة، الصلاحية الشهيرة التي أنشأها صلاح الدين قبل ثمانمائة عام كلية للمتصوفة من رجال الدين ، ويقال إن بطريرك الروم الأرثوذكس الذي كان اللاتين قد أبعدوه وقومه عن القدس إبان مملكتهم في القدس هو الذي أهدى المكان لصلاح الدين إمتناناً لإعادته إلى القدس .

وتتعثر أثناء مسيرك في القدس العتيقة بتكية خاصكي سلطان، وهي تكية خيرية تقدم شوربة الفريكة يومياً وبانتظام للمحتاجين من أهل القدس وزوارها وحجاجها . وكانت خاصكي سلطان، وهي مُحسنة متزوجة من سلطان عثماني قد أوقفتها (حولتها وقفاً) قبل خمسمائة عام . وتشاهد في سيرك حمّاماً عاماً هنا وحمّاماً هناك، ورباطاً هنا ورباطاً هناك ، وزاوية هنا وزاوية هناك تمثل مختلف شعوب العالم وجنسياته ، كما ترى كمّاً هائلاً من المدارس الدينية والدنيوية، وبخاصة في الأحياء المحيطة بالحرم القدسي الشريف ، ومساحته تشكل ربع مساحة البلدة القديمة المسورة تقريباً . وغني عن القول بأن المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة هما أيضاً مدارس تتلى فيهما الدروس الدينية على اختلافها، وبأوقات منتظمة.

ولا حاجة بي إلى تعداد الأديرة والكنائس، فما أكثرها في بيت المقدس وما أقدمها، وبعضها يعود إلى الألفية الأولى. فكنيسة القيامة عمرها ١٧٠٠ عام عندما شيدت في عهد الإمبراطور البيزنطي قسطنطين الذي اعتنق المسيحية وجعل فلسطين ولاية رومانية مسيحية مقدسة، وأطلق على القدس إسم "إيليا كبيتولينا"، وهو الإسم الذي كان سائداً إبان الفتوحات العربية الإسلامية.

والمسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة يعودان إلى ألف وثلاثمائة عام أو يزيد . كذلك فإن كثيراً من أبنية القدس وأسواقها وطرقاتها وممراتها تعود إلى مئات السنين . بل إن القدس القديمة كلها تقوم على طبقات متعددة متراكمة من المباني والأسواق والأنفاق والممرات، معروفة ومثبتة في بطون الكتب وسجلات المحاكم الشرعية بأسمائها ومواقعها . وما على الباحثين والمنقبين والأثريين إلا أن يزيلوا التراب المتراكم بفعل الزلازل والتقادم ليكشفوا النقاب عما تحتها، بما في ذلك الميدان الروماني القديم (الكاردو)، والذي يقوم فوقه سوق تابع لعائلة مسلمة هو سوق صبرا الذي مازال مطموراً حتى الآن .

والقدس ساحرة لا مثيل لها في طرازها المعماري وجوهرها التاريخي الذي يعود إلى عصور كنعانية ورومانية وعربية وإسلامية، أموية وعباسية وفاطمية وأيوبية

ومملوكية وعثمانية ، منسجمة انسجاماً يأخذ بالألباب . ومع أن إسرائيل لم تنقطع إطلاقاً عن حفرياتها الواسعة النطاق في كل بقعة من بقاع القدس وتحتها وحولها ، فإنها لم تعثر على أي أثر إسرائيلي ، ناهيك عن فشلها في العثور على ما تزعم أنه هيكل سليمان فوق جبل "موريه" حيث يقوم الحرم القدسي الشريف .

عشرات الأمتار حفرت تحت أساسات المسجد الأقصى ومع ذلك ، فلم يعثروا على أي أثر يهودي ، بينما تم اكتشاف قصرين أمويين شامخين في تلك البقعة من جنوب الحرم يمكن مشاهدة آثارهما على الطبيعة .

أليس من واجبنا وواجب أمتنا أن نحافظ على كل شبر وحجر وأثر ودرب على أرضها الطهور ، وهي أرضنا العربية منذ وجدت قبل آلاف السنين؟ وبخاصة أن إسرائيل، بكل ما تجسده من طاقات عالمية، تعمل جاهدة على استلاب كل شبر فيها تمهيداً لبناء هيكل سليمان مكان الحرم القدسي الشريف، أو ربما بملاصقته عند الحائط الغربي حيث البراق وحائط المبكى الذي وسع حرمه على حساب الأحياء العربية، وحيث يؤدي اليهود صلواتهم منذ القرن السادس عشر، أي أوائل العهد العثماني. ولم يكن اليهود يعرفون هذا المكان إلى أن جاء طبيب يهودي أندلسي ممن طردهم الأسبان من الأندلس لاجئاً إلى تركيا، وأقنع المسؤولين فيها بالسماح لليهود بالتعبد في موقع البراق، ولم يكن اليهود يشكلون أية قوة أو خطر فسمح لهم بذلك. وإنني أذكر - وأنا طفل - صوراً ومشاهد لثورة البراق عام ١٩٢٩، التي اندلعت في شوارع القدس وغيرها من مدن فلسطين، وكانت في أشدها في الخليل حيث قتل العشرات من اليهود منعاً لتهويد البراق. وأذكر كذلك قصيدة للشيخ حسن أبو السعود، مفتي الشافعية، وكان خطيباً جماهيرياً مفوهاً ارتجلها ومما جاء فيها :

لنا البراق والحرم ... لنا الحمى لنا العلم

أرواحنا أموالنا ... فدى البراق والحرم

إن هذه الآثار الحياتية، والتي مازالت تنطق بالحياة وبالتراث الأصيل، هي الدليل الساطع والبرهان القاطع على بطلان دعاوى إسرائيل من أن القدس هي عاصمة اليهود على امتداد ثلاثة آلاف عام ، وقد احتفلوا بهذه المناسبة مؤخرا ! وأتساءل وتتساءلون معي في نظرة موضوعية مجردة : ترى كم يهودياً كان يسكن القدس قبل مائة عام ، أو خمسمائة عام، أو ألف وخمسمائة عام ؟ باستثناء فترة قصيرة بدءاً من القرن الخامس قبل الميلاد في ظل الغزو الفارسي وإلى حين ظهور السيد المسيح

قبل ألفي عام ! والقانون الدولي واضح بأن السيادة على أي بلد من البلدان هي للشعب الذي يكون له فيه تواجد متواصل مستمر عبر الدهور.

هذا المحك أو الاشتراط القانوني ينطبق على الشعب العربي الفلسطيني في القدس وفلسطين دون سواه، والذي استمر بوجود متواصل على أرض فلسطين على مدى آلاف السنين ، رغم الغزوات والاجتياحات وأشكال العدوان المختلفة بسبب موقع فلسطين الجغرافي المفصلي على مجامع ثلاث قارات .

أعود في حديثي إلى القدس الجديدة التي أخذت في الظهور في النصف الثاني من القرن الماضي كما ذكرت ، ببدايات متواضعة هنا وهناك . ونستقي مزيداً من المعلومات من المؤرخة المعاصرة ماري روجرز التي أشرت إليها، والتي شاهدت بنفسها بدايات النمو الحثيث في القدس خارج الأسوار قبل مائة وخمسين عاماً . تقول المؤلفة أن الأوروبيين القاطنين في القدس، وخاصة من لهم أطفال أو الذين وفدوا من مناطق ذات طقس معتدل يقضون فصول الصيف من حزيران إلى أيلول في خيام يقيمونها في ظاهر القدس على بعد ميل واحد من المدينة . ويذهب الرجال منهم إلى أعمالهم في المدينة صباحاً ويعودون إلى عائلاتهم في المخيم قبل الغروب . وفي تلك الفترة المبكرة نبدأ بسماع أسماء من أصبحوا معروفين في القدس في بداية القرن الحالي، مثل المطران جوبات الذي أنشأ الإنجليز مدرسة باسمه بالقرب من قلعة النبي داود ، وأسماء غيره من قساوسة الطائفة البروتستنتية في القدس، وهم طليعة الزحف الأوروبي والأمريكي على القدس وفلسطين والشرق الأدنى ، والذي تزامن مع زحف مماثل على سوريا ولبنان، حيث أقام القساوسة الأمريكيون فيها الكلية البروتستنتية التي أصبحت الجامعة الأمريكية الشهيرة في بيروت .

كانت هذه المخيمات الصيفية السنوية من أجمل وأعذب المتع التي استمتع بها أهل القدس والأوروبيون من سكان القدس في تلك الأيام سواءً بسواء ، والتي بدأها أول من بدأها المستر (فِنّ) قنصل بريطانيا في القدس، والذي شيد أول منزل صغير له من الحجر في حي الطالبية ... هذا الحي الذي أصبح من أجمل أحياء القدس الجديدة في الأربعينات، والذي أعرف فيه بيوت عدد من العائلات العربية المعروفة قبل النكبة، كعائلات طنوس والجمل وسعيد وغيرها مما لا مجال لحصره . وما أن جاء عام ١٨٦١ حتى كانت قد بدأت حركة عمران كبيرة في ضواحي القدس الغربية والشرقية والشمالية والجنوبية خارج الأسوار. وأخذت ترصع تلك المناطق قصور كبيرة فخمة تلبي احتياجات الأسر الكبيرة وفق التنظيمات الأسرية في تلك الأزمان.

لقد عشت في واحدة من تلك المباني الفخمة في حي باب الساهرة الذي كان شجر الصنوبر و(حب قريش) يغطي حدائقه ، والتي كانت تتألف الواحدة منها من زهاء عشرين إلى ثلاثين غرفة أو يزيد ، وقد استوعبت تلك المنازل في زمن لاحق مستشفيات ومدارس كبيرة معروفة كمدرسة التمرين ورئيسها طلعت الصيفي، والكلية العربية ورئيسها أحمد سامح الخالدي، ومستشفى دانزجر وغيرها . وشيدت في أوائل القرن أيضاً الأوجستا فكتوريا على جبل الزيتون والتي نزل بها ولهلم إمبراطور ألمانيا . وفي النصف الأخير من القرن الماضي تبرع المليونير الإنجليزي اليهودي موشي مونتيفيوري ببناء حي يحمل اسمه لفقراء اليهود، ومازال هذا الحي قائماً على الرغم من الدمار الذي لحق به في حرب عام ١٩٤٨.

لقد كان المواطنون المقدسيون في تلك الحقبة المبكرة كرماء واسعي الصدر في معاملتهم للأقلية اليهودية التي كانت تقطن في مدينتهم . وتتحدث الكاتبة روجرز عن معتوه يهودي كان يتجول باستمرار في شوارع القدس القديمة بلباسه الرث وطلعته المزرية، والذي كان يصيح بأعلى صوته بأن القدس سوف تصبح خراباً يباباً، وأن النار سوف تأتي عليها بسبب ذنوبها. ولم يكن الناس يعترضون سبيله بل يعاملونه بالحسنى والتندر ، ويحيط به الأولاد وهم يحثونه على مزيد من النبوءات!

وقد أخذ يقطن القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعض العائلات الأوروبية من جنسيات إنجليزية وفرنسية وألمانية وروسية ونمساوية ويونانية، ومعظم أفرادها من رجال الدين ونسائه والمبشرين والمعلمين والحجاج ، والذين لطوائفهم علاقة بكنيسة القيامة وغيرها من الكنائس والأديرة المعروفة . وكان أهل أوروبا قد انقطعوا عن زيارة فلسطين وبلاد المشرق قروناً متلاحقة نظرا لصعوبة الذهاب إليها أو الإقامة فيها، ولجهلهم بلغتها وتقاليدها وأهلها، مما جعلهم أناساً غريبي الوجه واللسان وفئة شاذة غير مرغوب فيها . وأذكر جيداً الحجاج والقساوسة الروس ذوي القامات الطويلة والذقون المرسلة، الذين كانوا يحجون إلى القدس وأريحا وينزلون في دير جبل قرنطل الشاهق الارتفاع في أريحا، والذي كنا نتشوق لصعوده في طفولتنا، رغم المشقة، وذلك من أجل أن نحفر أسماءنا على جدران قمته.

كانت الأحياء في القدس القديمة مقسمة بصفة عامة كما هي اليوم، وإن كانت تجمعها وحدة الوجود كمدينة ، والسوق الرئيسي الذي يمتد ما بين باب العامود شمالاً وباب الخليل جنوباً كقاسم مشترك أعظم . كان الحي اليهودي في جنوب المدينة أكثر الأحياء تداعياً وخراباً بشهادة الكاتبة ماري روجرز . وكان حياً صغيراً، بطبيعة الحال، يضم كنيسين متواضعين ومدرسة تضم بضع عشرات من الفتيات

اليهوديات ، ومحاطاً بأحياء إسلامية كحارة المغاربة وحارة الشرف والحي الجنوبي الغربي حيث يوجد دير الأرمن .

وكان الأوروبيون يقطنون حارة النصارى، إذ توجد كنيسة القيامة وغيرها من الكنائس والأديرة كدير اللاتين والكنيسة اللوثرية وعدد من القنصليات الأجنبية . أما الشمال الشرقي والغربي فيضم معظم الأحياء الإسلامية كباب حُطّة وباب السلسلة، بالإضافة إلى سوق المدينة الرئيسي الممتد، كما ذكرت، من باب العامود وحتى باب الخليل، وهو يقوم على (الكاردو) الروماني، ويمر فوق درب الآلام أمام عمارة كلية روضة المعارف الوطنية التي تعلمت فيها، والتي أصبحت اليوم المدرسة العمرية .

ومنازل القدس منازل عميقة الجدران قوية البنيان، ومبنية من الحجر الفلسطيني المشهور في ضواحي القدس وبيت لحم . وهي مصممة بحيث تحفظ الجو لطيفاً حتى في ساعات الظهيرة الحارة ، وقد تأثر تأثيثها في أواخر القرن الماضي بالمؤثرات الأوروبية بحيث أصبح خليطاً بين الشرقي والغربي . ولكل منزل كما تعلمون بئر لجمع أمطار الشتاء، وهو تقليد منذ أقدم الأزمان لأن مكامن الخطر على القدس وأهلها كانت دائماً ترتبط بقطع المياه عن المدينة.

ولم تكن في القدس وضواحيها وأكنافها في قدس القرن التاسع عشر طرق تسمح باستخدام العربات التي تجرها الخيول كما في أوروبا وأمريكا سوى مسافة قصيرة ما بين القدس وبيت لحم. وكان الناس يسافرون على ظهور الخيل والدواب عبر الجبال الصخرية الوعرة الشديدة الانحدار في معظم مواقعها في طريقهم إلى كنيسة المهد التي شيدتها الإمبراطورة هيلانة عام ٣٢٧ ميلادية. ولم تشق الطرق التي تسمح باستخدام العربات ثم السيارات إلا في بداية هذا القرن . وكانت العربات هي وسيلة النقل المختارة في العشرينات وبداية الثلاثينات عندما شهدت المدينة ظاهرة الباصات، وهي تشق طريقها على استحياء كوسيلة نقل عصرية. كانت هنالك ثلاثة خطوط رئيسية لشركات الباصات، أولها الخط ذو الرقم ٣٣ الذي ينقل المواطنين من الشيخ جراح وحتى باب الخليل وشارع ماميلا، وشارع ماميلا أو (مأمن الله) كان السوق التجاري الرئيسي للقدس ويرتبط بباب الخليل ، وفيه عمارة الأوقاف الإسلامية التي نظّم فيها المعرض العربي الكبير عام ١٩٣٠، ومقبرة مأمن الله الشهيرة التي تضم رفات الصحابة والمجاهدين والشهداء على مر العصور الإسلامية . كان منظراً فريداً رؤية الوجهاء في بدلاتهم الناصعة البياض صيفاً وهم يتسامرون في الباص وكأنهم في ديوان ضيافة، ويتنافسون بأعلى صوتهم على من

هو أحق بدفع أجرة الراكب الجديد خلال صعوده إلى الباص ... ويقف الباص دقيقة أو دقيقتين حتى يبت في الأمر، ويطلب من السائق أن يكون حكماً بينهم . وكان للعرب أيضاً الباص رقم ٤ الذي يعمل من باب الخليل وحتى حي القطمون، وخط رقم ٦ الذي يعمل بين باب الخليل والبقعة الفوقا، وما بينهما من أحياء. أما اليهود في المناطق المجاورة فكان لهم خط رقم ٩ الذي يعمل بين مجمع الجامعة العبرية ومستشفى هداسا على جبل سكوبس، وبين الأحياء اليهودية في غرب القدس.

لقد ركبت في هذا الباص بضع مرات عندما كان يتأخر الباص العربي عن الوصول ، وما زلت أذكر كيف أن كل راكب يهودي يصعد إلى الباص كان يخرج من جيبه مليماً واحداً أو قطعة سكر يضعها في صندوقين مثبتين أمام سائق الباص ، تبرعاً للصندوق القومي اليهودي . نعم، هكذا كان اليهود يخططون وينفذون لإنشاء الوطن القومي اليهودي، بالمليم وقطعة السكر، غير متكلين أو معتمدين على المساعدات الكبيرة فحسب التي كانت ترسلها لهم اليهودية العالمية، على وفرتها وانتظامها .

من الجدير بالذكر أن الهاتف دخل القدس أواخر العشرينات. كما أن المجاري شيدت في القدس في تلك الفترة الزمنية المبكرة، لأن إنشاءها تسبب في اقتطاع ثلثي حديقة منزل العائلة من الناحية الغربية . وكم من العواصم العربية، حتى يومنا هذا، تفتقر إلى مجار حديثة تبعد عنها الأوبئة ومخلفات العيش ؟

وكان للقدس معاهد ومدارس وطنية وأجنبية كثيرة يصعب تعدادها . فلكل بلد أوروبي مدرسة أو أكثر في القدس تحمل ثقافة ذلك البلد الأوروبي . لقد كانت مدرسة الأسوج السويدية في حي المصرارة أول مدرسة أطفال ألحقني والدي بها . وكانت للبنين والبنات المدارس الإنجليزية والألمانية والإيطالية والأمريكية والفرنسية واليونانية وغيرها ، ناهيكم عن المدارس الدينية الملحقة بالأديرة والكنائس ، وكانت تقف إلى جانبها كالطود المدارس الوطنية والحكومية منذ العهد العثماني وحتى نهاية الإنتداب البريطاني على فلسطين ، كالكلية العربية الشهيرة والرشيدية والإبراهيمية . وكانت الرياضة منتشرة ومتطورة والملاعب متيسرة في مختلف المناطق . وكانت الأندية تنتشر كالهشيم منذ أواخر العشرينات حيث أنشئ النادي العربي ونادي الروضة والنادي الأرثوذكسي، والنادي الأهلي العربي والإسلامي اليافاوي، ونادي شباب العرب الحيفاوي، وغيرها من فرق المدارس الكثيرة التي كانت تتنافس فيما بينها على التفوق .

ومنذ عام ١٩٣٠ أصبح في القدس مَعْلَم ثقافي ورياضي ضخم هو جمعية الشبان المسيحية. وهو أكبر مجمع لهذه الجمعية في العالم، وقد بناه ثري أمريكي نجا من الكارثة الاقتصادية التي حلت بالعالم عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠. كان هذا الموقع المواجه لفندق الملك داود أحد أهم مراكز تجمع الشباب العربي الرياضي إبان الانتداب، وكان ملعب كرة القدم فيه ميدان التنافس الرياضي بين الأندية المختلفة . وأذكر جيداً المباراة التي جرت على هذا الملعب بين منتخب فلسطين العربي ومنتخب بريطانيا المشهور الـ WONDERERS إبان الحرب العالمية الثانية، وقد انتهت بفوز الإنجليز علينا بخمسة أهداف مقابل ثلاثة، وكان هذا الصرح الرياضي يضم العديد من ملاعب التنس التي كانت تقام عليها بطولات فلسطين.

ولئن كانت الرياضة والدراسة ظاهرتين بارزتين في حياة القدس المعاصرة ، فلقد كانت السياسة بل العمل الوطني والقومي والديني هو الظاهرة الأكبر والأهم، لأن الناس كانوا على وعي كبير بالأخطار المحدقة بهم وبمصيرهم وبمدينتهم المقدسة منذ وقت مبكر من هذا القرن . ففي القدس زعامة الحركة الوطنية والدينية ممثلة باللجنة التنفيذية والتآلف الإسلامي المسيحي ، ثم الهيئات العربية العليا المتعاقبة، وأخيراً وليس آخراً المجلس الإسلامي الأعلى بكل ثقله الديني والدنيوي . كما مثّلت مركز الحكومة البريطانية المنتدبة وجيشها، ومركز الوكالة اليهودية وقنصليات مختلف دول العالم . ومن أبرز التظاهرات الوطنية والدينية السنوية المنتظمة مواسم النبي موسى التي كانت تجمع المواطنين من كافة أنحاء فلسطين، وعلى الأخص من نابلس والخليل، ليلتقيا مع بيارق القدس وأعلامها أصحاب التاريخ العريق في مسيرات ومهرجانات حاشدة تغص بها شوارع القدس القديمة والجديدة، وتنشد فيها الأناشيد الوطنية والدينية، ويندد فيها بوعد بلفور والوطن القومي اليهودي والصهيونية : وكيف أنسى أهازيج مواكب الخليل المهيبة القادمة من الخليل يوم الجمعة وهي تمشي في صفوف رتيبة وحماسة هادرة صادرة من الأعماق وهي تنشد أهازيج مطلعها :

صهيوني خذ ربعك وسير هاذي البلاد بلادنا

وكذلك مواكب نابلس السريعة الحركة، تتخللها ألعاب السيف والترس المتوارثة جيلاً بعد جيل منذ كان السيف والترس سلاحنا في الفتوحات، مثلما كان سلاحنا في الدفاع عن حمى الديار، وما أكثر الحروب والصراعات التي تحملت أوزارها القدس وسائر فلسطين عبر العصور . وكانت أعياد النبي موسى، بطبيعة الحال، مناسبة ذهبية للباعة المتجولين بألبستهم المزركشة ومأكولاتهم التقليدية المحببة إلى

الأطفال بشكل خاص ، كغزل البنات والدندرمة بأنواعها، والحلويات التي توارثها صنّاعها جيلاً بعد جيل.

ومن بواكير الاهتمام الإسلامي العالمي المعاصر بالقدس ومصيرها، المؤتمر الإسلامي الذي عقد في قاعة كلية روضة المعارف المشرفة على الحرم القدسي الشريف، والتي شهدها زعماء العالم الإسلامي، وفي مقدمتهم مولانا شوكت علي، زعيم مسلمي الهند قبل تقسيمها بين الهند والباكستان وبنغلادش . كنت في الصف الثالث الإبتدائي عندما عقد مؤتمر عام ١٩٣١، وكنا مشدوهين كأطفال بمشاهدة هذا التجمع الإسلامي الكبير دون فهم مغزاه ومعناه . كما وقفنا مشدوهين على أسطح كلية روضة المعارف لمشاهدة بالون زبلن الألماني العظيم الذي حلق فوق القدس القديمة لمشاهدة معالمها التاريخية ، كما أذكر مظاهرات أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات الحاشدة، والتي قادتها اللجنة التنفيذية برئاسة موسى كاظم باشا الحسيني في شوارع القدس عند الباب الجديد بين القدس القديمة والجديدة ، وقد مشى والدي في مقدمتها هو وزملاؤه أعضاء اللجنة التنفيذية، على الرغم من كبر سنهم والمخاطر المحدقة بهم ، والتي تعرضوا لأشد منها في مظاهرة يافا الكبرى في اليوم التالي ، وكانت تنتهي باشتباكات عنيفة دامية يسقط فيها الشهداء والجرحى . كما أذكر رصاصة يتيمة اخترقت حجب الظلام وهدوء الليل في ليلة وادعة من ليالي القدس عام ١٩٣٦، تبين فيما بعد أنها كانت الإيذان ببدء ثورة ١٩٣٦، التي قادت إضراباً استمر ستة أشهر متواصلة. وكان لها كفاح مجيد وتضحيات كبيرة ثلاث سنوات طوالاً . كانت تلك الرصاصة التي أطلقت في الهواء رصاصة ذات دلالة كبيرة ووقع عظيم، ذلك أنه لم يكن يخطر ببال أحد في تلك الأيام أن يتعامل مع المستعمر البريطاني بالرصاص! لم تفعل الهند ذلك بملايينها الثلاثمائة، وها هم عرب فلسطين يبدأون ثورة مسلحة على بريطانيا العظمى التي لم تكن تغيب عنها الشمس . فيا لسخرية القدر أن نرى شعوب العالم كافة وقد نالت استقلالها وسيادتها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بينما ما يزال الشعب الفلسطيني، وهو أول من ثار على الاستعمار والمستعمرين بالحديد والنار يرزح تحت نير الاحتلال، فيا لهول الأقدار وسخريتها .

لقد أشرت إشارة عابرة إلى بواكير الاتصالات الجدية بين أوروبا والقدس في القرن الماضي، علماً بان الدول التي بدأت التصنيع في أوروبا، وهي بريطانيا وفرنسا وهولندا كانت على اتصالات تجارية كبيرة مع شمال فلسطين منذ القرن الثامن عشر، حيث كانت تشتري من الجليل أفخر أنواع القطن الذي تنتجه أراضي فلسطين

الخصبة في منطقة طبريا ومرج ابن عامر وسائر الجليل . ولكن الاهتمامات الدينية المتصلة بالقدس بدأت بين السلطان سليمان وفرانسيس الأول ملك فرنسا منذ عام ١٥٣٥، وكانت على هامش تنظيم العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والإمبراطورية العثمانية، وقد وقع الاتفاق بينهما عام ١٥٦٩ .

هذه الاتفاقية وما تبعها لها أهمية خاصة من حيث أنها نصت على ما أصبح يعرف بالامتيازات الأجنبية ، كما نصت على تعيين قناصل لحماية مصالح الدول المتعاقدة . لقد كانت تلك الاتفاقيات متكافئة في بداياتها وتعطي حقوقاً متساوية متبادلة للفريقين المتعاقدين . ولكنها، ومع اضمحلال الإمبراطورية العثمانية، أصبحت قيداً على سيادة الدولة العثمانية وعلى أهل البلاد بطبيعة الحال . وقد نص قرار الأمم المتحدة الخاص بتدويل القدس على إلغاء الامتيازات الأجنبية في نظام القدس التأسيسي لأنها مهينة وتنطوي على تمييز في المعاملة بين المواطنين والأجانب . وفي مصر مثلاً ظلت الامتيازات الأجنبية وما يتبعها من محاكم مختلطة قائمة، حتى ألغيت في معاهدة عام ١٩٣٦، التي نالت بموجبها مصر استقلالها عن بريطانيا، وإن كان استقلالاً منقوصاً آنذاك بسبب بقاء القواعد العسكرية البريطانية على أراضي مصر في منطقة قناة السويس لفترة من الوقت .

كانت فرنسا سباقة في إنشاء أول قنصلية لها في القدس عام ١٦٢١، وكانت مهمتها تنحصر في الأماكن المقدسة، وتتمتع بالحصانات التي وفرتها الفقرتان الخامسة والسادسة من اتفاقية الامتيازات . وتبعتها النمسا عام ١٦٤٢، وبولندا عام ١٦٧٦، وبموجب معاهدة كارلويتز نالت النمسا حق التكلم دفاعاً عن المصالح المسيحية عام ١٦٩٩ .

وفي عام ١٨٤٠، حصل القنصل البريطاني من والي مصر محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا على موافقة لتلبية طلب اليهود تبليط جزء من الساحة الضيقة أمام حائط المبكى . وقد رفض المجلس الاستشاري المقدسي الذي كان قائماً في القدس هذا الطلب، وصرف النظر عنه . وكان قد وقع تغيير كبير في الوضع القائم عام ١٨٠٨، عندما شب حريق كبير في كنيسة الأرمن انتشر بسرعة ليأتي على قبة القيامة الخشبية، والتي هوت إلى الأرض وهي تشتعل . لقد كان التنافس شديداً بين الغربيين وبين اليونانيين الذين كانت لهم حظوة لدى العثمانيين في الإدارة والحكم انتهت بإعطاء حق الإصلاح للكنيسة الأرثوذكسية الشرقية . ويدعي المؤرخون الغربيون أن شكل قبة القيامة بعد إصلاحها عام ١٨٠٨، يختلف تماماً عن الشكل الذي ظلت عليه منذ الحروب الصليبية .

كما أن الكتاب والمؤرخين الغربيين، على اختلاف مشاربهم، يتهمون العثمانيين بالإهمال والتعسف وسوء الإدارة في سنجق القدس الذي كان يضم القدس والخليل وبيت لحم . وفي معظم الأحيان كان سنجق القدس تابعاً لدمشق التي كانت ترسل لإدارته متصرفاً .

إنني لست في صدد الدفاع عن الحكم العثماني الذي أصبح في آخر عهود الدولة قائماً على الفساد والظلم والجهل ، ولكن، ومع إدراكنا لمفاسد الإدارة العثمانية المتأخرة، فإنه يتبين لنا بوضوح تحامل جميع الكتاب الغربيين، لا على العثمانيين فحسب، ولكن على الإسلام كدين وعقيدة ، وعلى العرب والأتراك كشعب وقوم . ونرى ذلك الحقد القاتل والكراهية العمياء في كتابات المؤلف الفرنسي الشهير فرنسوا شاتوبريون، مؤلف كتاب "عبقرية المسيحية"، والذي زار القدس ولم يمكث بها سوى أربعة أيام . فكيف يمكن له أو لغيره أن يحكم على القدس وعلى طبيعة الحكم فيها وقد أقام في المدينة أربعة أيام فقط ؟ يقول هذا المؤلف أن الباشا المتصرف هو عدو المواطنين في القدس ، وأنهم - أي المواطنين - دأبوا على إغلاق حوانيتهم كلما جاء إلى القدس متصرف جديد خوفاً من النهب والضرائب الفادحة التي كانت تفرض عليهم . وجدير بالذكر أن أي متصرف لم يكن يمكث في منصبه أكثر من عام أو بعض العام بحيث يضطر المواطنون إلى تجديد دفع الضرائب والعطايا المفروضة عليهم لكل متصرف جديد .

وكذلك نرى التحيز في كتابات كونستاين فولني عام ١٧٨٤، وروبرت كيرزن عام ١٨٣٤، والذي وصف القتال الشرس الذي وقع في باحات كنيسة القيامة بين الأرمن واليونان بحضور إبراهيم باشا نفسه إبان احتفالات " سبت النور " . وقد نجا إبراهيم باشا من تلك الواقعة بأعجوبة، وبفضل رماح حرسه، والتي ذهب ضحيتها العشرات بين قتلى وجرحى .

إن هؤلاء المؤرخين والرحالة والكتاب الغربيين هم الذين عرفوا العالم الغربي على بلادنا وأوضاعنا وعناصر ضعفنا وقوتنا قبل عقود من مجيئهم إلينا ، بعد انتصارهم على العثمانيين في الحرب العالمية الأولى . كما أن كتاباتهم أججت العداوة والبغضاء التي كانت تحملها دول وشعوب أوروبا ضد الإسلام والمسلمين وليس فقط ضد العثمانيين . لقد كان الأوروبيون والأمريكيون المتحدرون منهم يحملون في أعماق نفوسهم إرث الحروب الصليبية وهزيمتهم فيها واستعدادهم للثأر ، كما أن فتوحات العثمانيين في البلقان ووصولهم إلى بوابات فيينا كانت تذكي فيهم روح العداء للإسلام والمسلمين .

فلا عجب إذن أن نرى الجنرال اللنبي قائد قوات الحلفاء يقول قولته الشهيرة عام ١٩١٧، عندما دخل القدس فاتحاً وتسلمها من أهلها : " الآن انتهت الحروب الصليبية "، مع أن العرب كانوا حلفاء الإنجليز في حربهم ضد الدولة العثمانية. لقد حاول كثير من المؤرخين البريطانيين نفي تلك المقولة المنسوبة إلى الجنرال اللنبي، مؤكدين رأيهم بأنها ليست أكثر من بنت خيال مجلة " بانش الهزلية " الشهيرة ومؤلف صورها الهزلية الذي نشر كاريكاتوراً بهذا المعنى . وكان بيتر باتنر في كتابه " إله المعركة " آخر من يؤكد عدم صحة المقولة المنسوبة إلى الجنرال اللنبي .

ولكن ما هي الحقيقة ؟ لقد استمعت قبل أيام فقط إلى قول موثوق ثقة تامة يؤكد صدور تلك المقولة عن اللنبي عند دخوله القدس ، ولكن ليس في باب الخليل حيث تسلم مفاتيح المدينة في كنيسة القيامة ، بل سمعتها من ابن عم لي هو المهندس أحمد فؤاد نسيبة، وكان قد سمعها من أبيه مباشرة الذي عمل ضابطاً في الجيش العثماني ، وقد سمعها بدوره مباشرة من أبيه عبد اللطيف الذي كان يقف أمام كنيسة القيامة لاستقبال اللنبي . فبعد أن طاف اللنبي بكنيسة القيامة طلب من عبد اللطيف مفاتيح القيامة، وعندما استلمها قال قولته الشهيرة : " الآن انتهت الحروب الصليبية " . وبعد أن أتم زيارته للكنيسة التفت إلى عبد اللطيف قائلاً : "الآن أعيد لك المفاتيح، ولكنها هذه المرة من اللنبي وليست من عمر أو صلاح الدين!" . وقد أرسلت رسالة بهذا الشأن إلى صحيفة التايمز اللندنية، ولكنها لم تنشر حتى الآن .

ولماذا نشك بأن اللنبي قد قال بالفعل قولته الصليبية المتعجرفة ونحن نعرف من قراءة التاريخ المعاصر الأفكار التي كان يحملها قادة الفكر والسياسة في المجتمع البريطاني في القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي تجسدت أبشع تجسيد في وعد بلفور المشؤوم لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ؟ كما أن القائد الفرنسي غورو قال قولاً مماثلاً عندما دخل دمشق ووقف أمام قبر صلاح الدين قائلاً : " ها قد عدنا يا صلاح الدين " . وكان أحرى به أن يقف خاشعاً أمام مقام رجل عظيم كصلاح الدين كان عظيماً في انتصاره كما كان عظيماً في حربه وقتاله، حيث عامل الصليبيين معاملة تفوق كل ما تنص عليه قوانين الحرب وحقوق الإنسان الحديثة .

أعود لأتحدث عن همومنا وشجوننا في القدس المعاصرة لأقول بأن إسرائيل لم تكتف بما احتلت وما أخذت وما اغتصبت عام ١٩٤٨ . بل إنها بعد احتلالها الثاني عام ١٩٦٧، نفذت عمليات استيطان هائلة على مدى الثلاثين عاماً الماضية، بنت خلالها ما يقارب العشرين مدينة وبلدة وتجمعاً سكانياً تحيط بالقدس من كل جانب

إحاطة السوار بالمعصم . بنتها وصرفت عليها مليارات الدولارات، واستخدمت أحسن وأمتن أنواع الحجر الفلسطيني، دون حساب لكلفة أو ثمن ، وخلافاً لما كانت تبنيه من مبان ومستعمرات هشة في الماضي ، لأنها لم تكن واثقة من البقاء . ولكنها وبعد عام ١٩٦٧، أنشأت في القدس الكبرى مجموعة متصلة من المدن والبلدات حتى أنها سميت بأسوار القدس الجديدة، وبعضها كمعاليه أدوميم مدينة كبيرة تستوعب زهاء مائة ألف نسمة .

ستكون هناك ندوة خاصة حول القدس وما حل بها بعد احتلال عام ١٩٦٧. ولكنني أعيد هنا ما قلته مراراً وتكراراً أمام مجلس الأمن والجمعية العامة والاتحادات البرلمانية الدولية والمحافل الدولية على اختلافها، بأن إسرائيل قد خلقت على الأرض بواسطة الجرافات وموارد الاستيطان الهائلة أمراً واقعاً جديداً على الأرض، بحيث يتعذر على أحد تغييره، لا بالضبط الدولي ولا على طاولة مفاوضات (هي أصلاً غير متكافئة)، ضمن المعطيات القائمة ، ثنائية كانت أو متعددة ، فالأرض هي الوطن وهي الحقيقة الثابتة في الوجود . وإدراكاً منها لذلك فقد رسمت إسرائيل الخريطة التي تريد على الطبيعة بالجرافات ومازالت، ثم تطلب من العرب والفلسطينيين التوقيع والاعتراف بعدوانها .

عندما كانت الأرض أرضنا والأحياء أحياءنا والبلدات بلداتنا عام ١٩٤٨، وجاء الكونت برنادوت مبعوث الأمم المتحدة إلى فلسطين لتنفيذ قراراتها ، أدخل تعديلات على تلك القرارات تنص على جعل القدس كلها، شرقية وغربية، شمالية وجنوبية، قديمة وجديدة ، القدس الكبرى بمجموعها ضمن الدولة الفلسطينية العتيدة . فلا عجب إذن أن يسقط برنادوت إبن عم ملك السويد مضرجاً بدمائه في القدس الغربية، وبتدبير من إسحق شامير الذي أصبح رئيساً لوزراء إسرائيل، واسمه مدرجٌ على قائمة المجرمين المطلوبين أمنياً في بريطانيا . لقد ضاعت هذه الدرة الغالية منا عام ١٩٤٨، لأننا لم نكن نملك القوة الكافية للدفاع عنها، كان الإنجليز يبلغوننا ويبلغون اليهود بأنهم سينسحبون من العمارة كذا أو الموقع كذا بتاريخ كذا، وكانت تسقط تلك المواقع والأحياء في يد من يملكون القوة العسكرية الجاهزة لاحتلالها . كانت تقديرات قياداتنا أن الدفاع عن القدس الكبرى والاحتفاظ بها يحتاجان إلى قوة نظامية تعدادها ثلاثة آلاف مقاتل لا أكثر ، وكان اليهود المحاصرون على مدى أشهر في وضع يائس، وعلى استعداد للاستسلام تحت أي ضغط جدي يفرض عليهم ، وقد كنت شاهداً على إحدى تلك المعارك عندما طلبت حامية هداسا والجامعة العبرية الاستسلام، ولكن بن غوريون طلب تأجيل الاستسلام أربعاً

وعشرين ساعة توقعاً لمعجزة قد تقع، وكانت تلك المعجزة هي الهدنة الأولى المشؤومة التي كانت بداية الإنهيار على كافة الجبهات .

هذه القدس الكبرى التي تحدثت عنها، بأحيائها وبيوتها وأثاثها وحدائقها ومرافقها، كانت مدينة من أرقى مدن العالم. وهي ملك أهلها العرب الذين كان تعدادهم آنذاك قرابة مائة ألف نسمة، لقد سقطت بيد أعدائها بين عشية وضحاها . وكانت، كما ذكرت، بيوتاً ومنازل مفروشة جاء الغزاة اليهود فوضعوا أيديهم عليها وأسكنوا فيها مهاجرين من شتى أصقاع المعمورة، حتى أن سكان حي القطمون اليوم هم من يهود المغرب الذين تدفقوا كغيرهم من يهود البلاد العربية على فلسطين الشهيدة لاقتسام مغانمها . وقد أتبعت تلك الممتلكات لما أسمي بحارس أملاك العدو، وحارس أملاك الغائبين، وإن كان الغائب، وخاصة بعد احتلال عام ١٩٦٧، حاضراً في الجزء الشرقي من القدس: فكيف يستقيم وضع يكون فيه الحاضر غائباً وهو حي يرزق وفي المدينة ذاتها؟

ممتلكات أهل القدس مسجلة تسجيلاً تاماً وكاملاً في سجلات حصرتها لجنة التوفيق الدولية التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، لتنفيذ قراراتها بالتقسيم وحق العودة والتعويض إذا رغب اللاجئ بعدم العودة وفقاً للقرار ١٩٤ الصادر في كانون أول عام ١٩٤٨ . لقد تعمدت في أواسط السبعينات، وأنا سفير الأردن في الأمم المتحدة، إحياء لجنة التوفيق الدولية هذه بعد ربع قرن من موتها . وعندما كانت وفود الدول تسألني عن سبب إحياء هذه اللجنة رغم فشلها وموتها كنت أقول لهم إن إحياءها الشكلي مهم لنا حتى نتمكن من الحصول على كامل سجلات اللاجئين الفلسطينيين .

وهكذا كان ، وقام السفير والوزير ورئيس الوزراء الأسبق الشريف عبد الحميد شرف رحمه الله، وكنت معه وابتاع أسطوانة مستطيلة من أقبية الأمم المتحدة بخمسة عشر ألف دولار تشمل كافة سجلات الأملاك في القدس وفلسطين ، وهي الآن بيد الحكومة الأردنية، وبيد أية حكومة أو سلطة تهتم بالحصول عليها .

الخبير الأول في أملاك اللاجئين الفلسطينيين في القدس وسائر فلسطين هو السيد سامي هداوي الذي يسكن الآن في كندا وقد بلغ من الكبر عتياً . لقد كان يزورني في الأمم المتحدة حاثاً على وجوب تحديث سجلات أملاك اللاجئين، ولكن لسوء الحظ لم تكن الحكومات العربية باستثناء الأردن تستجيب لطلبه .

أملاك أهل فلسطين بما فيها القدس كانت تقدر في الخمسينات بمئات ملايين

الدولارات . وهي بمقاييس اليوم تصل إلى مئات المليارات لو وجدت من يقف مدافعاً عنها مطالباً بها .

إسرائيل تريد بطبيعة الحال تصفية هذه الممتلكات والحقوق بوسيلتين :

الأولى: ادعاءاتها بأن صيانة تلك الممتلكات قد كلفها من النفقات ما يفوق الإيجارات التي حصلت منها ، حتى أن أي مطالب بها على المستوى الفردي سوف يجد من مصلحته عدم المطالبة بها لئلا تلاحقه السلطات الإسرائيلية بضرائب ونفقات صيانة لا قبل له بها، إنها عملية سلب وسطو مخطط لها بعناية ومع سبق إصرار .

الوسيلة الثانية: هي ربط حقوق اللاجئين في التعويض بموضوع أملاك اليهود في البلاد العربية، وهو موقف عشوائي عدواني مخالف لجميع القوانين والشرائع الدولية . إذ ما علاقة صاحب منزل في القطمون بتاجر يهودي قادم من بغداد أو صنعاء أو القاهرة أو غيرها، تخلى عن وطنه الأصلي ورحل إلى فلسطين ليحتل مكان الفلسطيني الذي أرغم بالحديد والنار على الجلاء عن وطنه ؟

لا أدري كيف ومتى ستعالج السلطة الفلسطينية والدول العربية هذا الموضوع الخطير؟ كما أن الأملاك والأوطان من حيث المبدأ غير خاضعة لبيع أو شراء، ويجب أن يتم التعامل معها على مستوى دولي وقانوني وقضائي، وبدقة ونزاهة وتجرد، يجب أن يكون واضحاً أن هناك فرقاً أساسياً بين السلب والنهب من جهة، وبين الحقوق والقيم المشروعة من جهة أخرى . ويجب منذ الآن بذل جهود مكثفة لحصر هذه الحقوق واستحقاقاتها بالطرق العلمية والاقتصادية المعروفة . إن إسرائيل تطالب سويسرا بثمن ذهب الأسنان الذي تدعي أنه سرق من يهود أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية، فلماذا نتقاعس عن طلب حقوق بنيناها بعرق جبيننا ومدخراتنا وجهودنا ؟

ليت الأمر يقف عند حد الأملاك، على أهميتها وشرعيتها وحقوقها واستحقاقاتها، وخاصة أننا نعيش في عصر يتباهى فيه أقطاب دوله وشعوبه بأنه عصر احترام حقوق الإنسان، ويؤكدون صباح مساء أنها حقوق مقدسة لا يجوز التطاول عليها. كوبا على سبيل المثال ، مازالت تعاني من الحصار والعقوبات لأنها أممت أملاكاً لشركات وأفراد أمريكيين، فلماذا التفاوت في التعامل ؟

وما هو أهم من الممتلكات هو الوطن نفسه، وفي القلب منه مدينة القدس المقدسة منذ وضع فيها أول حجر قبل خمسة إلى ستة آلاف عام .

كنت أتحدث عن قدس واحدة موحدة، غالبيتها – ممتلكات وسكاناً وأحياء – عربية حتى النخاع، تمتد غرباً حتى عين كارم، والمالحة وقالونيا ولفتا وغيرها مما ذكرت ، ويعترف لنا بها المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة، فإذا بنا اليوم نتراجع حتى لا يبقى في حوزتنا شبر واحد من القدس التاريخية . وماذا بالنسبة للمقدسات؟ لا شيء سوى ممر يربط بين أبو ديس والقدس مع ترتيبات لرفع الأعلام والبيارق على مقدساتنا : هذا ما تطرحه إسرائيل .

لا أريد التجني على أحد، وأرجو أن نستمع إلى ما ينفي الإتفاق المزعوم مع بيلين وغيره ... ويجب علينا جميعاً – عرباً ومسلمين ومسيحيين ، فلسطينيين وأردنيين ، مقدسيين وغير مقدسيين – أن نكون مستعدين لوقفة عز تاريخية نقول فيها: "لا" بملء أشداقنا وأعلى أصواتنا ومن صميم قلوبنا، فالقدس لا تخضع للمساومات ولا يمكن أن نتخلى عنها طال الزمن أو قصر . فهي قدس الجهاد والرباط ، قدس العروبة والإسلام ، قدس محمد وعيسى وعمر بن الخطاب وخالد بن الوليد وصلاح الدين وأرتال المجاهدين والعلماء والشهداء على مر الدهور والأحقاب. فلنعرف حقها علينا، ولنواصل الصراع والكفاح والتزاحم بشتى الوسائل المتاحة حتى تزول غربتها وتعود كما كانت على امتداد التاريخ: الدرة فوق جبين هذه الأمة .

القدس منذ حزيران ١٩٦٧

فيصل الحسيني

في هذه الفترة العصيبة، ويا لكثرة اللحظات العصيبة في تاريخنا، وقبل أن أبدأ التحدث عن القدس، أود أن أبدأ بحديث حول جانب آخر أرجو أن لا تعتبروه فلسفياً ، بوجهه الظاهري، ولكني قصدت البدء به لأن ذلك قد يسهل عليكم أن تفهموا مرادي.

أعتقد أنه في الأحوال المماثلة لأحوالنا، والتي كان يتعين فيها على غيرنا من الأمم التقرير بين خيارات صعبة، فقد توجب على هذه الأمم أن تميز بين نوعين من الأهداف أو الاستراتيجيات السياسية: الاستراتيجيات العليا، وهي تلك الاستراتيجيات أو الأهداف الثابتة التي لا تتغير لأنها في الأساس قائمة على ثوابت، أما الأهداف السياسية فإنها متغيرة، لأنها قائمة على متغيرات في الأصل. بالنسبة للاستراتيجيات العليا فتقوم على تاريخ الأمة وأصولها وعقائدها وموقعها الجغرافي، وهذه كلها ثوابت لا يمكن أن تتغير، وتمثل مرجعا نهائيا لتحديد هوية الأمة، وهي التي تسمح لأي إنسان مهما ابتعد عن موقع بلده، ومهما اختلفت وجهات نظره السياسية، أن يلتقي مع آخر، وفي مكان آخر، سواء في الانتماء لأمة واحدة أو

ـ ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٢.

إلى شعب واحد. أما الاستراتيجيات السياسية المتغيرة، فهي التي تتأثر بالمتغيرات ، مثل توازن القوى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لذلك الشعب في فترة معينة، إضافة إلى تأثرها أيضا بالنظام الدولي القائم، فهذه كلها أشياء متغيرة ، وبالتالي يمكن أن تتغير الأهداف بتغير الظروف وبتغير المعطيات. ولو نظرنا للوضع القائم في منطقتنا، وحاولنا أن نميزه من خلال التمعن به، فإن وجهة النظر ستختلف حتما حسب طبيعة المتمعن نفسه من حيث كونه فلسطينيا أو اسرائيليا، فلو توجهت الآن مثلا بسؤال إلى أي إسرائيلي متدين: ما هي حدود إسرائيل كما تفهمها؟ فإنه سيجيب: إن إسرائيل تمتد حدودها من الفرات إلى النيل، وبكل هذا الاتساع. و لكن إن سألته: أين تريد أن تكون دولة إسرائيل في الواقع القائم؟ هنا ستستمع إلى أكثر من إجابة ، فمنهم من يجيب بأنه يريد إسرائيل الكاملة، وهناك من يقول بأن حدود نهر الأردن هي حدود الدولة العبرية ، وآخرون يتحدثون عن إسرائيل في حدود ما قبل سنة ١٩٦٧، كما تقول بذلك أطراف من اليسار الإسرائيلي، وربما نسمع من يريد دولة علمانية مشتركة يعيش فيها العرب واليهود معاً . ولو وجهنا السؤال ذاته إلى أي فلسطيني ، سنسمع إجابات مختلفة أيضاً ، سنسمع من يقول إن فلسطين تمتد من النهر (نهر الأردن) إلى البحر (البحر الأبيض المتوسط)، فهي أرض وقف إسلامي لا تباع ولا تشترى ، ومن وجهة نظر قومية فهي جزء من أرض الأمة العربية ولا يحق لأحد أن يتنازل عن جزء منها ، وهناك من يعطيك إجابة من منظور فلسطيني ، ويرى أن أرض فلسطين وحدة متكاملة لا يمكن أن يتنازل عنها أحد ، ولكن إن سألنا هذا الفلسطيني أين تتخيل أو تريد أن تكون الآن هذه الدولة الفلسطينية أو هذا الكيان الفلسطيني؟ لربما سمعنا إجابات مختلفة . إن هذا الاختلاف لا يعني للحظة واحدة أننا جميعاً لا نرى في فلسطين وطننا، فهي أرضنا بكل ما يعني ذلك من كلمة، ولكن يظل السؤال: ما هو الهدف الذي نود أن نحققه حالياً ضمن هذا الوضع السياسي القائم؟ هنا أيضا تختلف الإجابات على ذلك من طرف إلى آخر .

وفي موضوع القدس أيضا، وضمن المفهوم السابق يطرح سؤال : ما هي القدس التي نتحدث عنها؟ إن كانت القدس التاريخية فهي القدس بكاملها، بشرقيها وغربيها ، بالطالبية والشيخ جراح... هذه كلها القدس ، ولكن إن أردت أن أتحدث الآن عن القدس التي نطالب الإسرائيليين بالانسحاب منها، أي القدس التي نريد أن نقيم فيها عاصمتنا الفلسطينية، فنحن هنا نبحث موقفاً سياسياً معيناً ، مرتبطاً بالقرار السياسي الذي صدر عن الأمم المتحدة وعن مجلس الأمن ويحمل الرقم ٢٤٢، والذي أقر به كلا الطرفين : الفلسطيني والإسرائيلي، بمعنى أن الخط

الفاصل هو الخط الذي كان قائماً عام ١٩٦٧ م ، وهو كما نعلم جميعاً لا يمثل الحلم الإسرائيلي ولا الحلم الفلسطيني أيضاً، ولكنه الخط الذي تم الاعتراف به دوليا. وفي رأيي، أن مقتضيات المرحلة الجديدة تفرض المعادلة التالية على الطرفين: لا يحق للإسرائيلي أن ينظر شرقاً، ولا يحق للفلسطيني أن ينظر غرباً، في إطار التسوية الحالية ، فإن أعطى الإسرائيلي نفسه الحق في أن ينظر شرقاً، فإن ذلك يعطي الفلسطيني، في المقابل، الحق تماماً أن ينظر غرباً ، ولهذا السبب، فإن القدس بالنسبة لنا ستظل هي القدس التي كانت واقعة شرقي حدود عام ١٩٦٧، بكل شبر منها ، وبكل مناطقها بدءا بالبلدة القديمة وصولا إلى الشيخ جراح (وإلى سلوان)، وإلى كل هذه المناطق التي كانت تضمها القدس كما كنا نعرفها قبل حزيران ١٩٦٧، ولا نرى أن هناك قدساً سواها أو قدساً غيرها. وقد ظلت بالنسبة لنا دائماً عاصمة الشعب الفلسطيني ، بغض النظر عن حجم فلسطين ، وتغير حدودها بتغير الأنظمة التي حكمتها، فهذه المدينة تكرست على مر الزمن العاصمة الراسخة للشعب الفلسطيني : عاصمته الاجتماعية والاقتصادية ، وعاصمته الدينية قبل ذلك كله . ولربما لم تكن عاصمته الإدارية بسبب التغير الذي كنا نتحدث عنه ، ولكني أستطيع أن أقول أنه في العقود الأخيرة ، ومع فرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، تكرست القدس عاصمة لفلسطين ، بكل ما تعنيه العاصمة من مضمون، سواء أكانت إدارية أو سياسية أو اقتصادية ، وقد كرسنا، كفلسطينيين، هذا الوضع، وجعلنا من القدس، بالفعل، المركز الأساسي كعاصمة لنا مثل أية عاصمة في هذا العالم، ولربما ساهم البريطانيون من جانبهم في أن تكون القدس هي العاصمة، ولم يكن لدى اليهود أيضا مانع من الدفع بهذا الاتجاه، وبالتالي تكرست القدس، وبشكل لا يقبل التأويل، عاصمة لفلسطين بغض النظر عما يمكن أن يؤول إليه الوضع في المستقبل. وقد وصل هذا الأمر ذروته عام ١٩٤٨، عندما واجهت القدس ثلاث ضربات مؤلمة ، كانت الضربة الأولى هي احتلال معظم أجزاء القدس من قبل العصابات الصهيونية، وخسرنا الجزء الأكبر من المدينة. والضربة الثانية أن معظم قضاء القدس والقرى والبلدات المحيطة وقعت أيضاً بأيدي الإسرائيليين ، وأصبحت القدس تضم فقط قلب المدينة، أو المدينة القديمة وما حولها من أحياء. وتلقت مدينتنا الضربة الثالثة بعد أن فقدنا أكثر من نصف المدينة ومعظم قضائها عندما فقدت القدس مكانتها كعاصمة ، وانتقلت العاصمة لتكون في عمان. ونتج عن ذلك أيضاً انتقال معظم الفعاليات من هذه المدينة إلى العاصمة الجديدة ، وأدى ذلك إلى تحول القدس (شرقي القدس) من مدينة كبيرة إلى قرية كبيرة أو مدينة صغيرة غير قادرة حتى على تحقيق ما يكفي من الوظائف لأبنائها ، وأخذ هؤلاء الأبناء،

بالضرورة، يذهبون إلى أماكن أخرى، وإلى عواصم أخرى ليعملوا هناك في الوظائف التي تعودوا عليها أيام كانت القدس عاصمتهم. ولهذا السبب، لو نظرنا إلى تلك الفترة وقارنا نسب الفلسطينيين العاملين في أية عاصمة عربية، لوجدنا أن نسبة العاملين من القدس هي أكبر من كافة النسب الأخرى. ولكن، ولأن القدس هي بالفعل عاصمة الفلسطينيين، ونظرا لمكانتها الدينية، إسلامياً وعربياً، فقد عادت هذه المدينة تدريجياً لتأخذ مكانها الذي يتناسب مع تاريخها، وقد استعادت مكانتها لتصبح العاصمة السياحية الأولى دينيا، كما غدت العاصمة الثانية في الأردن. وعندما كنا على وشك أن ننطلق انطلاقة جديدة وجهت إلينا ثلاث ضربات مرة أخرى ، أما الضربة الأولى فهي أن إسرائيل احتلت القدس كاملة عام ١٩٦٧، والضربة الثانية هي أن إسرائيل قررت أن تضم أراضي القدس ، وتعتبرها أراضي إسرائيلية، تاركة باقي الضفة الغربية باعتبارها أراضي محتلة. أما الضربة الثالثة فكانت أن هذا الاحتلال تم في شهر حزيران وليس في شهر آخر، فلو أن الاحتلال تم في شهر آب مثلا، أثناء فترة الإجازات الصيفية حيث يكون أبناء القدس العاملون في الخارج هم وعائلاتهم قد عادوا إلى القدس، ذلك أن معظم العائلات كان لها على الأقل شخص أو أكثر موجود في الخارج... لو حدث ذلك فإن إسرائيل كانت ستجد في القدس مائة ألف نسمة بدلا من (٥٥) ألف نسمة فقط! ولقد قامت إسرائيل مباشرة بعد الاحتلال بخطوات عديدة، بدأتها بالخطوة الأولى وهي الضم، وفي موازاة ذلك اعتبرتنا نحن الفلسطينيين مواطني مدينة القدس، مجرد أجانب نقيم في دولة إسرائيل بموجب قانون الدخول لإسرائيل لعام ١٩٥٤ م ، أي أنها اعتبرت أن كل المواطنين الفلسطينيين في القدس قد قرروا بشكل جماعي، وفي ليلة واحدة، وفي لحظة واحدة، الدخول إلى دولة إسرائيل، متجاوزة الاعتراف بحقيقة أن الجيش الإسرائيلي هو الذي دخل إلى هذه المدينة محتلا. وهكذا وجد أبناء القدس أنفسهم يعاملون كأجانب في مدينتهم، ويحصلون على حق الإقامة الدائمة في وطنهم، لكنهم ليسوا مواطنين في هذه المدينة بموجب القوانين العنصرية الإسرائيلية. ثم بدأت إسرائيل مباشرة بعد عام ١٩٦٧، بتوسيع حدود بلدية القدس، وضمت إليها أكبر مساحة من الأرض، وبأقل عدد من السكان ما أمكن ذلك ، وبالتالي وسعت حدود البلدية من ستة كيلومترات مربعة إلى بلدية مساحتها ٧٢كم٢ واعتبرتها كلها جزءاً من إسرائيل ، وانطلقت في محاولات دؤوبة متواصلة لتغيير الوضع القائم.

من جهتنا، فقد كان ردنا السريع هو التحرك عربيا وفلسطينيا، إسلاميا ومسيحيا، للدفاع عن المدينة، وكانت خطوتنا الأولى هي إنشاء الهيئة الإسلامية

العليا التي انطلقت في عملها استنادا إلى فتوى لابن تيمية مضمونها أنه إذا احتلت أراضي المسلمين من قبل غير المسلمين فعلى المسلمين أن يديروا شؤون أنفسهم بأنفسهم. وبناءً على ذلك تم تشكيل الهيئة الإسلامية التي أخذت على عاتقها إدارة الأماكن المقدسة في القدس، وإدارة المدارس الشرعية والمحاكم الشرعية. وقد نجحنا بالفعل في هذا الأمر تلك السنة، وتم خروج الجيش الإسرائيلي من المسجد الأقصى ومن دوائر الأوقاف، وأعيدت تلك الدوائر إلى الأوقاف التي كانت ومازالت حتى الآن تابعة للأردن ، باشراف ورعاية مباشرة من قبل الهيئة الإسلامية التي تشكلت من شخصيات فلسطينية من مختلف أنحاء فلسطين. أما المعركة الثانية التي بدأنا نخوضها هناك فكانت معركة التعليم، إذ كانت فلسفة التهويد الاسرائيلية قائمة على مبدأ أنه من أجل تهويد القدس فينبغي أن يتم تهويد الثقافة أولا، ويجب أن يتم تهويد التعليم في القدس، أو (أسرلة) التعليم في القدس - إن صح التعبير- ومن أجل ذلك، عمدت إسرائيل إلى الاستيلاء على المدارس الحكومية الأردنية، معتبرة نفسها وريث الحكومة الأردنية. وضمت هذه المدارس إلى البلدية التي فرضت بدورها على هذه المدارس أن تدرس البرنامج التعليمي الإسرائيلي. وجاء التحرك الفلسطيني العربي المضاد في تلك الفترة سريعاً، فقد أقمنا مدارس بديلة هي مدارس الأيتام الإسلامية التي عرفت فيما بعد باسم "مدارس المرحوم حسني الأشهب" الذي كان مديرا للتربية والتعليم في تلك الفترة. وتم استئجار بنايات أخرى وقاعات عديدة، وأنشئت مدارس جديدة، وحافظنا على الجهاز التعليمي لفلسطين سليماً. وأخذ الطلاب يسجلون أنفسهم في هذه المدارس. واستمرت هذه المعركة عامين بين مدارسنا الجديدة ومدارس بلدية القدس والمدارس الإسرائيلية. وفي تلك الفترة ضموا إليهم المدرسة الرشيدية المعروفة، والتي كانت تستوعب ألفاً وخمسمائة طالب، ولم يبق منها إلا سبعة طلاب فقط، أما باقي الطلاب فقد توجهوا نحو المدارس الفلسطينية في القدس. ونتيجة لذلك تراجعت الحكومة الإسرائيلية وأقرت بخطيئتها وأعادت تعليم البرنامج العربي في المدارس ، مع إضافة اللغة العبرية للمنهاج التعليمي، وعادت مدارسنا لتدريس المنهاج العربي وليس المنهاج الإسرائيلي، وكانت المؤسسات هي السلاح الذي واجهنا به الاحتلال الإسرائيلي، وعملية التهويد المتواصلة. إضافة الى ذلك، كانت أمامنا معركة المؤسسات الصحية ، ومن أهمها معركة المقاصد الخيرية الإسلامية، ويذكر أن (المقاصد) كانت قد جهزت مستشفى اكتمل بناؤه قبل الاحتلال، غير أنه لم يكن قد باشر العمل بعد، ولم تكن قد اكتملت فيه الأجهزة الكافية للعمل في تلك الفترة، وآنذاك بدأ التحرك الإسرائيلي للاستيلاء على بناية المقاصد الخيرية لاستخدامها من قبل الحكومة الإسرائيلية.

وقد تنبهنا لذلك التحرك بعد ثمان وأربعين ساعة، فعمدنا إلى سلسلة خطوات سريعة عبرت عن مدى مقاومتنا لهذه الخطة. وحين عادت اللجنة الإسرائيلية التي زارت المقاصد مرة أخرى لتقييم البناء، فوجئت أن المستشفى لم يعد فارغاً ، فقد أصبح خلال ساعات مليئاً بالأطباء والممرضات والمرضى والأجهزة الطبية، من خلال تعاون وتضامن وثيق من قبل الجميع، فالمستشفيات الصغيرة في القدس نقلت أجهزتها إلى هذا المستشفى، والمرضى انتقلوا إليه أيضا، ومن كان لديه أي جهاز طبي نقله للمقاصد. وفي النتيجة ذهل الاسرائيليون مما شاهدوه، فتراجعوا وثبتت المقاصد قلعة عربية إسلامية راسخة حتى يومنا هذا. وما أريد الاعتراف به الآن أنه في تلك اللحظة لم يكن كل المرضى على الأسرة مرضى حقيقيين ، ولم يكن كل الأطباء أطباء بالفعل ، وكذلك الممرضات، وإنما كان معظمهم من المواطنين الذين هبوا لحماية (المقاصد).

وفي اتجاهات أخرى دارت معارك مماثلة على كل المؤسسات الاجتماعية والثقافية في القدس، وخاض الفلسطينيون حروباً طويلة ومواجهات شاقة لمنع إلحاق هذه المؤسسات بالمؤسسات الإسرائيلية. وبقيت هذه المؤسسات تابعة للمؤسسات العربية الفلسطينية في تلك الفترة، سواء أكانت جمعيات خيرية أو ثقافية. واستمرت هذه المؤسسات تدير نفسها بنفسها بعيداً عن وصاية الحكومة الإسرائيلية. وقد مكنت هذه المعارك والمواجهات الفلسطينيين من الحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية المسيحية في القدس كما هي، ولم تسمح بأن تكون إسرائيل هي المسيطرة. وعلى صعيد آخر حدثت معركة مماثلة حين لم ينضم التجار العرب إلى الغرفة التجارية الإسرائيلية، بل دافعوا عن عضويتهم في الغرفة التجارية الفلسطينية. عموما أستطيع القول بأننا نجحنا بالحفاظ على مؤسساتنا الصحية والاجتماعية والتعليمية والدينية والثقافية. وكان لهذه المؤسسات وجودها الفاعل أيضا، إذ لم تكن مشلولة على الاطلاق، وقد توجنا العملية النضالية في التسعينات بأن أصبح لنا عنوان سياسي في مدينة القدس وهو (بيت الشرق) استكمالاً للتواجد الفلسطيني في هذه المدينة.

كما ذكرت، قامت إسرائيل تلك الفترة، وفي إطار محاولتها للاستيلاء على القدس، بتوسيع حدود بلدية المدينة لتصبح ٧٢كم٢ ، وخصصت ٤٣٪ من هذه المساحة للأغراض الاستيطانية، واعتبرت ٥٢٪ من مساحة القدس مناطق خضراء. وتركت للفلسطينيين ما نسبته ١٤٪ فقط لاستخدامها لأغراض البناء والتوسع الطبيعي ، وكان الهدف واضحاً من ذلك، وهو جلب المزيد من المستوطنين إلى مدينة

القدس الشرقية لمنافسة الأغلبية العربية فيها. واستمروا في مخططاتهم سنوات متواصلة جلبوا خلالها آلاف المستوطنين وأسكنوهم في القدس ، حتى وصل عددهم الآن إلى حوالي ١٥٠ ألف مستوطن. وقد حاولوا التوسع في القدس القديمة مباشرة بعد الحرب، فقاموا بهدم حي المغاربة، الذي كانوا يطلقون عليه اسم "الحي اليهودي"، فعمدوا إلى هدم كل البيوت فيه ، وأخرجوا من كانوا يعيشون فيه، وبنوا هناك حياً يهودياً جديداً، ووسعوا منطقة البراق أو (حائط المبكى) كما كانوا يسمونها، ثم حاولوا أن ينطلقوا من ذلك الحي للاستيلاء على بيوت خارج نطاق حارة اليهود. وقد وصلت هذه العملية أقصى فترات خطورتها عام ١٩٨٦، عندما بدأت المدارس اليهودية الدينية تفتح مراكز لها داخل البلدة القديمة ، فسعوا إلى الاستيلاء على بيوت جديدة ، منتهزين حادثاً معيناً، وهو مقتل طالب متدين في المدينة القديمة، وبدأوا بعملية هجوم كاسح على إحدى قطاعات مدينة القدس، وهي عقبة الخالدية، إذ جمعوا كل المتدينين من أنحاء فلسطين وقاموا بعملية تظاهرية ضخمة لعدة أيام فرضوا أثناءها ما يشبه منع التجول على مدينة القدس القديمة، وقاموا خلالها بمحاولة الاستيلاء على البيوت ومحاولة إرهاب سكان عقبة الخالدية لدفعهم إلى ترك تلك المنطقة، غير أن أبناء حارة الخالدية، وبمساندة شبان من البلدة القديمة، انخرطوا بعملية مقاومة حقيقية في تلك المنطقة. كان أسبوعاً صعباً جداً بالنسبة لهم، فقد كان الشبان يرابطون على أسطح المنازل بعد أن نصبوا خياماً فوقها، وتمكنوا من السيطرة على تلك المنطقة، وتشكلت في النهاية لجنة البلدة القديمة، أو (لجنة القدس) التي بدأت باسم (عقبة الخالدية)، وهي التي قامت بعملية الدفاع عن هذه المدينة من خلال تنظيم الحراسات ووضع حديد حماية على بيوت السكان العرب، فضلا عن التحرك للدفاع عنهم قانونياً، وبالفعل، أستطيع أن أقول بأنه في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ نجحنا بصد عملية التقدم الاستيطاني في البلدة القديمة بفضل التحرك الشجاع لأبناء المدينة، وبتنظيم من المؤسسات الفلسطينية التي حافظنا عليها، والتي استطاعت أن تمد عقبة الخالدية بكل وسائل المقاومة وإمكانات البقاء .

سياسيا، عندما وقعت اتفاقية أوسلو سنة ١٩٩٣، كان من نصوصها حول القدس أن وضع مدينة القدس سيكون على جدول أعمال مفاوضات الحل النهائي. وعندما نظر الإسرائيليون حولهم وجدوا أن الوضع على النحو التالي: هذه المدينة، بمؤسساتها، تعيش حياة أشبه ما تكون بـ "الحكم الذاتي"، ليس حكماً ذاتياً بالمعنى المفهوم، ولكن هناك نوعاً من الإدارة الذاتية. وحتى هذه اللحظة سيجد من يذهب إلى القدس التي كنا نعرفها عام ١٩٦٧، بأن هذه المدينة، بشوارعها وبمؤسساتها

وبدكاكينها وبعناوينها، مازالت مدينة عربية لم تستطع إسرائيل أن تغيرها إلى مدينة إسرائيلية . إذن، وجد الإسرائيليون، وبرغم كل محاولاتهم للاستيلاء على بيوت في داخل البلدة القديمة، بأن القدس لم تفقد صبغتها العربية الإسلامية مطلقا، إلا في إطار محدود جدا، إذ يستطيع أي فلسطيني يصعد إلى سطح من أسطح البلدة القديمة ، أن يلمح عدداً من الأعلام الإسرائيلية مرفوعة في بعض الأحياء الإسلامية والمسيحية، ولا شك أنه سيصاب بالغضب والإحباط جراء ذلك، ولكن، ثقوا، في المقابل، بأن أي اسرائيلي يقف في نفس النقطة وينظر، فلن يجد في هذه الأحياء إلا عدداً محدوداً من الأعلام الإسرائيلية، وسيعرف بأن كل ما استطاعوا أن يقوموا به من عملية اختراق ، هو جزء صغير وسط مئات وآلاف البيوت العربية الموجودة في هذه المنطقة .

والشيء نفسه يجري حول القدس، فهناك عمل إسرائيلي متواصل لإقامة مستوطنات خارج مدينة القدس وحولها، ليحاصروا بها المدينة.

ولربما يشعر الإنسان بالرعب ، وهو يرى هذه البنايات التي تحاصر (القدس)، لكن ثقوا أيضا بأن الإسرائيلي، وفي نفس اللحظة التي ينظر فيها إلى الأراضي غير المبنية ، في المنطقة ذاتها سيصاب بنفس الشعور ، لأنه يعرف أن هذا هو الامتداد الطبيعي للفلسطيني في هذه المنطقة ، وبالتالي فهو يشعر بأننا قادرون على محاصرته أيضا، ونستطيع أن نحاصر الحصار بحصار أوسع وأشمل.

على المستوى الدولي ، لم يعترف أحد بضم القدس ، إلا القلة القليلة التي اعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل ، وكذلك الأمر بالنسبة للمنظمات الدولية الأساسية داخل القدس، فكلها لا تعترف بعلاقتها بوزارة الخارجية الاسرائيلية، وإنما تتعامل على أنها ، في منطقة خاصة لا تتبع اسرائيل. وبالتالي ثمة وضع دولي غير مريح لإسرائيل .

لكن عقب اتفاقية أوسلو وتثبيت بند لبحث مستقبل القدس، بدأت إسرائيل بحركة مستمرة لإعادة العجلة إلى الوراء في محاولة لمصادرة هذه الإنجازات الفلسطينية ، وذلك عبر تطبيق سياسة تتكون من ثلاث حلقات : حلقة العزل ، وحلقة الطرد، وحلقة الاحتلال.

أما سياسة العزل فاعتمدت من جهتها، على عزل مدينة القدس ، عن الضفة الغربية ، وقطاع غزة، حيث أقامت السلطات الإسرائيلية نقاط تفتيش حول المدينة لمنع كل من لا يحمل تصريحاً ، من الدخول، وبالتالي طرأ تحول فجائي على وضع القدس ، من كونها العاصمة الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وحتى عام ١٩٩٣، حيث كنا

نحرص دوما، وكما أسلفت، أن تظل القدس هي العاصمة التي تضم المؤسسات الرئيسية. لكن إسرائيل، وبهذا الحصار، فرضت على المدينة وضعا يقلص خدماتها، فبدلا من أن تقدم خدماتها لأكثر من مليون نسمة، أصبحت تقدم خدماتها فقط لما لا يزيد عن ١٨٠ ألف نسمة، وهم الفلسطينيون الذين يحق لهم الدخول إلى القدس. ولكم أن تتخيلوا ماذا يمكن أن يحدث للأوضاع الاقتصادية في هذه المدينة، عندما ينخفض جمهورها من مليون ونصف مليون مثلاً إلى مائة وثمانين ألف نسمة فقط. إذن فقد بدأوا بعملية عزل القدس عن الضفة الغربية تمهيدا لإضعافها سياسياً. كما حاولوا منع الفلسطينيين من الصلاة يوم الجمعة في المسجد الأقصى، ولكنهم لم ينجحوا ، وذلك بغية فك الارتباط الديني ما بين القدس وأبناء الشعب الفلسطيني .

أما الشكل الثاني في إطار سياسة العزل، فقد كان محاولة عزل أبناء مدينة القدس عن مؤسساتهم ، بعد أن أدركت إسرائيل تماما أن هذه المؤسسات كان لها الفضل الأكبر في الحفاظ على عروبة القدس، فاعتمدت سياسة جديدة لمحاولة عزل المؤسسات الفلسطينية عن أبناء المدينة المقدسة بمختلف الوسائل، ومحاصرة هذه المؤسسات وإرهابها، ومحاولة إخراجها من المدينة أو إخراجها عن القانون، أو سن قوانين جديدة تؤدي إلى تدمير قدرة هذه المؤسسات على العمل . ومن أمثلتها مستشفى المقاصد الخيرية الذي خضنا معركة كبيرة للحفاظ عليه، فقد كان هذا المستشفى يعتمد في ٨٠٪ من عمله على مرضاه من أبناء الضفة الغربية وغزة ، وقد اتخذت إسرائيل حياله إجراءين : الأول، إجراء العزل والإغلاق، وبالتالي خسرت (المقاصد) معظم نسبة الثمانين في المائة التي كانت تأتيها من الضفة الغربية والقطاع. ثم خطوا خطوة أخرى وفرضوا على كل فلسطيني مقيم في القدس أن يحصل على الاشتراك في التأمين الصحي الإسرائيلي، ونحن نعرف أن كل من لا يشترك في هذا التأمين يمكن أن توضع اليد على حساباته في البنك أو على متجره، أو على أثاث بيته إن لم يدفع قيمة التأمين سنويا، وبالتالي فرض على الفلسطيني دفع هذه المبالغ مرغماً ، وصار عندما يمرض يجد نفسه مضطراً إلى مراجعة مكاتب التأمين الصحي الإسرائيلي التي توجهه بدورها إلى المستشفيات التي تريد. وكان من شأن هذا الوضع أن يجعل المستشفيات العربية تقف أمام أحد خيارين : إما الإغلاق وإما الانضمام إلى صناديق التأمين الإسرائيلية، فجاء القرار بالاشتراك بصناديق مرضى التأمين الصحي الإسرائيلي حتى تستمر هذه المستشفيات في التعامل مع أبناء الشعب الفلسطيني، غير أن الخطورة تكمن في أن هذه المستشفيات ستصبح تدريجيا معتمدة تماماً على ما يأتيها من صندوق التأمين الإسرائيلي ضمن شروطه، ومنها مثلا ما يتعلق بالأطباء العاملين في القدس، والذين

يزاولون عملهم بناء على رخصة من نقابة الأطباء الأردنية / فرع فلسطين، وليس من النقابة الإسرائيلية أو من وزارة الصحة الإسرائيلية، وهذا الأمر لا يمكن أن يستمر إذا أصبحت السيطرة على المستشفيات لصناديق المرضى الإسرائيليين. كما جرت أيضاً محاولة لإفقار هذه المؤسسات ومنع أي تمويل يأتيها من الخارج، استنادا الى تفسير معين قبل به البنك الدولي، وهو أن الأموال التي تأتي للسلطة الفلسطينية هي فقط للأراضي التي تقع تحت سيادة السلطة الفلسطينية ، وبالتالي حرموا هذه السلطة من تقديم أموال إلى القدس، بالرغم من أن المؤسسات المقدسية ليست مؤسسات تجارية، سواء منها المستشفيات أو الخدمات الأخرى، التي تحتاج لدعم حكومي . ومن جهتها فإن منظمة التحرير غير قادرة على توفير هذه المتطلبات المالية بسبب أوضاعها المالية، وبما أننا لسنا نحن الذين نجمع الضرائب أو نتقاضى الجمارك بل تقوم السلطة الإسرائيلية بذلك، فإن هذه المؤسسات أصبحت تقريباً بدون أية إمكانية للاستمرار، وحتى الجزء اليسير من الدعم الذي كان يمكن الحصول عليه من خلال تبرعات أبناء القدس لم يعد ممكنا بعد أن أصدرت إسرائيل قوانين أخرى لإخراج بعض هذه المؤسسات من القانون، وذلك عبر فرض شروط مستحيلة عليها لمحاصرتها بكل الوسائل، بما في ذلك المظاهرات التي ينظمها المتطرفون اليهود باستمرار ضد (بيت الشرق)، ومن ضمنها حصار دام ستة أشهر نفذه مئات المستوطنين الذين حاولوا أن يمنعوا دخول أي إنسان إلى بيت الشرق الذي يمثل عنواننا السياسي في القدس .

وكان الشكل الثالث من أشكال العزل هو عزل المدينة عن المجتمع الدولي. وفي السابق اعتاد أي مسؤول دولي يقابل إسرائيليين في القدس الغربية أن يقوم في المقابل بلقاء الفلسطينيين في القدس الشرقية، بما كان يعني أن هناك عاصمة فلسطينية ووجود فلسطيني. وعليه قامت إسرائيل بمحاولات عديدة متكررة لمنع مثل هذه الزيارات، وقد نجحت – للأسف – في وقف زيارات وزراء خارجية عديدين إلى بيت الشرق، في حين فشلت بمنع آخرين.

الحلقة الثانية من السياسة الإسرائيلية ضد القدس هي عملية الطرد ، التي تتمثل بثلاثة أشكال: الطرد الجسدي، والطرد الاقتصادي، والطرد من الهوية. أما الطرد الجسدي فهو محاولة إخراج الفلسطينيين من المدينة، فقد كانت إسرائيل قد افتعلت بعد الاحتلال أزمة إسكان ومنعتنا من بناء مساكن جديدة. كما اختلقت أزمة توظيف، وقلصت من إمكانيات مؤسساتنا على التوسع والتطور، فصرنا في وضع أصبح فيه يتحتم على أي راغب في العمل من أهل القدس أن يبحث عن هذا العمل

خارج المدينة، علما بأن هذا لم يحدث سابقا. وقد بدأ الفلسطينيون يعملون في الخارج ضمن نطاق القانون الإسرائيلي الذي ينص على أنه يحق لأي إنسان أن يغيب عن المدينة لمدة لا تتجاوز سبع سنوات شريطة أن يعود للمدينة خلال هذه الفترة. وبدأ أبناء القدس يتعاملون مع هذا الواقع، وراحوا يعملون في دول أخرى ثم يعودون إلى القدس ليحافظوا على حقهم في الاقامة. وسارت الأمور على هذا المنوال، أما عملية منع البناء في المدينة فتمت من خلال تعقيد هذه العملية على الأرض المتبقية لنا وهي ١٤٪ ، وصار يتوجب على أي راغب في البناء أن يقوم بسلسلة اجراءات طويلة قد تصل تكاليفها في النهاية إلى أكثر من ٢٠ ألف دولار مقابل الترخيص فقط. ثم بدأ الفلسطينيون يبحثون عن بديل لذلك ، كالبناء أو الاستئجار خارج نطاق بلدية القدس. كما أن عددا كبيرا منهم سكن خارج المدينة. لكن منذ عام ١٩٩٣، بدأت تتفاقم سياسة الطرد، ومنها سن قانون جديد قوامه بأن كل من أمضى خارج مدينة القدس سبع سنوات، اعتبر فاقدا حقه في الإقامة في المدينة، وكل من يسكن خارج مدينة القدس أيضاً يفقد حقه في الإقامة في المدينة، وتسحب هويته، ويطلبون منه مغادرة القدس ، ويشطبون اسمه من الحاسوب، الأمر الذي لا يستطيع معه أن يفتح حساباً في أي بنك، وإذا أراد أن يتقدم لوظيفة يبلغونه أنه غير مقيم في هذه البلاد، وإذا أراد السفر يقولون له على الجسر أن ليس لك اسم. ويصبح بالتالي موجوداً وغير موجود ، وكل ذلك في إطار محاولة لتخفيض عدد المقدسيين في القدس، بعد أن كان عددهم سنة ١٩٦٧، ٥٥ ألف نسمة، وكانت نسبتهم في القدس الشرقية ١٠٠٪، وكانت نسبة الإسرائيليين في القدس الغربية ١٠٠٪ أيضا. أما الآن فعدد الفلسطينيين هو ١٨٠ ألفا، و ١٥٠ ألفا في القدس الشرقية ، أما نسبتنا بالنسبة للقدس الغربية فكانت لا تتعدى ٢٧٪. واليوم فإن نسبتنا هي٣٠٪ بمعنى أن نسبتنا زادت في المدينة رغم كل المحاولات الإسرائيلية، بفضل المؤسسات الفلسطينية في القدس، والمهم الآن أنهم صادروا، ضمن قوانينهم الجديدة، أكثر من ألف هوية .

أما الشكل الثاني من أشكال الطرد ، فهو الطرد الاقتصادي، وذلك عبر محاصرة المدينة ، ومنع وصول أبناء الضفة الغربية والمدن الأخرى إلى القدس، مما أصاب مؤسسات القدس الاقتصادية بتدهور كبير، فقد انخفضت أجرة اليد العاملة في الضفة الغربية وازدادت في القدس ، فأصبح التاجر يفضل أن يعمل في الضفة الغربية، وبالتالي حدثت عملية طرد لرأس المال الفلسطيني من مدينة القدس إلى خارج هذه المدينة.

وأما الشكل الثالث من أشكال الطرد فهو طرد باتجاه الهوية الإسرائيلية، فهم يأتون إلى الفلسطيني ويقولون له: أنت تقيم هنا كأجنبي، وبالتالي يمكن في أية لحظة أن يصدر قرار يحرمك من البقاء في هذه المدينة ، فلماذا لا تطلب جواز سفر إسرائيليا، وبالتالي يحق لك - حسب القانون الإسرائيلي - أن تغيب عشرين سنة كاملة دون أن يمسك ضرر؟ ولا حاجة بي للقول بأن ذلك معناه انتقال الإنسان سياسياً من الهوية الفلسطينية إلى الهوية الإسرائيلية .

أما الحلقة الأخيرة من هذه السياسة فهي الإحلال بعد العزل والطرد . وهم يحاولون اليوم إحلال الإسرائيليين بدل الفلسطينيين، من خلال جدار استيطاني على شكل قوس يقام حول مدينة القدس الشرقية، ويتصل من خلال قاعدتين بالقدس الغربية، ومد ألسنة استيطانية من هذا القوس إلى القدس الغربية حتى يقسموا القدس الشرقية إلى جزر منفصلة، ثم يأتوا إلى هذه الجزر ويزرعوا في داخلها نقاطاً استيطانية كي يتم التهام هذه المدينة .

ختاما، يمكن القول إن القدس ما زالت تتعرض منذ احتلالها سنة ١٩٦٧ لأكثر الحملات المبيتة شراسة لمحو صبغتها العربية الإسلامية، ولم يخفف من غلواء تلك الحملات، مفاوضات السلام الجارية حاليا، فالاستيطان جار على أشده، وابتلاع المدينة ما زال قائما، بما يشير إلى أن هذه المدينة ستكون محور نزاع طويل المدى نظرا لما تمثله من أهمية لكلا الطرفين، مع ملاحظة أن الترحيل الدائم لهذا النزاع لن يحل المشكلة، خصوصا وأن التجارب برهنت بأن المستفيد الأول من هذا الترحيل هو الطرف الإسرائيلي الذي يعرف كيف يستثمر الزمن لصالحه.

المحاضرون

• **الدكتور هيثم الكيلاني:**

خبير سوري معروف في مجال الشؤون الاستراتيجية والعسكرية، يحمل درجة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، وقد شغل عدة مناصب رفيعة في الجيش السوري، وكان سفيراً لبلاده في عدة دول، وعيّن مندوباً دائماً لسوريا لدى الأمم المتحدة حقبة من الوقت. وقد شارك في وضع "الموسوعة العسكرية" و " الموسوعة الفلسطينية"، وله أكثر من ٣٠٠ دراسة ومقالة في الشؤون الاستراتيجية والعسكرية. ولعل من أبرزها "المذهب العسكري الاسرائيلي"، " الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الاسرائيلية"، "الارهاب يؤسس دولة: نموذج اسرائيل".

• **الدكتور مصطفى علوي:**

باحث مصري متخصص في موضوعات الأمن والسلام في الشرق الأوسط، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة. يعمل استاذاً في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة. ومن أوراقه العلمية المنشورة: "التفكير المستقبلي ودوائر صنع القرار"، "التهديدات الخارجية التي أحاطت بتجربة الوحدة المصرية السورية"، " مصر وأمن الخليج بعد الحرب"، "الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة"، " المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط".

• **الدكتور أحمد عبدالحليم :**

يرأس الوحدة الاستراتيجية والعسكرية في المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط بالقاهرة. حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة. تقلد عدة مناصب في

كافة مستويات القيادة العامة للقوات المسلّحة المصرية. وهو محاضر وباحث في مركز الدراسات السياسية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وله مؤلفات عديدة منشورة، إضافة إلى إسهامات أخرى في وسائل الإعلام المصرية والعربية والعالمية كمعلق ومحلل سياسي عسكري.

- **الدكتور علي الجرباوي :**

باحث فلسطيني متخصص في الشؤون العربية والدراسات الفلسطينية. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة سينسناتي في الولايات المتحدة الأمريكية. يعمل أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة " بير زيت". من مؤلفاته: "الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع"، "الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، "أي نوع من السلطة المحلية نريد؟"، " البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين".

- **محمود سويد:**

كاتب وباحث لبناني متخصص في شؤون القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي، وله العديد من الدراسات في هذا المجال. يعمل مديراً لمؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت منذ العام ١٩٨٢، كما يرأس تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية. وقد عمل في مجالي المحاماة والصحافة حقبة من الوقت.

- **الدكتور عبدالعزيز الدوري:**

يعتبر واحداً من أبرز المؤرخين العرب المعاصرين، وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن سنة ١٩٤٢. وقد حقّق الكثير من كتب التراث. يعمل حالياً استاذاً للتاريخ في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الأردنية، وكان رئيساً لجامعة بغداد لفترة طويلة. من أبرز مؤلفاته: "التكوين التاريخي للأمة العربية"، "الجذور التاريخية للشعوبية"، " نشأة علم التاريخ عند العرب"، "تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري"، " دراسات في العصور العباسية المتأخرة".

• **الدكتور حازم نسيبة:**

ينتمي إلى عائلة مقدسية لها ارتباط تاريخي بالمدينة المقدسة. حاصل على درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية من جامعة برنستن بالولايات المتحدة الأمريكية. تولّى مناصب رفيعة في المملكة الأردنية الهاشمية، منها: وزير خارجية، وزير انشاء وتعمير، وزير البلاط الملكي الهاشمي، وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، سفير الأردن لدى عدة دول ولدى الأمم المتحدة لفترة طويلة. كما عمل أستاذاً غير متفرّغ للشؤون الدولية بالجامعة الأردنية. ومن مؤلفاته: "فلسفة القومية العربية"، "فلسطين والأمم المتحدة"، " نحن والعالم"، إضافة إلى العديد من البحوث والدراسات الأخرى.

• **فيصل الحسيني:**

ينتمي إلى عائلة مقدسية ارتبط اسمها بالمدينة المقدسة وهو الابن الثاني للقائد الفلسطيني الشهيد عبدالقادر الحسيني. ولد في بغداد وتلقى تعليمه العسكري والسياسي في القاهرة وبغداد وبيروت وحلب ودمشق. انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكلّف بمتابعة ملف القدس. ترأس الفريق الفلسطيني إلى المفاوضات متعددة الأطراف. أنشأ جمعية الدراسات العربية بمشاركة مجموعة من الشخصيات الوطنية والأكاديمية الفلسطينية. أنشأ "بيت الشرق" في القدس الشرقية، والذي أصبح لاحقاً المركز الرئيسي الفلسطيني سياسياً واجتماعياً وثقافياً وغدا أهم مركز للنشاط الوطني في القدس الشرقية، الأمر الذي عرّضه باستمرار لضغوط اسرائيلية عديدة، لا سيما من قبل اليمين المتطرّف .

الفهرس

القدس والحال الفلسطينيّ وقراءات في الأمن القوميّ العربيّ

يجمع هذا الكتاب عدداً من المحاضرات الّتي ألقتها نخبة من الأساتذة الباحثين في منتدى عبد الحميد شومان الثقافيّ، وتناولت مواضيع ذات صلة بأبرز التحدّيات الاستراتيجيّة الّتي تواجه الأمّة العربيّة في العقود المقبلة.

وقد جاء ترتيب هذه المحاضرات ضمن نسق يبدأ بالمنظور القوميّ الشامل لهذه التحدّيات، وصولاً إلى بؤرة الصراع الّتي كانت، وما تزال، الأكثر توتّراً بما تختزنه من أخطار كبيرة تهدّد الأمن القوميّ العربيّ بمجمله، وهو الصراع العربيّ الإسرائيليّ. ويتعمّق بعض الأبحاث في أبعاد هذا الصراع عبر تسليط الضوء على جانب من أطرافه العربيّة ذات الاحتكاك المباشر بأخطاره في فلسطين ولبنان، ومع التركيز أيضاً على قضيّة القدس الّتي تحمل الكثير من نذر التفجّر حاضراً ومستقبلاً.

ويتضمّن القسم الأوّل من هذا الكتاب عدداً من الدراسات المتميّزة حول قضايا وهموم الأمن القوميّ العربيّ، وما يتّصل به ويتفرّع عنه، في حين يقارب القسم الثاني تحدّيات هذا الأمن في مناطق محدّدة تتمثّل فيها عناصره بكلّ أبعادها المباشرة.

ومن المؤمّل أن يجد القارئ في هذا الكتاب دراسات متميّزة وموثّقة تتوفّر على معلومات بالغة العمق يحتاجها الناس في بلادنا لإشاعة أكبر قدر ممكن من التنوير بحقائق الأمس واليوم في سبيل استشراف المستقبل ومواجهة التحدّيات أيّاً كان مصدرها.

السعر: اربعة دولارات او ما يعادل



مؤسسة عبد الحميد شومان
عمان - الأردن

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت، ساقية الجنزير، بناية برج الكارلتون، ص.ب: ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي: موكيالي، هاتفاكس: ٨٠٧٩٠٠ / ٨٠٧٩٠١